

# اتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة  
العدد 542 - كانون الثاني / يناير 2026  
[www.uabonline.org](http://www.uabonline.org)

# الذكاء الاصطناعي أداة محورية لأنظمة مكافحة الاحتياط المالي

# د. وسام فتوح: بنوك المراسلة الأمريكية لا تهيمن على دركة الأموال العربية

# قراءة تحليلية للدكتورة حنان مرسى دول الإصلاحات الهيكلية لمواكبة التحولات الاقتصادية في إفريقيا

دراسات

تداعيات الجرائم المالية على الإستقرار المالي العربي

الذهب إلى ارتفاع والاقتصاد العالمي يتجه للانخفاض في العام 2026



# Confidence in every transaction.

Providing you with trusted and secure banking solutions.



Call +974 4440 7777 or visit [qnb.com](http://qnb.com)

# السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية والأمين العام



د. جوزف طربه  
رئيس اللجنة التنفيذية  
(لبنان)



محمد الطربي  
رئيس مجلس الإدارة  
(مصر)



زياد خلف عبد  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
(العراق)



د. وسام حسن فتوح  
الأمين العام



عبد المحسن الفارس  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
(المملكة العربية السعودية)



باسم الساام  
(الأردن)



عبد الله مبارك آل خليفة  
(قطر)



عممان بن جلون  
(المغرب)



وليد بن خميس الحشar  
(سلطنة عمان)



الشيخ محمد الجراح الصباح  
(الكويت)



د. أحمد علي عمر بن سنكر  
(اليمن)



ناجي غنوشي  
(تونس)



مصطفى الخلفاوي  
(الإمارات العربية المتحدة)



د. ياسر الشريفي  
(البحرين)



يوسف بن هندة  
(المصارف المشتركة)



فادي جليلي  
(سوريا)



الحنسي ولد محمد صالح  
(موريتانيا)



أحمد حميد الديب  
(جيبوتي)



عباس عبد الله عباس  
(السودان)



محمود الشوا  
(فلسطين)



صندوق النقد العربي  
(بصفة مراقب)

# المحتويات

## كلمة العدد

بنوك المراسلة الأميركيّة لا تُهيمن على حركة الأموال العربيّة والعمليات الرقميّة للبنوك المركزيّة  
تُثْدُ أداة رسميّة

7



## موضوع الغلاف

- الدكتورة حنان مرسي في قراءة تحليلية معمقة لأبرز الإصلاحات الهيكليّة المطلوبة لمواكبة التحوّلات  
تداعيات الجرائم الماليّة والإقتصاديّة على الإستقرار المالي العربي  
الذكاء الاصطناعي يُعزز فعالية أنظمة مكافحة الإحتيال المالي  
أنظمة الإمتثال الحديثة لمكافحة الإحتيال لم تعد وظيفة رقابية مساندة بل منظومة  
الذهب إلى إرتفاع في العام 2026  
هل تحولت بنوك المراسلة الأميركيّة إلى بوابة للهيمنة الماليّة؟

29  
14

## الأبحاث والتقارير

- دور المتنامي للإعلام الاجتماعي في تشكيل القناعات والسلوكيات  
قانون الفجوة الماليّة في لبنان وأبعاده

54

## نشاط الاتحاد

شارك الدكتور وسام فتوح في حلقة نقاشية في الجامعة اللبنانيّة الدوليّة

**رئيس مجلس الإدارة**  
**السيد محمد الإトリ**

**الأمين العام**  
**د. وسام فتوح**

## مقالات

- هل سيستمر الشرق الأوسط صامداً في العام 2026؟  
المصارف الإسلاميّة في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات وفرص  
العرب كوين.. هل نحلم بإصدار عملة رقمية عربية؟

35

## تقرير

الذهب ومساراته المستقبلية في ظل إقتصاد عالمي متعدد المخاطر

## تحقيق

48

مستقبل التمويل عبر سلسلة الكتل يشهد نمواً متزايداً عالمياً

**الاشتراك:** للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أمريكي

**الراسلات:** ص.ب: 2416 - 11 / بيروت - لبنان / هاتف: +961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

## أخبار اقتصادية



## الأبحاث والدراسات



## موضوع الغلاف



### أخبار مصرية

- أداء البنوك العربية الكبرى على مؤشر تعزيز الأصول 59  
المركزي السوداني يقرر تعديل سقف التحويلات المالية بين البنوك 60  
السياسة النقدية لبنك السودان المركزي 2026: بين الواقع والإلتزامات المعلنة 60  
بنك مصر يحصد الدرع الذهبي من يوتوب ويتصدر منصات التواصل الاجتماعي 61  
ماستركارد ومجموعة QNB يعززان حلول المدفوعات في سوريا 62  
الأهلي المصري يفتتح قاعات التقاضي الإلكترونية 63  
الأهلي المصري مستشار مالي لتحالف مصرفي 65  
مزايا حساب ميغا توفير من بنك القاهرة لعام 2026 66  
الكويت الدولي يصدر صكوكاً بما لا يتجاوز 300 مليون دولار 67  
مصرف الجمهورية يطلق خدمة الدفع الإلكتروني في محطات الوقود 67  
البنك العربي ومركز هيا الثقافي يختتمان برنامج المعرفة المالية والإبتكار التكنولوجي 68

### أخبار اقتصادية

- رئيس البنك التجاري الدولي CIB هشام عز العرب: تحصين القطاع المصرفي ضرورة إستراتيجية لصمدود الاقتصادات 70  
البنك الدولي: رغم الصمود... الاقتصاد العالمي يتوجه للانخفاض في العام 2026 71  
هل ترتفع أسعار النفط مع تصاعد أزمة فنزويلا؟ 74  
كيف سيتحرك إقتصاد مصر في العام 2026؟ 75  
ستاندرد تشارتد يتوقع للبنان في العام 2026 عودة مسار النمو 76  
المصارف الكبرى بين التيسير التنظيمي الأميركي وتحديات المخاطر الدولية 77

## تحقيق



## نشاط الاتحاد



## أخبار مصرية





البنك  
NBE  
SME

# SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW **AL AHLY BUSINESS**



15011

THE FASTEST AND EASIEST FINANCING  
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS



البنك الأهلي المصري  
NATIONAL BANK OF EGYPT



TERMS & CONDITIONS APPLY.  
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE

Tax Number 200-000-642

## بنوك المراسلة الأميركيّة لا تُهيمن على حركة الأموال العربيّة والعملات الرقميّة للبنوك المركزيّة تُعدُّ أدّاء رسمية للمدفوعات

من الواضح أن بنوك المراسلة الأميركيّة لا تمثّل هيمنة فعلية على حركة الأموال العربيّة، بل إن السيطرة الفعلية تأتي من هيمنة الدولار الأميركي على التجارة الدوليّة، حيث لا يزال يشكّل أكثر من 65% من المعاملات الدوليّة. وفي هذا السياق، إن أي عملية مقاومة أو تسوية ماليّة دوليّة غالباً ما تمر عبر بنوك المراسلة الأميركيّة، إذ تلتزم هذه البنوك بإجراءات صارمة لضمان صحة المعاملات والإمتناع للقوانين، ما يعزّز الإستقرار المالي العالمي وعلى مستوى المنطقة العربيّة.

ولا شك في أن بنوك المراسلة الأميركيّة تقوم بعمليات «العنابة الواجبة» لأي تحويل مالي، للتحقّق من خلوها من عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب أو فساد، ما يُسهم في خلق نظم ماليّة مستقرّة ومنتظمة. علماً أن المصارف العربيّة يجب أن تلتزم القوانين الدوليّة الصارمة في هذا المجال، وأن البنوك المركزيّة العربيّة قامت بدور ممتاز في تطبيق تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يعزّز الثقة بالنظام المالي الإقليمي.



**د. وسام فتوح**  
**الأمين العام لإتحاد المصارف العربية**

إن دور البنك المراسل إيجابي لكنه مكلف في الوقت نفسه، إذ يتعيّن على البنك الذي يتعامل معه، أي البنك المستفيد أو المجيب، الإلتزام الكامل بجميع القوانين والأنظمة المرعية. كما أن الإلتزام بهذه المعايير يضمن وصول المعاملات الماليّة إلى الأسواق العالميّة بسلامة، ويجبّن البنوك أي مخاطر مرتبطة بالعقوبات أو الرقابة الدوليّة، ما يحافظ على إستقرار النظام المالي ويحدّ من المخاطر التشغيلية. أما عن العملات الرقميّة للبنوك المركزيّة (CBDCs)، فإنها تصدر فعلياً عن البنك المركزي ومدعومة منه، وتختلف عن العملات المشفرة مثل البتكون، التي تُعد سلعة وليس وسيلة دفع قانونية عامّة. علماً أن العملات الرقميّة للبنوك المركزيّة تُعدّ أدّاء رسمية للمدفوعات، مدروّمة بحسابات مصرفية فعلية، لكنها لا تشكّل بديلاً عن عمليات التسوية والمقاومة التي تنفذها بنوك المراسلة التقليديّة، على الأقل في المرحلة الحاليّة.

من جهة أخرى، في ما يخص مشروع «بني»، فإنها منصة ممتازة أنشأها البنوك المركزيّة العربيّة برعاية صندوق النقد العربي، وتحتّص بالمقاومة الإقليميّة داخل الدول العربيّة وليس الدوليّة. وتنبيح المنصة تسوية المدفوعات بين الدول العربيّة بفعالية، مع الإلتزام الكامل بجميع القوانين الدوليّة المعهود بها، بما في ذلك توصيات مجموعة العمل المالي وتوصيات بازل. علماً أن منصة «بني» معترف بها دولياً، وتمتّك تواصلاً مباشراً مع الجهات الرقابية العالميّة، وتطبق أعلى مستويات الحكومة والشفافية، ما يعزّز الثقة بالنظام المالي الإقليمي، ويسهم في تقليل الإعتماد على آليات التسوية الدوليّة بالدولار عند الحاجة. كما أن بنوك المراسلة الأميركيّة تُسهم في الإستقرار والانسجام المالي العالمي، وأن الهيمنة الفعليّة على الأموال العربيّة تعود إلى إعتماد الدولار عملة رئيسيّة في التجارة الدوليّة، وليس لبنوك المراسلة دور إستراتيجي في فرض السيطرة السياسيّة.

ويبرز كذلك أن العملات الرقميّة للبنوك المركزيّة ومنصة «بني» تشكّل بدائل مهمّة لتسهيل المدفوعات الإقليميّة، لكنها لا تزال مكمّلة للنظام القائم ولا تشكّل تهديداً مباشراً للدولار أو للبنية التحتية الماليّة التقليديّة. ويعكس هذا التوجّه نهجاً متوازناً بين الإستقادة من الإستقرار العالمي الذي توفره بنوك المراسلة الأميركيّة، وبين تطوير أدوات إقليميّة حديثة لتعزيز السيولة والمرونة الماليّة في العالم العربي، بما يدعم الإستقلال المالي التاريحي من دون الإخلال بالإندماج في النظام المالي الدولي.

## في قراءة تحليلية معمقة لأبرز الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لمواكبة التحولات الاقتصادية في القارة الأفريقية وتحصيات فريق خبراء أفريقيا التابع لمجموعة العشرين



الدكتورة حنان مرسى - نائب الأمين التنفيذي وكبيرة الاقتصاديين  
في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا CEA

\* أفريقيا - مجموعة العشرين: نحو ميثاق جديد للنمو والاستقرار والاستثمار

\* الإزدهار العالمي لا يتحقق إلا من خلال الإزدهار الشامل

\* تعثر مسار التنمية قد يؤدي إلى خسائر تنموية تراكمية يصعب تداركها وقد تضعف آفاق أفريقيا بشكل دائم

\* على مؤسسات التمويل الإنمائي الأفريقية أن تتحول إلى جهات فاعلة وأن تقود الجهود الرامية إلى تحقيق أثر تنموي ملموس إلى جانب الإبتكار المالي

ال العالمي، بل باتت أحد المراكز الرئيسية المحتملة للنمو العالمي خلال العقود المقبلة، مدفوعةً بدينامية ديموغرافية فريدة، وإمكانات طاقوية هائلة، وفرص استثمار تُعد من بين الأكثر جاذبية على مستوى العالم.

غير أن التقرير يسلط الضوء على مفارقة هيكلية لافتة، إذ رغم متانة الأسس الإقتصادية، لا تزال أفريقيا تواجه قيوداً حادة ناجمة عن الإرتفاع المفرط في كلفة رأس المال، وتزايد الضغوط المرتبطة بالديون السيادية، وقصور في بنية النظام المالي الدولي، ما يؤدي إلى تضخيم كلفة التمويل والحدّ من الاستثمار المنتج.

إذاء هذا الواقع، يدعو فريق الخبراء إلى إرساء ميثاق جديد بين أفريقيا ومجموعة العشرين، يرتكز على أربعة محاور بنوية رئيسية:

- إعتماد مقاربة شاملة وإستباقية لإدارة الدين، تتجاوز منطق إعادة الجدولة التقليدية؛
- تعزيز دور المصارف متعددة الأطراف والإقليمية للتنمية بهدف تعبئة مزيد من التمويلات طويلة الأجل؛
- إصلاح القواعد المالية الدولية، ولا سيما في مجالات تصنيف المخاطر والتخطيم الاحترازي؛

في هذه المقابلة الحصرية، تقدم الدكتورة حنان مرسي، نائب الأمين التنفيذي وكبيرة الاقتصاديين في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (CEA)، قراءة تحليلية معمقة لأبرز الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لمواكبة التحولات الإقتصادية التي تشهدها القارة الأفريقية. كما ترسم ملامح مسار نمو أفريقي مستدام، شامل وإستراتيجي، بما يفتح آفاقاً واسعة من الفرص الإستثمارية والتمويلية أمام المصارف العربية. و تستند هذه المقابلة إلى تقرير فريق خبراء أفريقيا التابع لمجموعة العشرين لعام 2025، الذي يدعو إلى إحداث تحول حاسم عبر إرساء ميثاق جديد بين أفريقيا ومجموعة العشرين، يهدف إلى مواهمة النظام المالي العالمي مع الأسس الإقتصادية الحقيقية للقارة، وتعزيز دورها كمحرك رئيسي للنمو والاستقرار في الإقتصاد العالمي.

### وفي لمحّة مختصرة عن تقرير أفريقيا -

#### مجموعة العشرين 2025:

يشكّل تقرير فريق خبراء أفريقيا التابع لمجموعة العشرين لعام 2025 محطة مفصلية في مقاربة الدور الإقتصادي للقارة الأفريقية، إذ يؤكد أن أفريقيا لم تعد طرفاً هامشياً في الإقتصاد



الإمكان اليوم، غير أن تحويله إلى واقع يتطلب التزاماً واضحاً برفع الإنفاق الوطني على البحث والتطوير إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي. فإزدهار الاقتصاد العالمي يحتاج إلى محركات جديدة للطلب، وتعد أفريقيا المنتجة والمصنعة أكبر محرك متاح حالياً.

والرسالة هنا واضحة: الإزدهار العالمي لا يتحقق إلا من خلال إزدهار شامل، وأفريقيا، إذا ما حظيت بالتمويل الكافي وتم دمجها بفعالية في سلاسل القيمة، قادرة على الإسهام في تحقيق ذلك على نحو حاسم.

**يدعو التقرير إلى إطلاق مبادرة جديدة لإعادة تمويل الديون تحت مظلة مجموعة العشرين، بدل الإكتفاء بإعادة الجدولة، لماذا يُعد خيار إعادة التمويل أكثر ملائمة في هذه المرحلة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية منخفضة الدخل؟**

نحن نواجه مشكلة في السيولة، وليس مجرد مشكلة تتعلق بالملاءة المالية، ففي العام 2025 وحده، واجهت أفريقيا أعباء ديون خارجية بلغت 89 مليار دولار أمريكي، في حين يقدر المبلغ المستحق حالياً لعام 2026 بنحو 85 مليار دولار. علماً أن إعادة الجدولة لا تؤدي سوى إلى تأجيل عباء الدين، وغالباً ما يكون ذلك بمعدلات فائدة أعلى.

ما نحتاجه فعلياً هو إعادة هيكلة إستباقية للدين (Ex-ante debt reprofiling)، أي إدارة الإلتزامات قبل الوصول إلى حالة التعثر، بما يتيح إستعادة هامش الحركة المالية وتقادري الأزمات.

**كيف يمكن لتعزيز شفافية وجودة البيانات، إلى جانب تطوير منهجيات التصنيف الإنثمي، أن يساهمما في خفض كلفة الإقراض في أفريقيا؟**

تحدد كلفة رأس المال أساساً من خلال تسعير المخاطر، فيما يعتمد تسعير المخاطر بدوره على جودة المعلومات المتاحة، غير أن علوة المخاطر الحالية المفروضة على أفريقيا لا تستند إلى الأساس الاقتصادية الحقيقة، إذ تُظهر تحليلاتنا أن الدول الأفريقية تتحمل تكاليف إقراض أعلى بكثير مقارنة بدول ذات أوضاع إقتصادية كلية مماثلة، وذلك حصرياً نتيجة تحيّرات قائمة على التصور والإنتباع لا على الواقع.

- إطلاق جهد إستثماري واسع النطاق في مجالات الاستثمار المنتج، والبني التحتية، والطاقة، والتكميل الإقليمي والإبتكار. وبالنسبة إلى المؤسسات المالية العربية، تفتح هذه التوجهات آفاقاً إستراتيجية واعدة، إذ يُعزز التقرير أهمية تعزيز التعاون المالي بين أفريقيا والعالم العربي، وتفعيل أدوات مثل تمويل المشاريع، وتمويل التجارة، وتمويل الإسلامي، وآليات التمويل الممزوج (Blended Finance)، بما يُسهم في مواكبة التحول الاقتصادي للقاراء وتقاسم الفرص التي يتبعها.

وهذا نص المقابلة الحصرية:

\* **يؤكد التقرير، أن زيادة الإنتاجية في أفريقيا تعد أحد أبرز المحركات المحتملة للإزدهار العالمي في القرن الحادي والعشرين، كيف تفسرون هذه الخلاصة؟ وما هي برأيك إنعكاساتها العملية على الدور الاقتصادي والإستراتيجي الذي تطلع به أفريقيا اليوم؟**

- نحن أمام تحول جذري في نموذج النمو الاقتصادي في أفريقيا تاريخياً، إذ كان نمو القارة مدفوعاً بترابع عوامل الإنتاج، أي زيادة اليد العاملة ورأس المال، أكثر من إعتماده على تحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. غير أن هذا النموذج بلغ حدوده، إذ تمثل أفريقيا نحو 17 % من سكان العالم، لكنها لا تشهد بأكثر من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولا يعكس هذا الفارق نقصاً في الإمكانيات، بل ضعف الاستثمار في محركات الإنتاجية، ولا سيما البنى التحتية، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا. أما الفرصة الجديدة، فتكمّن في التقنيات المتقدمة، حيث تمتلك أفريقيا نحو 60 % من إمكانات الطاقة الشمسية عالية الجودة عالمياً، وحوالي 30 % من المعادن الحيوية اللازمة للتحول العالمي في مجال الطاقة.

إذا نجحت أفريقيا في رفع مستوى الإنتاجية، فإن ذلك سيعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر أثر مضاعف، يترجم إلى فرص عمل جديدة، وإرتقاء في مستويات الدخل، وتوسيع في الحيز المالي. ولن تكون هذه الدينامية معزولة عن محيطها، ففي وقت يبحث فيه الاقتصاد العالمي عن محركات جديدة للطلب والنمو الأخضر، تمثل التحولات الهيكلية في أفريقيا فرصة مشتركة لل الاقتصاد العالمي بأسره. نحن نلمس هذا



منظومة بيانات أكثر موثوقية وتوازناً. وفي هذا السياق، يجري العمل على إنشاء وكالة أفريقية للتصنيف الإنثمي، تهدف إلى تقديم تقييم موضوعي ومراعٍ للسياق الواقعي لمخاطر الدين السيادي، بما يُسهم في تصحيح التحيزات القائمة في منظومة التصنيف الدولية.

ولا يقل أهمية عن ذلك إصلاح منهجيات التصنيف الإنثمي، التي تميل في كثير من الأحيان إلى المبالغة في إبراز مواطن الضعف الخارجية مقابل التقليل من وزن الإصلاحات والسياسات المنفذة، فعلى سبيل المثال، نجحت دول أفريقية عدّة في تحقيق فوائض أولية وتنفيذ إصلاحات جوهرية، ومع ذلك بقيت تصنيفاتها الإنثمية على حالها دون تغيير.

إضافة إلى ذلك، ومن خلال تعزيز الرقابة التنظيمية، يتعين على وكالات التصنيف الإنثمي مراجعة منهجياتها بما يضع حدًا لمعاقبة الإستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية عبر تصنيفها على أنها مخاطر سيولة قصيرة الأجل.

إن تحسين جودة البيانات، مقرروناً بتقييمات أكثر اتساقاً وشفافية، سيؤدي إلى تكاليف إقتراض أكثر عدالة، وأن يشكل في الوقت نفسه حافزاً لإعتماد سياسات مالية واقتصادية رشيدة.

وفي المقابل، تُسجل مشاريع البنية التحتية في أفريقيا المدعومة من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عوائد لافتة، إذ يبلغ متوسط عائداتها نحو خمسة أضعاف عائد مؤشر S&P 500 ، كما تُظهر البيانات أن معدلات التعثر في هذه المشاريع الكبرى في الدول النامية، بعد دخولها مرحلة التشغيل، لا تتجاوز معدلات التعثر المسجلة على ديون الشركات المصنفة ضمن فئة الإستثمار الآمن (BBB-) في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. ويستند هذا الإستنتاج إلى أكثر من 30 عاماً من البيانات الصادرة عن إتحاد قاعدة بيانات مخاطر الأسواق الناشئة العالمية (GEMS)، والذي قام بتحليل ما يقارب 15 ألف قرض.

تحمل أفريقيا ما يمكن وصفه بـ «ضربيّة نقص الشفافية»، إذ يعوض المستثمرون في كثير من الأحيان عن التصور بوجود فجوات معلوماتية من خلال المطالبة بعوائد أعلى. علماً أن تعزيز شفافية البيانات الاقتصادية الكلية والمالية، إلى جانب بيانات المشاريع، يُسهم تدريجياً في تقليل فروق العوائد، غير أن هذه الضريبيّة الخفية تؤدي عملياً إلى إستنزاف مليارات الدولارات التي كان يمكن توجيهها إلى قطاعات أساسية كالصحة والتعليم. والحل في جوهره هيكلٌ، إذ يتمثل في بناء

وتعُد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) في جوهرها إصلاحاً هيكلياً وبوليسة تأمين في مواجهة تفتت الاقتصاد العالمي. غير أن ترجمة فوائدها إلى واقع ملموس تستدعي تسييقاً مؤسسيّاً فعالاً، وتمويلًا كافياً، وتوفيراً متواصلاً ومثابراً. وفي ظل تصاعد التوترات التجارية وتنامي الحمائية في أسواق شريكه رئيسية، مثل الولايات المتحدة، يبقى التجارة البينية الأفريقية خط الدفاع الأكثر موضوعية لتعزيز صمود الاقتصادات الأفريقية.

### **ما الدور الذي ينبغي أن يتضطلع به مجموعة البنك الأفريقي للتنمية (AfDB) وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي الأفريقية، في ظل تراجع التمويلات الميسّرة؟**

تتمتع مؤسسات مثل مجموعة البنك الأفريقي للتنمية بموقع فريد يؤهلها لسدّ فجوات التمويل، إذ تجمع بين المعرفة العميقية بالسياسات المحلية والمصداقية العالمية لدى الأسواق، ولا سيما في ظل التراجع الحاد في المساعدات الإنمائية الثانية، التي إنخفضت بنحو 70 % في قطاعات أساسية مثل الصحة. وفي هذا الإطار، ينبغي أن ترتكز هذه المؤسسات على ثلاثة محاور رئيسية:

1. تعظيم الرافعة المالية: توسيع استخدام الضمانات وأدوات تقاسم المخاطر، بحيث يتمكّن كل دولار من رأس المال القابل للاستدعاء من تحفيز أضعافه من التمويل الخاص.

2. تحقيق الأثر بالحجم المناسب: إعادة رسملة التوافذ التمويلية الميسّرة، مثل صندوق التنمية الأفريقي (ADF) لضمان إستمرار نفاذ الدول الهشة إلى التمويل ودعم جهود التكيف مع تغير المناخ.

3. الإبتكار المالي: الإضطلاع بدور ريادي في تطوير أدوات تمويل جديدة، بما في ذلك السندات المرتبطة بالإستدامة، ومنصات التمويل الممزوج (Blended Finance)، إلى جانب بناء محافظ مشاريع قابلة للتوسيع لتمويل البنية التحتية الخضراء.

في ظل ركود تدفقات التمويل الميسّر على المستوى العالمي، يتعيّن على مؤسسات التمويل الإنمائي الأفريقية أن تتحوّل إلى جهات فاعلة في الصنوف الأمامية، وأن تقود الجهود الرامية إلى تحقيق أثر تنموي ملموس إلى جانب الإبتكار المالي. ولضمان دعم أكثر توحيداً وقوّة لمسار التنمية في أفريقيا، يُصبح من الضروري تعزيز التعاون وخلق مزيد من التكامل والتآزر بين مؤسسات التمويل الإنمائي الأفريقية.

### **ما هي المتطلبات الأساسية التي ينبغي إستكمالها لتمكين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) من تحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية؟**

بحسب تقديراتنا الواردة في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2024، تمتلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ZLECAF) القدرة على زيادة حجم التجارة البينية الأفريقية بنسبة تصل إلى 45 % في حلول العام 2045، ولكن ذلك يظل مشروطاً بمعالجة مجموعة من العوامل التمكينية الأساسية.

#### **أولاً: البنية التحتية**

إن الفجوات القائمة في النقل والطاقة وتقنيات المعلومات والإتصالات تجعل كلفة التجارة في أفريقيا أعلى بنحو 50 % من المتوسط العالمي، وفق بيانات الأونكتاد (UNCTAD) ما يحدّ من القدرة التنافسية، لا سيما في الدول غير الساحلية. وينعد الاستثمار في الخدمات اللوجستية والربط الرقمي عنصراً حاسماً لتحرير إمكانات النمو.

#### **ثانياً: المواءمة التنظيمية**

إن تبسيط المعايير والإجراءات الجمركية وأنظمة حماية الاستثمار يخفّض الحاجز غير الجمركي، ويسهم في خلق حجم سوق قاري فعلي قادر على جذب الإستثمارات وتعزيز التكامل.

#### **ثالثاً: القدرات الإنتاجية**

سيبقى أثر الإنفاق محدوداً ما لم تتوافر منظومات قوية للصناعة التحويلية والتصنيع الزراعي، وينعد الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المناطق والحدائق الصناعية، إلى جانب تربية المهارات، عناصر أساسية لضمان نجاح الإنفاق وتحقيق أهدافه التنموية.

#### **رابعاً: خفض تكاليف المعاملات**

يتّبع النظام الأفريقي الشامل للدفع والتسوية (PAPSS) إجراء المعاملات التجارية بالعملات المحلية، ما يمكن أن يخّفض تكاليف المعاملات بما يقارب النصف. غير أن ذلك يتطلّب بالتوازي تسريع تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية بهدف إنشاء سوق رقمية موحدة على مستوى القارة، فعندما نزيل عوائق تحويل العملات ونوحد القواعد الرقمية، لا نكتفي بتبادل السلع، بل نؤسس سلسل قيم إقليمية قادرة على الصمود في وجه الصدمات العالمية.

حصة الضمانات إلى ما بين 20 و 25 %، ومراجعة الأطر التنظيمية التي تُنقل كاهل الإقراض للمشاريع الأفريقية ذات الأثر المرتفع. وفي هذا السياق، يجب إعطاء أولوية قصوى لإعادة تعبئة موارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA<sup>21</sup>)، إلى جانب قيادة جهود رسملة بنوك التنمية متعددة الأطراف، إذ تحتاج أفريقيا إلى مستويات أعلى بكثير من التمويل الميسّر لمواكبة حجم أزمتي المناخ والتنمية، بما يفوق بكثير ما هو متاح حالياً.

ثالثاً: ترسیخ الحضور المؤسسي لأفريقيا في منظومة الحكومة الاقتصادية العالمية، وينبغي أن يترجم مقدار الإنتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين إلى قدرة فعلية على التأثير في السياسات، ولا سيما في ملفات التجارة الدولية، وإدارة الديون السيادية، وقواعد تمويل العمل المناخي.

رابعاً: الاستثمار في إقتصاد البيانات، إذ يتبعن التعامل مع البنية التحتية الرقمية، مثل مراكز البيانات وشبكات النطاق العريض Broadband بوصفها أصولاً سيادية. لذا من الضروري الإمتلاك والتحكم في البنية التحتية التي ستشكل الأساس لنمو قطاعات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية (FinTech) في المستقبل.

إن نافذة الإصلاح ضيقة، فالخطوات التدريجية لن تكون كافية لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا المقدرة بنحو 1.3 تريليون دولار. في هذا السياق، المطلوب، تحرك هيكلكي شامل يُوفّق بين إمكانات أفريقيا الكامنة ومتطلبات الإستقرار الاقتصادي العالمي.

(المصدر: إتحاد المصارف العربية)

وإلى جانب ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى الإسراع في إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة (SDRs) نحو البنوك متعددة الأطراف للتنمية، مثل مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، على شكل رأس مال هجين. ويتيح هذا الإجراء تحويل كل دولار من حقوق السحب الخاصة إلى ما بين ثلاثة وأربعة دولارات من الإقراض الجديد. وهو نهج مجرّب وغير تضخيمي لتوسيع ميزانيات هذه المؤسسات، من دون تحمل ميزانيات المساهمين أعباء إضافية.

**ما هي، برأيك، الإجراءات الثلاثة الأكثر إلحاحاً التي ينبغي على مجموعة العشرين والقيادة الأفارقة إتخاذها في المرحلة الراهنة؟**

نحن بحاجة إلى الانتقال من التشخيص إلى التنفيذ، إذ إن تعثر مسار التنمية قد يؤدي إلى خسائر تمويلية تراكمية يصعب تداركها قد تُضعف آفاق أفريقيا بشكل دائم. أولاً: تعديل آلية عملية لإعادة تمويل الديون لصالح البلدان الأكثـر هشاشة، ترـكـز على خفض كلفة التمويل، وإطـالـة آجال الإـسـتـحـاقـ، وربط تخفيف عـبـءـ الـدـيـنـ بـالـإـسـتـهـمـارـ فـيـ بـنـاءـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الصـمـودـ. كما يـجـبـ أنـ يـكـونـ إـطـارـ مـجـمـوعـةـ العـشـرـينـ المشـترـكـ بـصـيـغـتهـ المـعـادـ إـصـلـاحـهاـ مـحـدـداـ زـمـنـياـ وـشـفـافـاـ، وـأـنـ يـتـضـمـنـ تعـلـيقـاـ تـلـقـائـاـ لـخـدـمـةـ الـدـيـنـ فـورـ تـقـدـمـ الـدـوـلـةـ بـطـلـبـ الـإـنـضـامـ.

ثانياً: ترسـيـخـ وـتـيرـةـ إـصـلاحـ بـنـوـكـ التـنـمـيـةـ مـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ عـبـرـ الـإـلـزـامـ بـتـحـسـينـ كـفـاءـةـ الـمـيـزـانـيـاتـ الـعـمـومـيـةـ، وـرـفـعـ



## قانون الفجوة المالية في لبنان وأبعاده

**إتحاد المصارف العربية يوصي البنوك بإجراء عمليات تدقيق شفافة وتقييمات جدوى**

**لتحديد حجم خسائرها وتحديد المؤسسات التي يمكن إعادة هيكلتها**



قانون الفجوة المالية هو مشروع قانون إصلاحي قدمه رئيس الوزراء اللبناني القاضي نواف سلام في العام 2025 لمعالجة الخسائر المالية الهائلة التي تكبدها لبنان، والتي تقدر بنحو 70 مليار دولار، وذلك بتوزيعها بين الدولة والبنك المركزي والبنوك التجارية والمودعين.

ويعتبر هذا القانون أساسياً للحصول على دعم صندوق النقد الدولي والمساعدات الدولية، حيث يضع إطاراً للتعافي، بما في ذلك تعهد بإعادة ما يصل إلى 85 % من الودائع خلال أربع سنوات. وقد أثار القانون جدلاً واسعاً، حيث حذرت البنوك من أن الخطأ قد تُزعزع استقرار النظام المالي، بينما يخشى المودعون من تكبدهم خسائر فادحة، مما يجعل إقرار القانون في البرلمان اختباراً حاسماً لمستقبل لبنان الاقتصادي.

ونعرض هنا أبرز بنود قانون الفجوة المالية والإطار الزمني والمراحل الرئيسية، والتحديات والفرص، والتأثير على المستويين المحلي والعالمي، وأالية الإنفاذ، والجهات المعنية، والتقنيات الالزمة، ودور المصارف، مختتمين بالتوصيات لتمكين المصارف من الإمتثال للقانون، والتوقعات المستقبلية، وأفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها.

وإجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي مرتبطة بإقرار القانون، بالإضافة إلى مراحل مرحلية لاسترداد الودائع حتى العام 2030. يبدأ الجدول الزمني الرسمي لقانون الفجوة المالية بموافقة مجلس الوزراء في أواخر العام 2025، وينتقل إلى المناقشة البرلمانية في العام 2026، ويُحدّد أربع سنوات لاسترداد أموال المودعين حتى العام 2030. ويتوقف نجاحه على التوافق السياسي، ودعم صندوق النقد الدولي، وقدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات.

### الجدول الزمني والمعلم الرئيسي

أقر مجلس الوزراء قانون الفجوة المالية في لبنان في ديسمبر / كانون الأول 2025، وأحاله إلى البرلمان للمناقشة، وتعهدت الحكومة بأنه بمجرد إقرار القانون، سيتمكن من إسترداد ما يصل إلى 85 % من الودائع خلال أربع سنوات (2026-2030). ويتضمن الجدول الزمني إقرار مجلس الوزراء، ومناقشة القانون في البرلمان، وإدخال تعديلات عليه في مطلع العام 2026،

### الجدول الزمني والمعالم الرئيسية

الخطوات	التاريخ	ملاحظات
موافقة مجلس الوزراء	ديسمبر/كانون 1 2025	تمت الموافقة على مشروع القانون وإرساله إلى البرلمان.
مناقشة برلمانية	أوائل العام 2026	التعديلات والموافقة غير مؤكدة.
مفاوضات صندوق النقد الدولي	2026 وما بعده	يلزم إقرار القانون للحصول على المساعدة.
بدء استرداد أموال المودعين	2026	تبدأ عمليات الدفع التدريجية.
هدف استرداد أموال المودعين	2030	تم التعهد باسترداد 85% من المبلغ.

### منظومة القانون

تضمن منظومة قانون الفجوة المالية في لبنان الحكومة والبرلمان والبنك المركزي والبنوك التجارية والمودعين والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وكلهم يلعبون أدواراً متزابطة في صوغ القانون وتنفيذه.

### التحديات

يواجه قانون سد الفجوة المالية في لبنان تحديات جمة، تبدأ بالإنتقادات السياسية العميقية في البرلمان مما يهدّد بتأخير أو إضعاف إقرار القانون، في حين تقاوم البنوك التجارية بشدة تقديرات الحكومة للخسائر البالغة 70 مليار دولار، بحجة أن الأرقام مبالغ فيها، مُحدّزةً من إنهيار النظام المالي إذا ما أُجبرت على استيعاب هذا القدر الكبير من الخسائر. ولا يثق المودعون، الذين مُنعوا بالفعل من الوصول إلى مدخّراتهم منذ العام 2019،

### الأزمة المالية في لبنان

إتسمت الأزمة المالية في لبنان بانهيار القطاع المصرفي، وإنخفاض قيمة العملة بأكثر من 98%， وتضخم تجاوز 220% في العام 2023. وقد كانت الأزمة نتيجة سنوات من الهندسة المالية غير المستدامة التي مارسها البنك المركزي، وتفاقمت بسبب الفساد السياسي، وجائحة كوفيد-19، وإنفجار مرفأ بيروت في العام 2020، والصدمات العالمية كالحرب في أوكرانيا. ونتيجة ذلك، منع المودعون من الوصول إلى مدخّراتهم، وإنهارت الخدمات العامة لدرجة أن الأسر لا تحصل في كثير من الأحيان إلا على ساعة واحدة من الكهرباء يومياً دون مولدات كهربائية، وإنقطعت مستويات الفقر بشكل حاد، مما جعل شريحة كبيرة من السكان تعتمد على التحويلات المالية والمساعدات الإنسانية.

### منظومة قانون الفجوة المالية في لبنان

الجهات	الدور في القانون	تفاصيل
الحكومة (مجلس الوزراء)	صياغة القانون والموافقة عليه	الحرص على باسترداد أموال المودعين
البرلمان	إقرار القانون	من المتوقع حدوث إنتقادات ومناقشات حادة
البنك المركزي (BDL)	تحمل الخسائر	تعرّض لانتقادات بسبب الهندسة المالية المتّبعة
البنوك التجارية	استيعاب الخسائر	مارضة والخوف من الإنها
المودعون	باسترداد الأموال	أمل باسترداد نسبة 85%， وخيبة من خسائر أكبر
صندوق النقد الدولي	جهة إنفاذ خارجية	تقديم المساعدة
المجتمع المدني/ الإعلام	التبغ	مطالبة بالشفافية وتسيط الضوء على معاناة المودعين

الاقتصاد، وجذب الإستثمارات، وإعادة بناء الثقة في المؤسسات المالية اللبنانية، ما يجعل القانون نقطة تحول في الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات طويلة.

### إنفاذ القانون

يتطلب تطبيق قانون الفجوة المالية في لبنان جهوداً منسقة بين الجهات السياسية والمالية والمؤسساتية، بدءاً بموافقة البرلمان، ثم وضع آليات لتوزيع الخسائر بين الدولة والبنك المركزي والبنوك التجارية والمودعين. ويعتمد التنفيذ على تقييمات شفافة لجدوى كل بنك على حدة، وخطط موثوقة لإسترداد أموال المودعين، ورقابة صارمة لضمان الوفاء بتعهد الحكومة بإعادة ما يصل إلى 85 % من الودائع خلال أربع سنوات. ويعتبر تنفيذ قانون الفجوة المالية شرطاً لإجراء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي مما يجعل الإمتثال للقانون شرطاً أساسياً للحصول على المساعدات الدولية. إن التنفيذ الفعال للقانون يساعد في استعادة الثقة في النظام المالي اللبناني ووضع أسس الإستقرار الاقتصادي.

بتเหد الحكومة بإسترداد 85 % من الودائع خلال أربع سنوات. ويعتبر صندوق النقد الدولي إنفاذ القانون شرطاً أساسياً لحصول لبنان على المساعدات، مما يعني أن لبنان قد يتعرض لمخاطر فقدان الدعم الدولي إذا تعثر تنفيذ القانون. كما وأن ضعف المؤسسات المالية، وإنعدام الشفافية، وغياب تقييمات جدوى كل بنك، قد تعرقل تنفيذ القانون.

### الفرص

يحمل قانون سد الفجوة المالية في طياته فرصاً هامة، إذ يُعد أول إعتراف رسمي بالخسائر المالية الفادحة التي تكبدها لبنان، ويقدم إطاراً للتعافي بغية إستعادة مصداقية النظام المصرفي. وبتراهذه بإسترداد ما يصل إلى 85 % من الودائع خلال أربع سنوات، ويعيد القانون الأمل للمودعين، كما يمهد الطريق لإعادة هيكلة البنوك وتعزيز الحكومة المالية. والأهم من ذلك، أن إقرار القانون شرط أساسى للحصول على دعم صندوق النقد الدولي وتسييل الحصول على المساعدات الدولية، يُساهم في إستقرار

### التحديات الرئيسية

التحدي	التأثير على القانون
الإنقسامات السياسية	التأخير أو الرفض في البرلمان
مقاومة القطاع المالي	خطر الإنهاك، ونزاعات حول الخسائر
عدم ثقة المودعين	الإحتجاجات، وفقدان الثقة
شروط صندوق النقد الدولي	سيتم حجب المساعدات إذا تعثر القانون
مخاطر التنفيذ	الفشل في تحقيق أهداف التعافي

لإجراء تقييمات جدوى لكل بنك على حدة، وإختبار قدرة المؤسسات على تحمل الضغوط، ومراقبة الإمتثال لمتطلبات القانون. أما على الصعيد التنظيمي، فستتيح أنظمة الإدارة المالية المركزية المتتكاملة مع مصرف لبنان الإشراف الفوري على السيولة، بينما ستتحمي أطر الأمن السييراني ببيانات المودعين الحساسة. ويمكن للوحات معلومات التقارير الرقمية المتاحة للبرلمان وصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني أن تعزز الشفافية، مما يضمن القدرة على مراقبة النظم المحرز نحو تحقيق تعهد الحكومة بإسترداد ما يصل إلى 85 % من الودائع في غضون أربع سنوات.

### التقنيات المطلوبة

يتطلب تطبيق قانون سد الفجوة المالية في لبنان مزيجاً من التقنيات المالية والرقمية والتنظيمية لضمان الشفافية والكفاءة والمصداقية. وهناك حاجة إلى منصات مصرافية رقمية وأنظمة دفع آمنة لإدارة إسترداد أموال المودعين على مراحل وتبتع المعاملات بدقة. ويمكن لسجلات البيانات القائمة على تقنية سلسلة الكتل (البلوكشين) أن توفر سجلات موثقة لتوزيع الخسائر وسداد الودائع، مما يساعد على إعادة بناء الثقة في النظام المالي. وستكون تحليلات البيانات وأدوات الذكاء الاصطناعي أساسية



الاستثمارات الأجنبية، ويرسخ دور صندوق النقد الدولي كقوة إستقرار في التمويل العالمي، بينما قد يؤدي الفشل إلى تقويض الثقة في أطر الإنقاذ الدولية، ويزّخ مخاطر التشرذم السياسي في إدارة التعافي الاقتصادي.

#### دور البنوك

إن البنوك لها دور محوري في قانون الفجوة المالية، إذ يتوقع منها إستيعاب جزء كبير من الخسائر المالية التي تقدر بنحو 70 مليار دولار. وتلتزم البنوك التجارية، التي كانت قد منعت المودعين من الوصول إلى مدخلاتهم منذ إنهايار العام 2019، بإعادة هيكلة ميزانياتها العمومية وتقاسم الخسائر مع الدولة والبنك المركزي. وتعهد الحكومة بإعادة ما يصل إلى 85 % من الودائع خلال أربع سنوات، لكن هذا يتطلب من البنوك الحفاظ على ملاءتها المالية واستمرار عملياتها. لقد قاومت البنوك القانون بشدة، معترضةً على تقديرات الحكومة للخسائر ومحذرةً من أن تقاسم الأعباء بشكل مفرط قد يؤدي إلى إنهايار النظام المالي. لذلك، وعلىه فإن دور البنوك إداري وسياسي في آن واحد لتطبيق القانون بفعالية.

#### التوصيات للبنوك

يوصي اتحاد المصارف العربية البنوك بتبنّي مجموعة من الإستراتيجيات المنسقة التي توازن بين المتطلبات التنظيمية وحماية المودعين وإستمرارية المؤسسات: أولاً، يجب على البنوك إجراء عمليات تدقيق شفافة وتقييمات جدوى لتحديد حجم خسائرها وتحديد المؤسسات التي يمكن إعادة هيكلتها.

#### الآثار على النمو الاقتصادي في لبنان

إن قانون الفجوة المالية أثراً بالغاً على النمو الاقتصادي في لبنان إذا تم تطبيقه بفعالية، إذ يوفر القانون إطاراً للاعتراف بالخسائر المالية الهائلة التي تكبّتها البلاد وتوزيعها، وإستعادة الثقة في النظام المصرفي، وتنعيل الدعم الحاسم من صندوق النقد الدولي والمساعدات الدولية. وبالتعهد بإسترداد ما يصل إلى 85 % من الودائع خلال أربع سنوات، يساعد القانون في زيادة ثقة المستهلك، وتحفيز الإنفاق، وتشجيع الاستثمار، وهي عوامل أساسية للنمو. كما وأن إعادة هيكلة البنوك وتعزيز الحكومة المالية من الأمور التي تساعده في استقرار النظام النقدي، والحد من الضغوط التضخمية، وتحقيق إنتعاش مستدام. إلا أن نجاح القانون يعتمد على تنفيذه بشفافية وتوافق سياسي. ومع ذلك، قد تبقى وعود القانون رمزية، مما يجعل الاقتصاد اللبناني عرضةً للركود والمزيد من التدهور.

#### الآثار على الصعيد العالمي

إن قانون الفجوة المالية في لبنان هو نموذج لكيفية إدارة الاقتصادات المتقلّلة بالديون والأزمات للخسائر المالية النظمية، حيث ترافق مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي بتنفيذها عن كثب كشرط للحصول على المساعدات. ومن خلال الإعتراف الرسمي بـ 70 مليار دولار من الخسائر ومحاولة توزيعها، يُشير القانون إلى الأسواق العالمية والمستثمرين بأن لبنان مستعد لمواجهة انهياره المالي، مما يعزّز الثقة في الاقتصادات الناشئة التي تواجه أزمات ديون مماثلة.

إن التنفيذ الناجح للقانون يعزّز مصداقية لبنان، ويُجذب

وعلى المدى البعيد، حتى العام 2030، يُساعد القانون على إستعادة ثقة المودعين، وإعادة بناء الحكومة المالية، وتهيئة لبنان لإنتعاش إقتصادي تدريجي. وعليه، يُعتبر القانون إختباراً للإرادة السياسية في لبنان، وفرصة لإعادة ضبط النظام المالي في البلاد، ويعتمد نجاحه على تطبيق شفاف ودعم دولي مستدام.

### **أفضل الممارسات المستفادة**

إن من أفضل الممارسات المستفادة من قانون الفجوة المالية في لبنان أهمية الإعتراف الرسمي بالخسائر المالية بدلاً من إنكارها، فالشفافية هي الخطوة الأولى نحو التعافي وإعادة بناء الثقة. ومن الدروس الأخرى ضرورة تقاسم الأعباء بشكل شامل، حيث تُوزَّع الخسائر بين الدولة والبنك المركزي والبنوك والمودعين، بدلاً من تركيزها على فئة واحدة، مما يُسهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي. كما يُبرز القانون أهمية ربط الإصلاحات بالأطر الدولية، إذ إن ربط الإمتثال بدعم صندوق النقد الدولي يضمن المساءلة ويسهل الوصول إلى المساعدات الخارجية. إضافة إلى ذلك، تُظهر تجربة لبنان أن تحديد جداول زمنية واضحة لإسترداد أموال المودعين، كالتعهد بإعادة ما يصل إلى 85% من الودائع خلال أربع سنوات، يمكن أن يُعيد الثقة إذا ما دعم بإنفاذ موثوق. وأخيراً، تؤكد هذه العملية ضرورة إشراك مختلف الجهات والتواصل معهم، إذ إن إشراك البرلمان والمجتمع المدني والقطاع المصرفي في المناقشات يُساعد على إضفاء الشرعية على الإصلاحات ويزيد من فرص نجاح وتنفيذ القانون.

د. سهى معاد - كاتبة وباحثة إستراتيجية

ثانياً، على البنوك تنفيذ خطط إعادة هيكلة رأس المال، بما في ذلك إعادة الرسمية من خلال بيع الأصول أو عمليات الإنداجم، لإستيعاب جزء من العجز المالي دون الإنهاير.

ثالثاً، على البنوك وضع آليات لإسترداد الودائع، مثل المدفوعات التدريجية أو مبادلة الديون بالأسهم أو الأدوات المالية المضمونة، بما يتناسب مع تعهد الحكومة بإعادة ما يصل إلى 85% من الودائع في غضون أربع سنوات.

رابعاً، يجب على البنوك تعزيز أنظمة إدارة المخاطر والإمتثال، بإستخدام الأدوات الرقمية ومعايير المحاسبة الدولية لضمان دقة التقارير وبناء الثقة مع الجهات التنظيمية والمودعين وصندوق النقد الدولي.

خامساً، على البنوك إجراء مفاوضات بناءة مع الحكومة والشركاء الدوليين لتحقيق التوازن بين بقائهما وإنتعاش لبنان الإقتصادي، مما يجعل التعاون بدلاً مقاومة القانون على المدى الطويل.

### **النظرة المستقبلية**

على المدى القريب، يتوقع أن يتم إقرار القانون في البرلمان مطلع العام 2026، إلا أنه قد تؤدي الإنقسامات السياسية ومقاومة القطاع المصرفي إلى تأخير القانون أو تغيير صيغته النهائية. وفي حال إقراره، يتضمن الأفق المتوسط إعادة هيكلة البنوك، وإجراء تقييمات الجدواي، والتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات دولية، وهو أمر بالغ الأهمية لاستقرار الإقتصاد.



تداعيات الجرائم المالية والاقتصادية على الإستقرار المالي العربي  
الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة باتت أدوات محورية  
لإعادة بناء منظومات مكافحة الجرائم المالية على أساس أكثر ديناميكية وفعالية

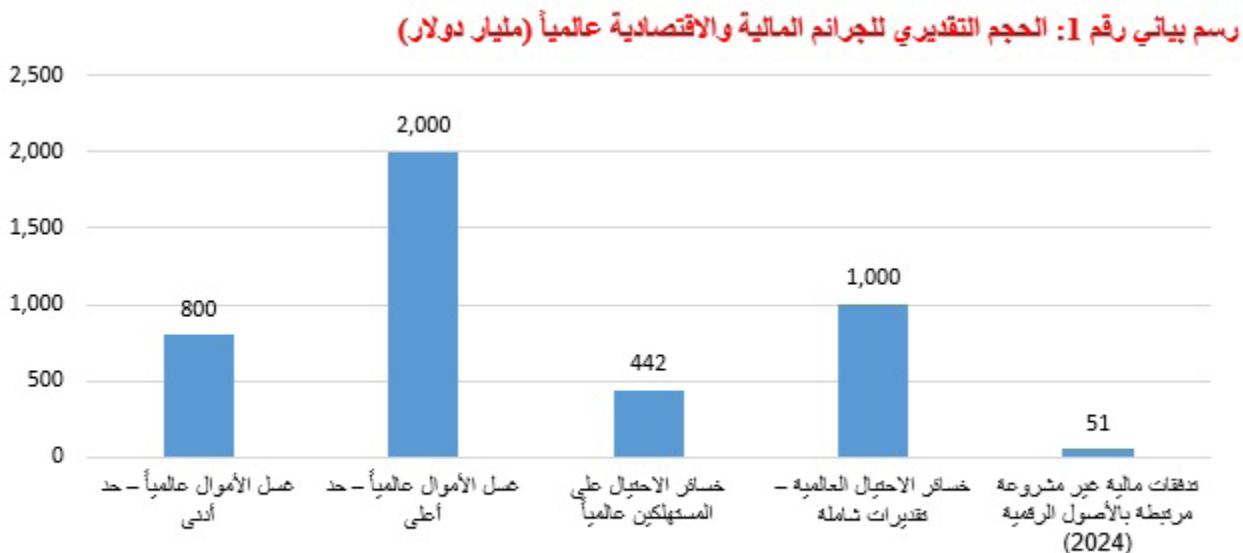


**حجم الجرائم المالية والاقتصادية حول العالم**

تشير التقديرات الدولية إلى أن الجرائم المالية والإقتصادية باتت تمثل عبئاً عالمياً واسع النطاق يتجاوز الخسائر المباشرة إلى آثار ممتدة على الثقة والإستقرار المالي. فبحسب مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC) يُقدر حجم الأموال التي تُغسل سنوياً بما يعادل 2 % إلى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما بين 800 مليار و 2 تريليون دولار تقريباً، مع صعوبة القياس بسبب الطابع الخفي لهذه الأنشطة. ومن زاوية الإحتيال داخل المؤسسات، ظهر جمعية فاحصي الإحتيال المعتمدين (Association of Certified Fraud Examiners) في تقريرها لعام 2024، والمبني على 1,921 قضية من 138 دولة، أن متوسط الخسارة في قضايا الإحتيال المهني تبلغ 145 ألف دولار، وأن 22 % من القضايا تتجاوز خسائرها مليون دولار، بما يُبرز أثر الإحتيال كخطر تشغيلي ومالي متكرر على الشركات والقطاع المالي. وعلى مستوى الإحتيالات التي تستهدف الأفراد عبر القنوات الرقمية، تشير معطيات (Global Anti-Scam Alliance) إلى أن

تعرف الجرائم المالية والاقتصادية بأنها أفعال غير مشروعة تستهدف تحقيق منفعة مالية عبر الإحتيال، والإحتلاس، والرشوة، والتلاعب المحاسبي، والتهرب الضريبي غير المشروع، والاتجار غير المشروع، وتمويل الإرهاب، وغسل الأموال وإخفاء العائدات الإجرامية داخل النظام المالي أو خارجه. وتتمكن خطورة تلك الجرائم في أنها لا تحدث خسائر مباشرة فحسب، بل تضعف كفاءة تخصيص الموارد وتشوه المنافسة وترفع علاوات المخاطر والتمويل وتُقوض نزاهة الأسواق.

لم تعد الجرائم المالية والاقتصادية ظاهرة هامشية تُعالج بأدوات إمتثال تقليدية، بل أصبحت مخاطر نظامية تتفاعل مع التحول الرقمي وتمويل التدفقات المالية وإتساع الإقتصاد غير الرسمي، بما ينعكس مباشرة على سلامية القطاع المصرفي، وكفةة الإمتثال، وإستدامة علاقات البنوك المراسلة، وثقة المودعين والمستثمرين. وتزداد حدة الإشكالية في الإقتصادات الناشئة بفعل تباين مستويات الحكومة والشفافية، وإتساع المعاملات النقدية، وتفاوت نضج البنى الرقابية والتقنية، وإرتفاع قابلية استغلال القنوات الرقمية العابرة للحدود.



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإضافة إلى بيانات مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والتحالف العالمي لمكافحة الإحتيال (GASA)، وتقارير Feedzai، ومجموعة العمل المالي (FATF).

التدقيق والتشدد في العلاقات المصرفية من قبل البنوك المراسلة الدولية، وينظر إليه كمؤشر خطر يعكس الحاجة إلى تعزيز أطر الشفافية وحوكمة المخاطر في القطاع المالي.

يُبرز الرسم البياني رقم 1 الحجم الواسع وغير المتكافئ للجرائم المالية والإقتصادية على المستوى العالمي، حيث تشكّل عمليات غسل الأموال المكون الأكبر من حيث القيمة التقديرية، بمبلغ سنوي قد يتجاوز تريليوني دولار بحسب بعض التقديرات، ما يعكس الطابع المنهجي والعامر للحدود لهذه الظاهرة. وفي المقابل، تُظهر خسائر الإحتيال المالي، رغم إنخفاضها النسبي مقارنة بعمليات غسل الأموال، أثراً مباشراً ومتكرراً على الأفراد والمؤسسات، خصوصاً في ظل تصاعد الإحتيال الرقمي.

### **التداعيات على القطاع المالي ومسارات الإحتواء**

في السياق المالي، تتجلّد أبرز التداعيات في إرتفاع تكاليف الامتثال وعبء الرقابة التشغيلية، حيث تتفق المصارف والمؤسسات المالية معاً ما يقدر بنحو 206 مليارات دولار سنوياً على الالتزام بالمعايير الخاصة بمكافحة الجرائم المالية فقط، مع تسجيل 98% من المؤسسات زيادة في هذه التكاليف مقارنة بالعام السابق وذلك بحسب دراسة The True Cost of Financial Crime Compliance Solutions LexisNexis Risk Crime Compliance الصادرة عن LexisNexis Risk Solutions. وتؤدي هذه التكاليف، التي تشمل توظيف فرق

المستهلكين حول العالم يخسرون نحو 442 مليار دولار سنوياً بسبب عمليات الإحتيال والـ Scams، ما يعكس تسارع الجريمة المالية في بيئة رقمية عابرة للحدود.

وعلى الصعيد الإقليمي، يبرز واقع مكافحة الجرائم المالية والإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كعامل مؤثر مباشر على بيانات العمل المالي والإستثماري، لا سيما من خلال تقييمات مجموعة العمل المالي الدولي (FATF) لمنظومات الدول في ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل القائمة الرمادية الدول التي تواجه نواقص استراتيجية في إطار الامتثال وفق معايير FATF وتختضع لمراقبة دولية مشددة لتحسين أنظمتها. ووفقاً لتحديثات FATF حتى 24 أكتوبر/تشرين الأول 2025، تضم القائمة الرمادية ما يزيد على 20 دولة، من بينها عدد من الدول العربية كالجزائر ولبنان وسوريا واليمن، بسبب قصور في جوانب مثل التحقق من المستفيد الحقيقي ومراقبة المعاملات عالية المخاطر وتطبيق العقوبات الدولية. وقد مثل إدراج لبنان في القائمة الرمادية منذ أكتوبر/تشرين الاول 2024 مؤشراً على وجود ثغرات تنظيمية هيكلية مرتبطة بالأزمة المالية المستمرة، مما يعزّز المخاطر على قطاعه المالي وقدرته على استعادة الثقة الدولية. ورغم أن إدراج لبنان في القائمة الرمادية لا يعني رفضها كلياً في النظام المالي الدولي، فإن ذلك يرفع تكلفة المعاملات عبر الحدود ويزيد إجراءات

تؤدي غالباً إلى نسب مرتفعة من الإنذارات الكاذبة. ونتيجة ذلك، تتحسن إنتاجية فرق الإمتثال وتختفي الكلفة التشغيلية المرتبطة بالتحقيق اليدوي، مع تعزيز القدرة على الكشف المبكر عن المخاطر الحقيقة. إلى جانب ذلك، تمكن «تحليلات الشبكات» المصادر من فهم العلاقات المعقدة بين الأطراف والمعاملات، وكشف البُنى الخفية لشبكات غسل الأموال والاحتيال، ولا سيما في الحالات المرتبطة بالشركات الوهمية، والمستفيد الحقيقي، وغسل الأموال القائم على التجارة. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة للمصارف العربية في ظل الطبيعة العابرة للحدود للتدفقات المالية، وتعدد الوسطاء، وتقاوت مستويات الشفافية بين الأسواق. وعلى المستوى العملي، يفتح الذكاء الإصطناعي المجال أمام إعادة تصميم دورة الإمتثال بالكامل، من خلال دمج وظائف «إعرف عميلك» والعنابة الواجبة المعززة ومراقبة المعاملات وإعداد التقارير الرقابية ضمن منصة تحليلية موحدة. ويسمح هذا التكامل ببناء ملف مخاطر ديناميكي لكل عميل، يتطور باستمرار وفق سلوكه المالي الفعلي، بدل الاعتماد على تصنيفات ثابتة تُحدث على فترات متباينة. غير أن تحقيق هذه المكاسب يتطلب معالجة جملة من التحديات التنظيمية والمؤسسية. فإعتماد الذكاء الإصطناعي في مكافحة الجرائم المالية يستلزم حوكمة واضحة للنماذج ضمن قابلية التفسير وتوثيق منطق إتخاذ القرار والإمتثال لمتطلبات الجهات الرقابية، ولا سيما في ما يتعلق بالشفافية وعدم التحيز وحماية البيانات. كما يتطلب الأمر إستثمارات موازية في جودة البيانات وبناء القدرات البشرية وتعزيز التعاون بين إدارات الإمتثال، والمخاطر، وเทคโนโลยياً المعلومات.

في هذا الإطار، تتمثل المسارات العملية المقترحة للمصارف العربية في تبني مقاربة تدريجية تقوم على التالي: أولاً، دمج التحليلات المتقدمة كطبقة داعمة لأنظمة القائمة بدل إستبدالها دفعاً واحدة. ثانياً، تركيز استخدام الذكاء الإصطناعي على المجالات الأعلى مخاطر مثل المدفوعات العابرة للحدود والإحتيال الرقمي، ثالثاً، تطوير أطر حوكمة داخلية للنماذج التحليلية بالتنسيق مع السلطات الرقابية، رابعاً، الإستثمار في بناء مهارات تحليل البيانات والإمتثال الذكي. ومن شأن هذا المسار المتوازن أن يعزّز فعالية مكافحة الجرائم المالية، وأن يُخفض كلفة الإمتثال على المدى المتوسط، وأن يدعم في الوقت نفسه م坦ة القطاع المصرفي العربي وثقته في النظام المالي العالمي.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

إمثال مختصة، إستثمارات في التكنولوجيا، والأنظمة التحليلية، إلى تحويل موارد من وظائف إنتاجية أساسية إلى إدارة المخاطر والإمتثال، ما يؤثر بدوره في هامش الربحية.

وإن أحد أبرز مظاهر التأثير على القطاع المصرفي العالمي هو تراجع بعض علاقات المصارف المراسلة التي تعد شرياناً أساسياً لمعاملات التجارة والتمويل الدوليين نتيجة التخفيف من المخاطر الذي تتبعه بعض المصارف الكبرى لتقليل تعرضها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصاً في البلدان ذات المخاطر العالية. يمكن أن يؤدي هذا التراجع إلى إبطاء حركة المدفوعات عبر الحدود وارتفاع تكاليف التجارة الدولية وتقليل النفاذ إلى النظام المالي العالمي بالنسبة إلى بعض المصارف في الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك المصارف العربية.

وعلى مستوى الأداء التشغيلي، تعرضت مصارف عالمية لغرامات مالية كبيرة نتيجة ضعف نظم مكافحة الجرائم المالية، مما يسلط الضوء على تكلفة الإهمال في هذا المجال. وفي ضوء ذلك، يصبح واضحاً أن المصارف تواجه بيئة معقدة تتطلب تعزيز الأطر التنظيمية والتكامل بين السياسات الرقابية والتشغيلية والإستخدام المتقدم للتقنيات التحليلية لتحسين فعالية مكافحة الجرائم المالية وتقليل الأثر السلبي على الإستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

### دور الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدمة في تعزيز فعالية مكافحة الجرائم المالية

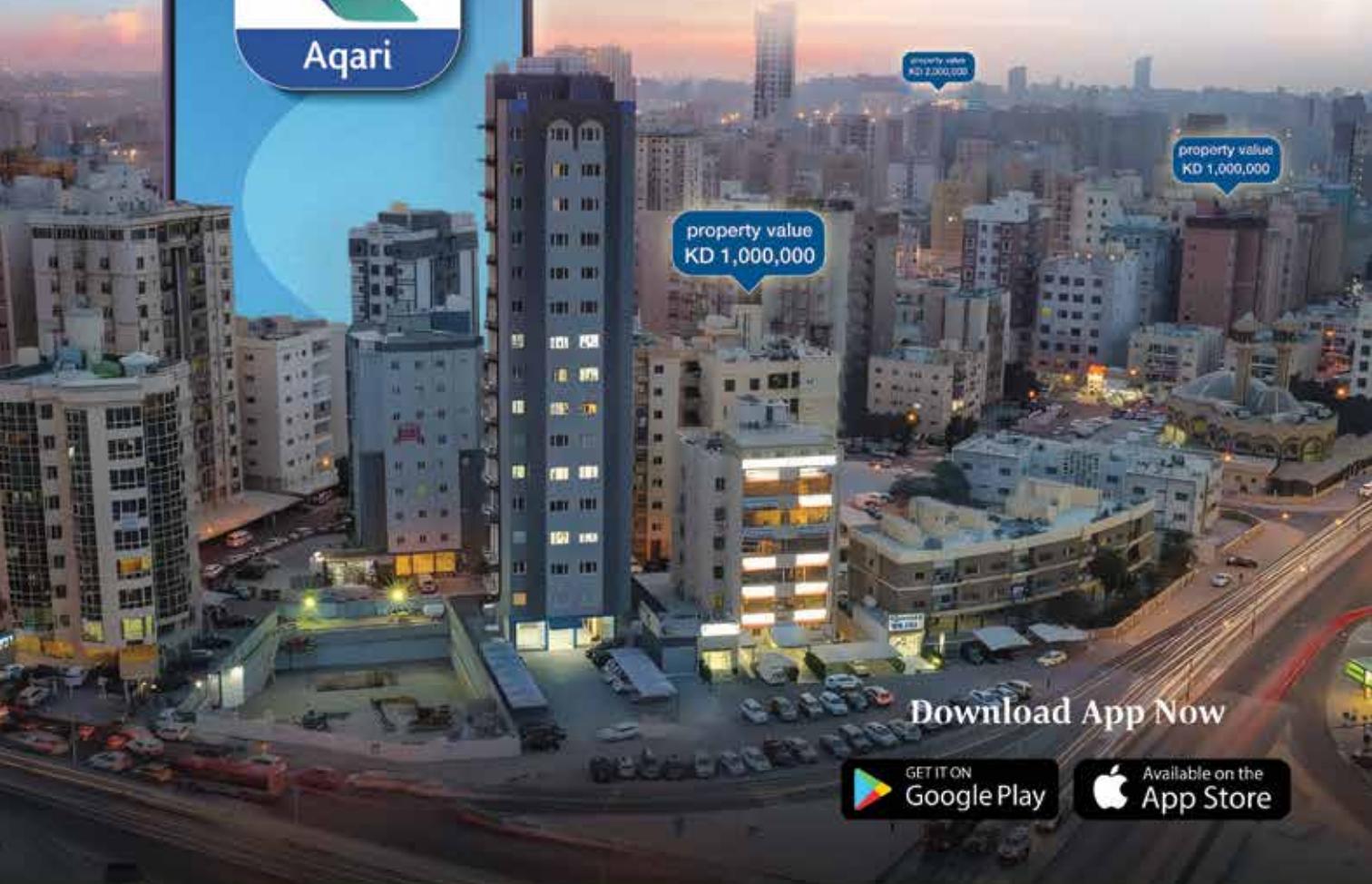
أسفرت التحولات الرقمية المتسارعة إلى إعادة تشكيل بيئة المخاطر المالية، بما جعل الاعتماد على المقاربات التقليدية لمكافحة الجرائم المالية غير كافٍ لمواجهة أنماط متزايدة التعقيد تتسم بالقدرة العالمية على التكيف. وفي هذا السياق، برع الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدمة كأدوات محورية لإعادة بناء منظومات مكافحة الجرائم المالية على أسس أكثر ديناميكية وفعالية، عبر الانتقال من الإمتثال القائم على رد الفعل إلى إدارة إستباقية للمخاطر.

وتحت تقنيات التعلم الآلي والتعلم العميق تحليل أحجام ضخمة من البيانات التشغيلية والسلوكية في الزمن شبه الحقيقي، بما يشمل بيانات المدفوعات والحسابات والتجارة الخارجية والسلوك الرقمي للعملاء. ويسهم هذا النهج في تحسين دقة نماذج رصد المعاملات المشبوهة من خلال التعرف على الأنماط غير الاعتيادية والإنتحرافات السلوكية، بدل الإكتفاء بتطبيق قواعد جامدة



# Aqari

The First Integrated Banking App  
for Real Estate Management  
for Individuals & Corporates



Download App Now



المصارف العربية تحتاج إلى تبني مقاربة إستراتيجية متدرجة لتوظيف التقنيات المستجدة

## الذكاء الاصطناعي يعزز فعالية أنظمة مكافحة الإحتيال المالي



### محدودية أنظمة مكافحة الإحتيال التقليدية وال الحاجة إلى التحول نحو النماذج الذكية

تعتمد أنظمة مكافحة الإحتيال التقليدية في المؤسسات المالية على نماذج رقابية قائمة على القواعد الثابتة والمؤشرات التاريخية، ما يحدّ من فعاليتها في بيئه مالية رقمية تتسم بالتعقيد وتسارع الإبتكار في الأساليب الإحتيالية. وقد أظهرت التطورات الأخيرة أن هذا النمط من الأنظمة يعني من قصور واضح في التعامل مع أنماط إحتيال ديناميكية وسرعة التكيف، مما ينعكس في إرتفاع معدلات الكشف اللاحق وكثرة الإنذارات الخاطئة وزيادة الخسائر المالية.

وتؤكد المؤشرات الدولية حجم هذا التحدى، إذ تشير بيانات Global Anti-Scam Alliance الناجمة عن عمليات الإحتيال بلغت نحو 442 مليار دولار سنويًا على مستوى المستهلكين عالمياً، في ظل توسيع الفنون الرقمية والمعاملات عبر الانترنت. كما أظهرت تلك البيانات أن 57 % من البالغين حول العالم قد تعرضوا لعملية إحتيال واحدة على الأقل خلال عام واحد، رغم إعتقد 73 % منهم بقدرتهم

أدى التوسيع المتتسارع في التحول الرقمي داخل القطاع المالي والمصرفي إلى تعقيد بيئه المخاطر المالية، حيث ترافقت زيادة الاعتماد على القواعد الرقمية والمعاملات «غير الحضورية» مع تصاعد ملحوظ في حجم وتنوع عمليات الإحتيال المالي. ويشير تقرير Global State of Scams Report 2025 إلى أن الخسائر المالية التي تکبدتها المستهلكون عالمياً نتيجة عمليات الإحتيال بلغت نحو 442 مليار دولار سنويًا، ما يعكس محدودية فعالية الأساليب التقليدية في مواجهة أنماط إحتيال ديناميكية وسرعة التكيف. وفي هذا السياق، برم الذكاء الاصطناعي كأداة محورية لتعزيز فعالية أنظمة مكافحة الإحتيال المالي، من خلال قدرته على تحليل البيانات الضخمة وفهم السلوك المالي ورصد المعاملات غير الاعتيادية في الزمن الحقيقي. وقد أسهم توظيف تقنيات التعلم الآلي والتحليل السلوكي في الانتقال من نماذج رقابية قائمة على الإكتشاف اللاحق إلى مقاربات وقائية وإستباقية، بما يدعم كفاءة الرقابة المالية، ويحد من الخسائر، ويعزز متطلبات الامتثال في المؤسسات المالية والمصرفة.

اعتماد هذه التطبيقات أدى إلى تحسين معدلات إكتشاف الإحتيال بنسبة تراوح بين 6 % و 20 % لدى عدد من المؤسسات المالية العالمية، فضلاً عن تقليص زمن الإستجابة وإتخاذ القرار.

ومن التطبيقات العملية المهمة أيضاً تقليل معدلات الإنذارات الخاطئة، التي تشكل أحد أبرز التحديات التشغيلية في أنظمة مكافحة الإحتيال. فقد أسهمت النماذج الذكية في خفض الإنذارات غير الضرورية بشكل ملحوظ، مما إنعكس تحسيناً في الكفاءة التشغيلية بنسبة تراوحت بين 40 % و 60 % لدى المؤسسات التي إعتمدت الذكاء الإصطناعي، من خلال توجيه موارد الإمتثال نحو الحالات الأعلى خطورة بدلاً من المعالجة اليدوية المكلفة.

إلى جانب ذلك، يُستخدم الذكاء الإصطناعي في التنبؤ بالمخاطر الإحتيالية ودعم قرارات الإمتثال، عبر نماذج قادرة على التعلم المستمر من الحالات السابقة وتكييف معايير التقييم تلقائياً مع تطور الأساليب الإحتيالية. ويعزز هذا الإستخدام الإنقال من منطق المكافحة اللاحقة إلى نهج وقائي إستباقي، يركّز على منع وقوع الإحتيال قبل تتحققه، بما يدعم متانة الأنظمة الرقابية ويدعم

على التعرُّف على الإحتيال، ما يعكس فجوة جوهرية بين الوعي والقدرة الفعلية على الوقاية بإستخدام الأدوات التقليدية. في المقابل، تدعم البيانات التحول المتزايد نحو النماذج الذكية، حيث تشير تقارير متخصصة في الجرائم المالية إلى أن نحو 90 % من المؤسسات المالية باتت تعتمد تقنيات الذكاء الإصطناعي في أنظمة مكافحة الإحتيال. وقد أسهم هذا التحول في خفض الخسائر الناتجة عن الإحتيال بنسبة تراوحت ما بين 40 % و 60 % لدى عدد كبير من المؤسسات، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالوتيرة نفسها تقريباً من خلال تقليل الإنذارات الخاطئة وتسريع عملية إتخاذ القرار.

وبناءً عليه، لم يعد تعزيز فعالية أنظمة مكافحة الإحتيال المالي ممكناً عبر تطوير القواعد الرقابية التقليدية فحسب، بل بات مرتبطاً بقدرة المؤسسات المالية على تبني نماذج ذكية قائمة على الذكاء الإصطناعي، وقدرة على تحليل السلوك المالي وفهم نية المعاملات، والعمل في الزمن الحقيقي، بما يتبع الإنقال من الرقابة التفاعلية إلى المقاربة الإستباقية القائمة على المخاطر.

## تطبيقات الذكاء الإصطناعي عملياً في تعزيز فعالية أنظمة مكافحة الإحتيال المالي

أتاح توظيف الذكاء الإصطناعي في المؤسسات المالية نقلة عملية في آليات مكافحة الإحتيال المالي، من خلال الإنقال من نماذج رقابية عامة إلى تطبيقات ذكية متخصصة تعمل في الزمن الحقيقي (Real time). وتمثل أبرز هذه التطبيقات في التحليل السلوكي للمعاملات المالية، حيث تُستخدم خوارزميات التعلم الآلي لبناء ملفات سلوكية ديناميكية للعملاء، ثمكّن من رصد الانحرافات غير الاعتيادية عن أنماط الاستخدام الطبيعية، حتى وإن بدت المعاملة صحيحة من الناحية الشكلية. ويسهم هذا النهج في تحسين القدرة على التمييز بين السلوك المشروع والسلوك الإحتيالي بدقة أعلى من النماذج التقليدية.

كما تُستخدم تقنيات الذكاء الإصطناعي على نطاق واسع في مراقبة المعاملات والكشف الفوري عن الإحتيال، عبر تحليل كميات ضخمة من البيانات المالية وغير المالية في الزمن الحقيقي، وربطها بعلاقات غير خطية يصعب على الأنظمة القائمة على القواعد اكتشافها. وتشير تقارير متخصصة إلى أن





نظرًا إلى كون فعالية النماذج الذكية ترتبط مباشرة بدقة البيانات وتكاملها. وفي هذا السياق، يبرز دور التعاون بين المصارف والجهات الرقابية لتوحيد المعايير المتعلقة بحوكمة البيانات، وحماية الخصوصية، وقابلية تفسير النماذج الخوارزمية. ومن المهم أيضًا إعتماد نهج تدريجي في تطبيق الذكاء الإصطناعي، يبدأ بالمجالات الأعلى خطورة وتأثيراً، مثل المدفوعات الرقمية والتحويلات السريعة، مع تطوير مؤشرات أداء واضحة لقياس الأثر الفعلي على خفض الخسائر وتقليل الإنذارات الخاطئة.

كما يتعين الاستثمار في بناء القدرات البشرية عبر تدريب فرق الإمتثال والمخاطر على فهم مخرجات النماذج الذكية، وتعزيز التعاون بين الفرق التقنية والتنظيمية.

وأخيرًا، يستحسن أن تتجه المصارف نحو نماذج شراكة مع مزودي الحلول المتخصصة بدل الإعتماد الحصري على التطوير الداخلي، بما يتبع تسريع الإستقادة من الخبرات العالمية مع الحفاظ على متطلبات السيادة التنظيمية. ويُسهم هذا التوجه في دعم إنقال المصارف من نماذج رقابية تفاعلية إلى منظومات ذكية إستباقية، قادرة على تعزيز م坦ة النظام المالي والحد من مخاطر الإحتيال في ظل التحول الرقمي المتتسارع.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - اتحاد المصارف العربية

من الخسائر المالية في بيئة رقمية عالية المخاطر.

### **التحديات التنظيمية والأخلاقية لتطبيق الذكاء الإصطناعي في مكافحة الإحتيال المالي**

رغم الفوائد التشغيلية الكبيرة التي يُوفرها الذكاء الإصطناعي في مكافحة الإحتيال المالي، فإن تطبيقه يطرح مجموعة من التحديات التنظيمية والأخلاقية التي توثر بشكل مباشر على فعالية هذه الأنظمة واستدامتها. وتتمثل أبرز هذه التحديات في حوكمة البيانات وجودتها، إذ تعتمد النماذج الذكية على كميات ضخمة من البيانات الحساسة، ما يفرض متطلبات صارمة تتعلق بحماية الخصوصية وأمن المعلومات والإمتثال للتشريعات الوطنية والدولية ذات الصلة.

كما تبرز مخاطر «الإنحياز الخوارزمي» بوصفها أحد التحديات الجوهرية، حيث قد تؤدي نماذج التعلم الآلي، في حال تدريبيها على بيانات غير متوازنة أو تاريخية، إلى قرارات تمييزية أو غير دقيقة، ما ينعكس سلباً على العدالة المالية وتجربة العملاء. ويتضاف إلى ذلك تحدي قابلية التفسير والشفافية، إذ تواجه العديد من المؤسسات صعوبة في تفسير قرارات النماذج المعقدة أمام الجهات الرقابية، مما يحدّ من الثقة التنظيمية ويصعب دمج الذكاء الإصطناعي ضمن أطر الإمتثال التقليدية. وفي هذا الإطار، يصبح نجاح تطبيق الذكاء الإصطناعي في مكافحة الإحتيال مشروطاً بتطوير أطر حوكمة واضحة، تضمن الإستخدام المسؤول للتكنولوجيا وتوازن بين متطلبات الإبتكار الرقمي وحماية الحقوق والإمتثال التنظيمي.

### **حاجة المصارف العربية في ضوء التقنيات المستجدة**

في الخلاصة، وفي ضوء تصاعد مخاطر الإحتيال المالي في البيئة الرقمية، وما أظهرته التجارب الدولية من تحسن ملموس في فعالية أنظمة المكافحة المدعومة بالذكاء الإصطناعي، تبرز الحاجة أمام المصارف العربية إلى تبني مقاربة إستراتيجية متدرجة لتوظيف هذه التقنيات. ويعتزم ذلك، بداية، إدماج الذكاء الإصطناعي ضمن أطر إدارة المخاطر والإمتثال القائمة بدل التعامل معه كحل تقني منفصل، بما يضمن تكامل أنظمة مكافحة الإحتيال مع سياسات الحكومة والرقابة الداخلية.

كما يوصى بإستثمار المصارف في تحسين جودة البيانات وبناء بُنى تحتية رقمية مرنة قادرة على دعم التحليل في الزمن الحقيقي،

**تشكل أحد المركبات الإستراتيجية للإدارة المخاطر وحكومة الشركات الكبيرة  
أنظمة الامتثال الحديثة لمكافحة الإحتيال لم تعد وظيفة رقابية مساندة  
بل منظومة إستباقية متكاملة تجمع بين إدارة المخاطر وتحليل البيانات**



تواجه الشركات الكبيرة في المرحلة الراهنة تصاعداً ملحوظاً في مخاطر الإحتيال نتيجة تعقد الهياكل التشغيلية، وتوسيع الأعمال العابرة للحدود، وتسارع التحول الرقمي وتكامل الأنظمة. ولم يعد الإحتيال يقتصر على ممارسات فردية معزولة، بل أصبح يستند إلى أساليب منظمة تستغل حجم العمليات، وتعدد الأطراف المتعاملة، واللغزات التقنية والإجرائية في بيئات الأعمال المعقدة. وقد برزت أنظمة الامتثال الحديثة لمكافحة الإحتيال كأحد المحاور الأساسية لحكومة الشركات الكبيرة، إذ انتقلت من دور رقابي تقليدي إلى منظومة إستباقية متكاملة، تجمع بين إدارة المخاطر، وتحليل البيانات، والتقييمات الذكية، بهدف الحد من الخسائر وتعزيز النزاهة التشغيلية وحماية السمعة المؤسسية.

إيراداتها السنوية في المتوسط، وهو ما يترجم إلى مئات مليارات الدولارات من الخسائر سنوياً على مستوى الاقتصاد العالمي. كما أظهرت دراسات عالمية أن 41 % من الشركات العالمية تعرضت للإحتيال خلال العاشرين الماضيين، مما يعكس إنتشار هذا التهديد في بيئات الأعمال المختلفة. من ناحية أخرى، أشارت مؤسسات بحثية إلى أن شركات كبيرة متعددة الجنسيات، خصوصاً تلك التي يزيد دخلها على 10 مليارات دولار، تواجه مخاطر إحتيال عالية، حيث أبلغ 52 % منها عن تجربة إحتيال في آخر 24 شهراً. وفي سياق الإنفاق على أدوات وتقنيات مكافحة الإحتيال، يتوقع أن يشهد سوق

### **أنظمة الامتثال الحديثة ودفافع تبنيها**

تُعد أنظمة الامتثال الحديثة لمكافحة الإحتيال جزءاً أساسياً من البنية المؤسسية التي تهدف إلى الوقاية والإستباق بدلاً من الإكتفاء بالكشف بعد وقوع الخسائر، وهي ترتكز على فهم شامل لمخاطر الإحتيال في الشركات الكبيرة، وإعادة تصميم الضوابط التشغيلية والتقنية لتنقیل التعرّض للمخاطر المالية والتشغيلية والسمعة المؤسسية. وتشير الإحصاءات العالمية إلى إتساع حجم مشكلة الإحتيال على مستوى الشركات والصناعات المختلفة، ما يعزّز الحاجة إلى أنظمة إمتثال أكثر فاعلية. فبحسب أحدث التقديرات، تقدر خسائر الشركات حول العالم من الإحتيال بنحو 7.7 % من

متقدمة بمراقبة المعاملات عند تفتيتها لتحليلها فوراً مقابل نماذج السلوكيات المتوقعة. هذا يتيح إكتشاف العمليات المشبوهة قبل إتمامها وإيقافها في الوقت الفعلي، بدلاً من الاعتماد على مراجعات لاحقة فقط.

• **إدارة القضايا والتحقيق:** عند إكتشاف نشاط مشبوه، تتنقل الحالة إلى طبقة إدارة القضايا التي تتيح توثيق التحقيقات، تسجيل الأدلة، تتبع الإجراءات، والتيسير بين الفارق (الإمتثال، التدقيق الداخلي، القانوني). تُعد هذه المكونات ضرورية لإتمام التحقيقات بفعالية وتقديم تقارير إمتثال دقيقة للجهات الرقابية.

• **التحليل الشبكي وتحديد العلاقات المخفية:** تعتمد بعض الحلول المتقدمة على تحليل الشبكات لتحديد العلاقات بين كيانات متعددة (حسابات، موردين، معاملات) لكشف عمليات تواطؤ إحتيالية أو أنماط معقدة لا تظهر في التحليل التقليدي.

• **إمتثال تنظيمي وتكامل مع معايير:** تتكامل أنظمة الإمتثال الحديثة مع متطلبات «أعرف عميلاً» (KYC) ومكافحة غسيل الأموال (AML) لضمان الإمتثال التشريعي الشامل وتقليل مخاطر الإحتيال عبر الحدود، وهو أمر مهم بشكل خاص في الشركات متعددة الجنسيات.

في الخلاصة، تُظهر المعطيات والتحليلات أن أنظمة الإمتثال الحديثة لمكافحة الإحتيال لم تعد وظيفة رقابية مساندة، بل أصبحت أحد المرتكزات الإستراتيجية لإدارة المخاطر وحكومة الشركات الكبيرة. فمع تصاعد تعقيد أنماط الإحتيال وتسارع الإبتكار الرقمي، باتت فعالية الإمتثال تُقاس بقدرته على الإستباق والكشف المبكر، وجودة القرارات، وليس فقط بعد المخالفات المكتشفة بعد وقوعها. وعلى المدى الإستشاري، يتوقع أن تتوجه الشركات الكبيرة نحو نماذج إمتثال أكثر تكاملاً وذكاءً، تعتمد على توحيد البيانات، والتحليلات المتقدمة، والذكاء الإصطناعي القابل للتيسير، إلى جانب تعزيز دور إدارة القضايا وتحليل الأسباب الجذرية في منع تكرار المخاطر. كما سيزداد التركيز على الإمتثال الوقائي المدمج في العمليات التشغيلية اليومية، بدل عزله ضمن وحدات رقابية منفصلة. وفي هذا السياق، تمثل قدرة الشركات على الإستثمار في أنظمة إمتثال مرنّة وقابلة للتطور عاملًا حاسماً في حماية الإستدامة المالية، وتعزيز الثقة المؤسسية، والحفاظ على القدرة التنافسية في بيئه أعمال تتسم بارتقاء المخاطر وتسارع التغيرات.

حلول كشف ومنع الإحتيال نمواً قوياً على مدى السنوات المقبلة، مع إرتقاء إستثمارات الشركات في أدوات تحليل البيانات والذكاء الإصطناعي لمواجهة التهديدات المتغيرة.

كل هذه المؤشرات تسلط الضوء على العبء المتزايد للإحتيال وتزايد تعقيده، وهي دوافع مركزية تجعل أنظمة الإمتثال الحديثة عنصراً لا غنى عنه في حماية الشركات الكبيرة. فالنهج التقليدي الذي يعتمد على المراجعة اللاحقة وحده لم يعد كافياً للتعامل مع سيناريوهات الإحتيال المعقدة والمتشابكة، مما يستدعي تبني آليات متكاملة للوقاية والكشف والإستجابة تعتمد على البيانات والتحليلات الذكية والمحكمة المؤسسية المتقدمة.

المكونات الأساسية لأنظمة الإمتثال الحديثة لمكافحة الإحتيال في الشركات الكبيرة، يقوم الإمتثال الحديث لمكافحة الإحتيال على منظومة متكاملة من العناصر التقنية والتنظيمية التي تعمل بتناقض لتعظيم الكشف المبكر عن المخاطر وتقليل الخسائر، وتحسين جودة الإستجابة والتحقيق. يمكن تلخيص المكونات الأساسية لهذه الأنظمة كالتالي:

• **حكومة المخاطر والضوابط المؤسسية:** إذ يبدأ الإمتثال من مستوى الحكومة، حيث تحدد سياسات واضحة للمخاطر، وصلاحيات محددة، وأدوار ومسؤوليات لكل مستوى إداري، ويتضمن ذلك فصل المهام وتحديث سياسات مكافحة الإحتيال بإنتظام لضمان إلتزام الوحدات التشغيلية بالقواعد المؤسسية والإجراءات الرقابية.

• **تحليل البيانات الضخمة والتحليلات المتقدمة:** تشكل البيانات جزءاً جوهرياً في أنظمة الإمتثال الحديثة، إذ تسمح بتحليل كميات ضخمة من المعاملات والسلوكيات لتحديد الأنماط غير الطبيعية والمؤشرات المبكرة للإحتيال بإستخدام تقنيات مثل التحليلات الإحصائية، وإكتشاف الشذوذ، والتعلم الآلي. هذه القدرات تحسن دقة الكشف وتقلّص معدلات الإنذارات الكاذبة مقارنة بأساليب التدقيق التقليدية.

• **نماذج الكشف الذكي:** تعمل الأنظمة الحديثة بمزيج من القواعد المعرفة مسبقاً ونماذج الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي، ما يمكنها من التعرف على سلوكيات إحتيالية معقدة تتجاوز قدرات القواعد الثابتة وحدها. التعلم الآلي يمكن أن يتكيف مع تغييرات الأنماط الإحتيالية ويكون قاعدة معرفية توسيع بإستمرار مع زيادة البيانات المتاحة.

• **مراقبة المعاملات في الوقت الحقيقي:** تقوم أنظمة إمتثال



جدول 1: تكامل مكونات أنظمة الامتثال الحديثة عبر دورة مكافحة الإحتيال

المرحلة الأساسية	الوظيفة الحساسة	المكونات المستخدمة	القيمة المضافة
جمع البيانات	توحيد البيانات	أنظمة تخطيط موارد المؤسسة، أنظمة المدفوعات، بيانات الموردين والموظفين	إنشاء مصدر موحد للحقيقة وتقليل فجوات الرقابة
المراقبة والكشف	رصد الأنشطة غير الطبيعية	قواعد أعمال، تحليل شذوذ، تعلم آلي	كشف مبكر للعمليات المشبوهة وخفض الإنذارات الكاذبة
النقييم والترتيب	تحديد أولوية المخاطر	نماذج تصنيف المخاطر، نظام تقييم المخاطر	تركيز الموارد على القضايا الأعلى أثراً
التدخل الفوري	منع أو تعليق العملية	ضوابط ديناميكية، تحقق إضافي	تقليل الخسائر قبل تحقّقها
إدارة القضايا	توثيق والتحقيق	إدارة القضايا، تتبع الأدلة	تسريع التحقيق وتحسين جودة القرارات
التصعيد المؤسسي	اتخاذ قرارات قانونية/إدارية	الامتثال، التدقّيق الداخلي، الشؤون القانونية	تعزيز المساءلة والحكمة
التحليل اللاحق	استخلاص الدروس	تحليل الإتجاهات، تحليل السبب الجذري	منع تكرار الإحتيال وتحسين الضوابط
التحسين المستمر	تطوير النظام	تحديث القواعد ونماذج	رفع كفاءة النظام مع تطور المخاطر

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى تقارير دولية صادرة عن PwC، ACFE، وOECD، ودراسات متخصصة في أنظمة الامتثال ومكافحة الإحتيال.

## بين السلوك الإجرامي والتنقيف

# الدور المتتامي للإعلام الاجتماعي في تشكيل القناعات والسلوكيات يؤثر في الانتقال من المقاربات العلاجية اللاحقة إلى إستراتيجيات وقائيةٍ استباقية



### العامل النفسي المؤثرة في تشكّل السلوك الإجرامي

يتأثر السلوك الإجرامي بجملة من العوامل النفسية التي تُسهم في الإنقال التدريجي من الإلتزام بالقواعد إلى خرقها، حيث تلعب آليات التبرير الذاتي دوراً محورياً في خفض الحواجز الأخلاقية لدى الأفراد، ولا سيما في البيئات التي تتسم بضعف الرقابة أو غموض المسؤوليات. فالإحساس بضعف إحتمالات الإكتشاف، إلى جانب النزعة إلى تعظيم المنفعة قصيرة الأجل، يدفع بعض الأفراد إلى إعادة تعريف السلوك المخالف بوصفه تصرفًا مقبولاً أو أقل ضرراً، خصوصاً عندما يكونضرر غير مباشر أو مؤجل الظهور. كما يُسهم الضغط المهني والإجتماعي، والرغبة في تحقيق مكانة أو مكاسب سريعة، في تعزيز قابلية الإنخراط في سلوكيات إجرامية، لا سيما عندما تغيب الثقة المؤسسية الرادعة أو تُرُسخ نماذج سلوكية تضفي طابعاً اعتمادياً على المخالفات الصغيرة. ويزداد هذا التأثير في السياقات الرقمية، حيث يؤدي البُعد النفسي الناتج عن التفاعل غير المباشر إلى

أصبحت الجرائم في مختلف أشكالها، ولا سيما الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والرقمي، نتاجاً معدداً لتفاعل عوامل نفسية وسلوكية مع بيئة معلوماتية متسرعة، لم يعد فيها السلوك الإجرامي فعلاً معزولاً يقدر ما هو نتيجة سياق إجتماعي إعلامي يسهل التبرير، ويُخفّض كلفة المخاطرة، ويعيد تشكيل إدراك الأفراد لمفاهيم الخطأ والمسؤولية. وفي ظل التحول الرقمي وإنشار منصات الإعلام الاجتماعي، لم يعد مصدر المعرفة أو التأثير مقتصرًا على المؤسسات التعليمية أو القنوات الرسمية، بل باتت المعلومات بما فيها المضللة أو غير المكتملة تنتج وتتداول بسرعة تفوق قدرة الأطر التقليدية على الضبط والتصحيح. وفي هذا الإطار، يبرز التثقيف كعنصر حاسم في فهم السلوك الإجرامي والحد من مخاطره، ليس بوصفه نشاطاً توعوياً عاماً، بل كأداة وقائية تُسهم في تعزيز المناعة النفسية والسلوكية لدى الأفراد والمؤسسات على حد سواء. فضعف الوعي، وسوء تقييم المخاطر، وتأثير الخطاب الإعلامي غير المنضبط، عوامل تفتح المجال أمام أنماط جديدة من الإستغلال والتلاعب، وتعيد إنتاج السلوك الإجرامي بصيغ أكثر تعقيداً وأقل قابلية للإكتشاف المبكر.

وتعزيز الفهم النبدي للمعلومات المتداولة، يُسهمان في إعادة ضبط السلوك الفردي والجماعي ويُحدّدان من قابلية الإنخراط في أنماط منحرفة أو الواقع ضحية لها. كما يؤدي التثقيف المنهجي إلى تقوية ما يمكن تسميته بالمناعة السلوكية، من خلال تمكين الأفراد من التعرف المبكر على أساليب الخداع والتلاعُب، وفهم آليات التأثير النفسي التي تستغلها الجرائم الحديثة، ولا سيما في البيئات الرقمية. وعلى المستوى المؤسسي، يُعد دمج برامج التوعية ضمن السياسات التنظيمية والحكومة أداة فاعلة لتقليص مناطق الرمادية السلوكية وتعزيز ثقافة الإمتثال والمسؤولية، بما يحد من إحتمالات التواطؤ أو التناهُل مع المخالفات. وفي ظل الدور المتمامي للإعلام الاجتماعي، تكتسب مبادرات التثقيف أهمية مضاعفة بإعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة المعلومات المضللة وتطبيع السلوك الإجرامي، حيث يُساهم الوعي في تحويل الأفراد من متلقين سلبيين إلى فاعلين قادرين على التمييز والتحقق، بما يعزز الوقاية المستدامة ويخفف الأعباء اللاحقة على منظومات العدالة والرقابة.

في الخلاصة، تُظهر هذه الدراسة أن السلوك الإجرامي لم يعد نتاج عامل منفرد أو إنحراف فردي معزول، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين دوافع نفسية، وبين معلوماتية متتسارعة، ومستويات متفاوتة من الوعي والتثقيف. وفي ظل الدور المتمامي للإعلام الاجتماعي في تشكيل القناعات والسلوكيات، تتزايد أهمية الإنقال من المقاربات العلاجية اللاحقة إلى إستراتيجيات وقائية إستباقية تُعلّي من شأن التثقيف المنهجي وتعزيز الوعي النبدي. فكلما ارتفعت قدرة الأفراد والمؤسسات على فهم آليات التأثير والتلاعُب، تقلّصت المساحات التي ينفذ منها السلوك الإجرامي، وتراجعت فرص إنتشاره وتطبيقه إجتماعياً. عليه، يصبح الاستثمار في التثقيف والوعي خياراً إستراتيجياً لا يقل أهمية عن الأطر القانونية أو الأدوات التقنية، بإعتباره مساراً مستداماً لحد من الجريمة وتعزيز السلوك المسؤول وترسيخ بيئه أكثر أمناً وإستقراراً على المستويين المجتمعي والمؤسسي.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

إضعاف الشعور بالمسؤولية، ويسهل ممارسة الخداع أو التلاعُب دون إدراك فوري لعواقبه القانونية أو الاجتماعية، ما يجعل العوامل النفسية عنصراً أساسياً في فهم أنماط الجريمة الحديثة وسبل الوقاية منها.

## **دور الإعلام الاجتماعي في نشر المعلومات وتشكيل السلوك الإجرامي**

أدى التوسيع المتتسارع في استخدام منصات الإعلام الاجتماعي إلى إعادة تشكيل بيئه تداول المعلومات، بحيث لم تعد هذه المنصات مجرد وسيلة تواصل، بل تحولت إلى فضاء مؤثر في تشكيل القناعات والسلوكيات، بما في ذلك السلوك الإجرامي. فسهولة إنتاج المحتوى وسرعة إنتشاره، مقرّونتان بضعف آليات التحقق، أوجدت بيئه خصبة لإنتشار المعلومات المضللة والخطابات التي تطبع المخالفات أو تبرّرها، سواء بصورة مباشرة عبر الترويج لأساليب الإحتيال والإستغلال، أو بصورة غير مباشرة من خلال سردية تمجّد التحايل وتُخلل من خطورة العاقب القانونية. كما تُسهم خوارزميات تعزيز التفاعل في إبراز المحتوى الصادم أو الجانب على حساب الدقة والموثوقية، ما يؤدي إلى تضخيم أنماط سلوکية منحرفة وتوسيع دائرة تقبلها إجتماعياً. وفي السياق ذاته، أصبحت هذه المنصات أداة فعالة في إستهداف الأفراد ذوي الوعي المحدود أو القابلية النفسية العالية للتأثير، عبر أساليب الهندسة الاجتماعية التي تستثمر في الثقة، وفي العاطفة، وفي ضغط الجماعة، مما يعزّز إحتمالات الواقع في الجريمة أو التحول إلى ضحية لها. وبذلك، يغدو الإعلام الاجتماعي عاملاً مضاعفاً للمخاطر، يُسرّع إنتشار السلوك الإجرامي ويعقد جهود المكافحة، ما لم يُقابل بإدارة معلوماتية رشيدة وتنقيف منهجي قادر على تحصين الأفراد والمؤسسات من تأثيراته السلبية.

## **دور التثقيف والوعي في الوقاية من السلوك الإجرامي**

يشكل التثقيف والوعي أحد المرتكزات الأساسية للوقاية من السلوك الإجرامي، بوصفهما أدوات إستباقية تعالج جذور المشكلة قبل تحولها إلى ممارسات مخالفة أو جرائم مكتملة الأركان. فرفع مستوى الوعي بالمخاطر القانونية والإقتصادية والإجتماعية،

## الأسباب تعود إلى التوترات الجيوسياسية والتضخم وإنخفاض الفوائد على الدولار

### الذهب إلى ارتفاع في العام 2026

لم يعد السعي لاقتناء الذهب حكراً على السيدات، ياعتباره مصدراً للزينة والتباهي، ووسيلة «لتخفيث القرش الأبيض لليوم الأسود»، بل أيضاً أداة للاستثمار والربح لدى شريحة من المستثمرين حول العالم، خصوصاً مع عدم الإستقرار السياسي الحاصل في أكثر من منطقة، وبين العديد من البلدان، مما ينعكس تضخماً في الأسعار وتراجعاً في قيمة عملات أساسية وأولها الدولار.

في تفصيل سوق الذهب العالمي يبرز معطيان، الأول، إقبال كثيف على شراء الذهب من قبل من يملك الدولار من الأفراد والمستثمرين، والثاني تحوله إلى أداة أمان للمصارف المركزية، إذ شهد الذهب في العام 2025 أداءً إستثنائياً، وصفه تقرير توقعات الذهب لعام 2026، الصادر عن مجلس الذهب العالمي في ديسمبر/كانون الأول 2025 بـ«الطفرة المدهشة». وقد حقق المعدن الأصفر عوائد تجاوزت 60 %، مسجلاً ما يزيد على 50 رقماً قياسياً جديداً على الإطلاق.

هذا الأداء القوي جاء مدعوماً بمزيج من العوامل التي رستخ مكانة الذهب ملذاً آمناً، أبرزها: تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي والإقتصادي، وضعف مستويات الدولار، بالإضافة إلى الزخم الإيجابي في الأسعار، وفق ما جاء في تقرير مجلس الذهب العالمي. وشهد العام 2025 زيادةً ملحوظةً في مخصصات الذهب، حيث كثُف كل من المستثمرين والبنوك المركزية عمليات الشراء؛ بحثاً عن التنويع والاستقرار.

(2024): فقد إرتفع بشكل حاد إلى نحو 800 طن سنوياً. وفي العام 2025 ثراوح التقديرات بين 750 و 900 طن، مما يمثل إستمراراً للزخم القوي.

#### سيناريوهات ثلاثة في العام 2026

يشير تقرير مجلس الذهب العالمي إلى أن النظرة المستقبلية للذهب في العام 2026، تتشكل بفعل إستمرار حالة عدم اليقين الجيوإقتصادي، ويحدّد 3 سيناريوهات رئيسية محتملة يمكن أن يتبعها سعر الذهب:

##### 1 - الإنللاق الضحل: مكاسب معتدلة

هذا السيناريو يمثل توقعات أكثر اعتدالاً، حيث يُتوقع أن يشهد الذهب مكاسب متوسطة. علماً أنه يحدث ذلك إذا تباطأ النمو الإقتصادي العالمي وإستمرت معدلات الفائدة في الانخفاض. في هذه البيئة، سيعمل إنخفاض الفوائد على تقليل جاذبية الأصول المدرة للعائد (مثل السنادات)، مما يقلّل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب ويزيد من الطلب عليه بوصفه تحوطاً، دافعاً الأسعار للأعلى بشكل معتدل.

##### 2 - الحلقة الكارثية: إنفجاع قوي للأسعار

هذا هو السيناريو الأكثر تفاؤلاً لمشتري الذهب، ويمثل في حدوث تراجع إقتصادي أكثر حدةً في العام 2026، يتزافق مع تصاعد

#### طفرة العام 2025

بحسب الخبراء لم يكن الأداء القياسي للذهب في العام 2025 مجرد صدفة، بل كان إنعكاساً لتجهيزات إستثمارية عالمية، إذ دعمت حالة عدم اليقين الجيوسياسي والإقتصادي المتزايدة أداء الذهب بشكل قوي، كما أسهم تراجع الدولار في جعل الذهب أكثر جاذبيةً للمشترين من العملات الأخرى. وأظهر كل من المستثمرين والبنوك المركزية زيادةً واضحةً في مخصصاتهم للذهب، حيث سعوا للحصول على التنويع والاستقرار في محافظهم الإستثمارية ضد تقلبات السوق.

ويشير تقرير مجلس الذهب العالمي إلى أن طلب القطاع الرسمي (البنوك المركزية) كان ولا يزال مساهمًا كبيراً في أداء الذهب العالمي. ورغم أن البنوك المركزية تراجعت قليلاً عن مستويات الشراء القياسية التي سجلتها في السنوات الـ3 السابقة، فقد إستمرت في العام 2025 بـ«موجة الشراء»، حيث بقي الطلب أعلى بكثير من المتوسط التاريخي.

ويُظهر التحليل الذي أجراء مجلس الذهب العالمي أن البنوك المركزية تشتري بمستويات مرتفعة بشكل هيكلٍ: متوسط ما قبل «كوفيد» (2010 - 2019): كان الشراء الصافي في حدود 500 طن سنوياً. أما متوسط ما بعد «كوفيد» (2020 -

بينما حذر دويتشه بنك من أن المخاطر الرئيسية تشمل الإرتباط الإيجابي للذهب بالأصول الخطرة، وإحتمال تخفيف سياسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشكل أقل مما تتوقعه الأسواق في العام 2026، وإحتمال أن يبطئ مدير الإحتياطي مشترياتهم.

في ميزان الخبراء، فإن الذهب شهد خلال العام 2025 موجة صعود لافتة، أعادت تسليط الضوء على إحتمالات بلوغه مستويات تاريخية في العام 2026، بدعم من مجموعة واسعة من المحركات الأساسية.

ويأتي في مقدم هذه العوامل، تزايد إقبال البنوك المركزية حول العالم على شراء الذهب بهدف تنوع الاحتياطات بعيداً عن الدولار، ما يعزّز الطلب الهيكلي على المعدن النفيس. كما شُهِّم صناديق المؤشرات المدعومة بالذهب في رفع الطلب وتقليل المعروض القابل للتداول، مما ضاعف الضغوط الصعودية، كما أن تراجع الدولار وتنامي توقعات خفض أسعار الفائدة الأميركية يزيدان من جاذبية الذهب كأداة تحوط ضد التضخم وتقلبات العملات، في حين تدفع حالة عدم اليقين الاقتصادي والجيسياسي، من الحروب وإرتفاع الديون السيادية إلى مخاطر الركود، المستثمرين نحو الأصول الآمنة وعلى رأسها الذهب، الذي بات يُنظر إليه كأصل إستراتيجي طويل الأجل لا مجرد ملاذ تقليدي.

في المخاطر العالمية (سواء جيوسياسية أو مالية). في هذه الحالة، سيشهد الذهب أداءً قوياً جداً، حيث يتوجه المستثمرون والبنوك المركزية بتركيز أكبر نحو المعدن الأصفر ملذاً أخيراً.

### 3 - العودة إلى التضخم: خط الرجوع

يُمثل هذا السيناريو الخطر الأكبر على أداء الذهب، ويتحقق إذا أدت السياسات الاقتصادية التي تتفذها إدارة ترمب إلى نتائج ناجحة بشكل غير متوقع. هذا النجاح سيعمل على تسريع النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر الجيوسياسية. ستؤدي هذه البيئة إلى رفع معدلات الفائدة وزيادة قوة الدولار، وهو عاملان تاريخيان يؤديان إلى تراجع أسعار الذهب. ويُظهر إستطلاع لـ «غولدمان ساكس» أن العديد من المستثمرين يعتقدون بأن المعدن النفيس سيصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 5000 دولار في حلول نهاية العام 2026.

### صورة إيجابية

في سياق متصل، رفع دويتشه بنك توقعاته لسعر الذهب في العام 2026 إلى 4450 دولاراً للأونصة في المتوسط من 4000 دولار، وفق وكالة «رويترز». ويشير البنك إلى إستقرار تدفقات المستثمرين والطلب المستمر من البنوك المركزية. وقد أبقى البنك على توقعاته لسعر الذهب في العام 2027 عند 5150 دولاراً، قائلاً: إنه «يتَأرجح بين عدم اليقين» بين سيناريوات العمل المعتادة وإرتفاع الطلب الرسمي.



يتوقع الخبر الإقتصادي وليد أبو سليمان على أن «يبقى المسار في العام 2026 تصاعدياً للذهب، لأسباب عده، أولها أن المصارف المركزية في العالم لا تزال تشتري الذهب، بالوتيرة عينها التي إتبعتها في العام 2025 وتزيد في محافظها المعدن الأصفر، مما يؤدي إلى زيادة أسعاره»، لافتاً إلى أن «البنك الفدرالي في الولايات المتحدة يخفض فوائد تباعاً، وهذا مؤشر على زيادة الطلب على شراء الذهب، لأن كلفة شرائه وتخزينه تصبح أقل، بالإضافة إلى أنه لم تحصل سيطرة كاملة على التضخم عالمياً، ونحن نعلم أن أهم وسيلة إحتياطية للتضخم هو اللجوء إلى شراء الذهب، وهذا يعني أن المعدن الأصفر سيكون الطلب عليه أكثر بكثير من العرض».

ويختم أبو سليمان قائلاً: «التوترات الجيوسياسية لا تزال موجودة، وال الحرب التجارية والرسوم الجمركية التي تنتهجهها إدارة ترامب لم تنته، وهي موجودة، بدليل أن الصين تقوم بإرسال مؤشرات إلى الولايات المتحدة، بأنها تتخلّى عن الدولار من خلال تحويلها العملات الصعبة التي تمتلكها إلى شراء الذهب، ما يعني أن أسعار الذهب ستبقى في مسار تصاعدي».

من جهته، يشدد الخبر الإقتصادي الدكتور لويس حبيقة أن «التوقعات صعبة، لكن في حال بقيت سياسات الولايات المتحدة على حالها تجاه أوكرانيا والشرق الأوسط، والتتصعيد الحاصل سياسياً وعسكرياً، فهذا يعني أن المعدن الأصفر سيبقى الملاذ الآمن»، معتبراً «أن الذهب سعره عالمي ويتأثر بالأحداث السياسية التي تجري، والجميع يعلم أن هناك مشكلة أساسية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه نظرتها إلى أوكرانيا، وهذا الإختلاف سيؤدي إلى تطورات وتحديات، وتغيير في موازنات الدول، وتخبط وإرتقاض مستمر في أسعار الذهب».

ويختم د. حبيقة قائلاً: «إن إنخفاض سعر المعدن الأصفر غير متوقع، وبقاءه على حاله ممكن، لكن صعود أسعاره ممكن أكثر».

**الخبر الإقتصادي وليد أبو سليمان**

**استمرار خفض الفوائد على الدولار سيرفع أسعار الذهب**



**الخبر الإقتصادي الدكتور لويس حبيقة**  
**التوترات الجيوسياسية سترفع أسعار الذهب**



يجيب الخبير الاقتصادي زياد ناصر الدين، على سؤال: لماذا يتوقع إرتفاع أسعار الذهب في العام 2026 قائلاً: «ثمة سيناريوهات دولية عدة ترسم هذا المسار، أولها خفض الفائدة بشكل كبير، ما يضعف الدولار ويزيد الإقبال على الذهب كملاز آمن، ثانيةً عودة التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة رغم التجميد المؤقت، فيما التوقعات تشير إلى جولة جديدة من الحرب التجارية في العام 2026، وثالثاً تجدد الأزمات الاقتصادية في أوروبا، إذ تعاني بريطانيا، ألمانيا، وفرنسا ركوداً حاداً يضعف الثقة بالإقتصاد الأوروبي، ورابعها تباطؤ النمو العالمي، فالنمو المتوقع لا يتجاوز 3 % في العام 2026، ما يضغط على الأسواق ويعزز اللجوء إلى الذهب، الخامسها أزمة الديون والفوائد في الولايات المتحدة، فالدين العام المتتصاعد وكلفة الفوائد المرتفعة يخلفان مخاطر مالية واسعة، وسادسها الأزمة العقارية في الصين، إذ إن إستمرار الإنكماش العقاري وتباطؤ النمو إلى 5.8 % يضغط على الأسواق الآسيوية، وسابعها زيادة الطلب على الذهب من دول البريكس، المصارف المركزية، وصناديق الاستثمار الكبرى في ظل التحوّط من المخاطر».

## الخبرير الاقتصادي زياد ناصر الدين 7 أسباب لإرتفاع أسعار الذهب 2026



## الخبرير الاقتصادي ميشال قرح التضخم من أسباب رفع أسعار الذهب في العام 2026



يسرح الخبير الاقتصادي ميشال قرح أن «إستمرار معدلات التضخم في الولايات المتحدة بالإرتفاع، وتغطية العجز بطباعة الدولارات، وفي ظل إرتفاع الكتل النقدية من 4 تريليونات دولار في العام 2020، إلى 22 تريليوناً في العام 2025، فإن هذا التضخم سيترجم بإرتفاع أسعار الذهب عالمياً، لأنه إنعكساً لزيادة طباعة الدولارات»، موضحاً أن «انخفاض أسعار النفط ليس مؤشراً على إنخفاض أسعار الذهب في العام 2026، لأن المستثمرين والمصارف المركزية مستمرون في شراء الذهب، لأنهم يعرفون حجم عمليات طباعة الدولار، وهذا الإتجاه سيبقى مستمراً في العام 2026. ويرجح أن يلامس سعر الأونصة 5000 ألف دولار، في حين أن أسعار الفضة ستتجه صعوداً أيضاً، إلى ما يزيد عن 75 دولاراً، لأن العرض أقل من الطلب، والذي تحتاجه الصناعات في العالم». **باسمة عطوي**

## احتياطات المصارف المركزية من الذهب تشهد تحولاً بنرياً يعيد المعدن الأصفر إلى موقع متقدم الذهب ومساره المستقبلي في ظل إقتصاد عالمي متعدد المخاطر سيبقى مرتبطاً بعمق التحولات في النظام النقدي الدولي



مع نهاية العام 2025، لم يعد صعود الذهب حدثاً عابراً في منظومة الأصول التحوطية، بل تحول إلى إشارة مالية عالمية تعكس عمق التحولات التي يشهدها النظام النقدي الدولي، فتجاوز سعر الأونصة حاجز 4,000 دولار لم يكن مجرد رقم قياسي جديد، بل محطة مفصلية أعادت الذهب إلى صدارة النقاشات الإقتصادية بوصفه أصلاً سيادياً يعكس تراجع اليقين في العملات الورقية، وتنامي الحاجة إلى ملاذات آمنة في بيئة عالمية تتسم بترامك الدين، وتعدد بؤر التوتر الجيوسياسي، وضبابية مسارات السياسة النقدية وأسعار الفائدة الحقيقية. ويكتسب هذا الصعود دلالته الإستثنائية من كونه جاء في مرحلة يفترض فيها نظرياً أن تشكل أسعار الفائدة المرتفعة عامل ضغط على الذهب، غير أن الواقع عكس ذلك تماماً، فقد أثبتت المعدن النفيس قدرته على إعادة تعريف دوره، متجاوزاً كونه أداة تحوط تقليدية إلى مرآة للإختلالات البنوية في النظام المالي العالمي. ففي عالم تتزايد فيه الشكوك حول إستدامة الدين العام، وتتراجع فيه الثقة النسبية ببعض العملات الرئيسية، عاد الذهب ليُنظر إليه كأصل يحتفظ بقيمة خارج الحسابات السياسية والنقدية قصيرة الأجل.

وتعكس الأرقام المتوافة هذا التحول بوضوح، فقد بلغ إجمالي الذهب المستخرج عالمياً أكثر من 212 ألف طن، فيما تحتفظ البنوك المركزية بما يقارب 18 % من هذا المخزون ضمن إحتياطاتها الرسمية، في دلالة على عودة الذهب إلى قلب إستراتيجيات إدارة الإحتياطات. كما سجلت مشتريات البنوك المركزية خلال السنوات الأخيرة مستويات تاريخية، تجاوزت في بعض الأعوام 1,000 طن سنوياً، بالتزامن مع تدفقات استثمارية قوية نحو الأدوات المالية المدعومة بالذهب، ما أضافى على موجة الصعود طابعاً بنرياً لا ظرفياً.

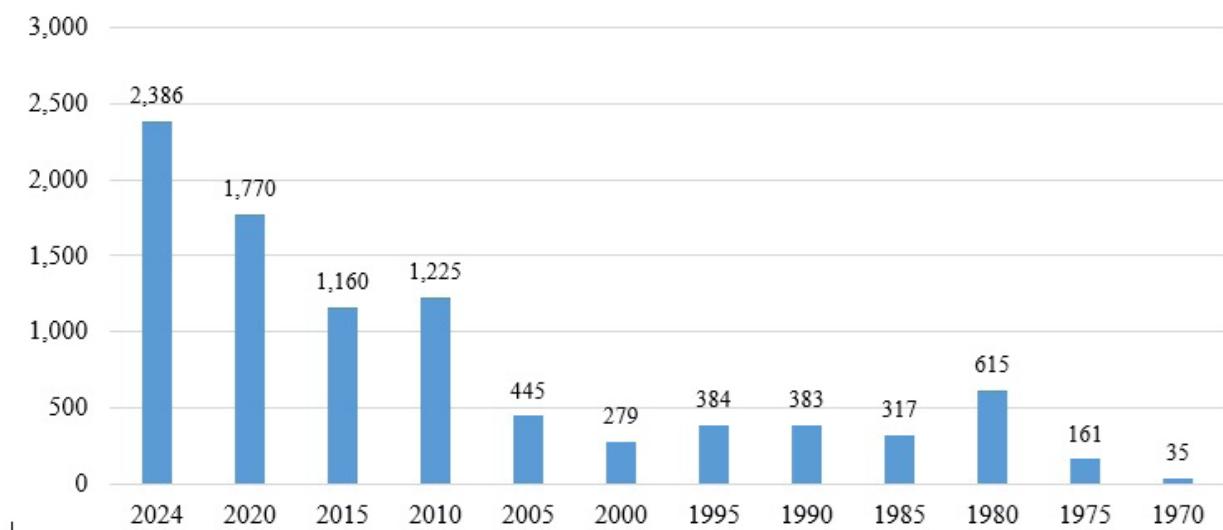
## التطور التاريخي لأسعار الذهب

والمستثمرون تقييم مخاطر النظام المالي القائم على الديون، فقد أدت السياسات النقدية غير التقليدية، ولا سيما التيسير الكمي وأسعار الفائدة شبه الصفرية، إلى إحياء دور الذهب كأداة تحوط من تآكل القيمة الحقيقة للعملات، ما دفع أسعاره إلى مستويات تاريخية جديدة آنذاك. وتعمق هذا التحول البنوي بصورة أوضحت منذ العام 2020 مع جائحة «كورونا»، حيث تراقت الصدمة الصحية مع توسيع نفدي ومالي غير مسبوق عالمياً، أعقابه تسارع في معدلات التضخم وتشديد نفدي حاد في عامي 2022 و2023. وفي هذا السياق، لم يعد الذهب مجرد أداة تحوط ظرفية، بل تحول إلى مؤشر على هشاشة التوازنات النقدية والمالية العالمية، مدعاوماً بعودة قوية للبنوك المركزية كمشتر صاف للذهب، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة.

وعليه، فإن صعود الذهب إلى مستويات تفوق 4,000 دولار للأونصة في نهاية العام 2025 يمكن قراءته بوصفه نتيجة تراكمية لمسار تاريخي طويل، تداخلت فيه الأزمات المالية، والتحولات النقدية، وتغير سلوك البنوك المركزية، وصولاً إلى مرحلة بات فيها الذهب عنصراً محورياً في إعادة تشكيل الاحتياطيات والسياسات التحوطية العالمية، وهو ما يمهد للإنقال إلى تحليل دور البنك المركزي كأحد المحركات الأساسية لصعود الذهب في المرحلة الراهنة.

لم يكن الصعود القياسي الذي شهد الذهب مع نهاية العام 2025 حدثاً منفصلاً عن مساره التاريخي، بل يمثل تويجاً لمسار طویل من التحولات النقدية والإقتصادية التي أعادت تشكيل دور الذهب في النظام المالي العالمي. فمنذ إنهايار نظام برلين ووزر مطلع سبعينيات القرن الماضي وفك الإرتباط الرسمي بين الذهب والدولار في العام 1971، إنقل الذهب من كونه غطاءً نقدياً مباشراً للعملات إلى أصلٍ حرٍّ للتسخير، يخضع لقوى السوق ويتفاعل مع دورات التضخم وأسعار الفائدة ومستويات المخاطر العالمية. وخلال سبعينيات القرن العشرين، شكل الذهب ملاداً رئيسياً في مواجهة موجات التضخم الحاد وصدمات أسعار الطاقة، مسجلاً أولى موجات الصعود الكبرى في تاريخه الحديث. إلا أن مرحلة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي شهدت تراجعاً نسبياً في جاذبيته، مع صعود الدولار وتراجع معدلات التضخم وتزايد الثقة بالسياسات النقدية التقليدية، ما دفع العديد من البنوك المركزية آنذاك إلى تقليص حيازتها من الذهب. غير أن هذا الإتجاه بدأ بالإنكماش تدريجياً مع مطلع الألفية الجديدة، وبلغ نقطة تحول حاسمة عقب الأزمة المالية العالمية في عامي 2008-2009، حين أعادت البنوك المركزية

رسم بياني 1: التطور التاريخي لمتوسط السعر السنوي للذهب في السوق الفورية العالمية (1970-2024).



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإضافة إلى بيانات LBMA Gold Price و World Gold Council . Benchmark (Annual Average Spot Prices)

و ضمن الإطار نفسه، عاد الطلب الاستثماري عبر الصناديق المدعومة بالذهب ليشكل داعماً مهماً، حيث سُجلت في العام 2025 تدفقات قياسية إلى صناديق الذهب بلغت نحو 89 مليار دولار بحسب التقديرات، ما يعكس إنتقال جزء من المحافظ نحو التحوّط في بيئة تقلبات متقطعة. أما من زاوية السياسة النقدية، فما زالت الفائدة الحقيقية ولا سيما عوائد السندات الأميركيّة «المحميّة من التضخم» متغيّراً مفصلياً في تقسيم جاذبية الذهب، إذ تُظهر البيانات التاريخية للعوائد الحقيقية أنّ تغيّر هذا المتغيّر يؤثّر مباشرةً في كلفة الفرصة البديلة لحياة الذهب، حتى وإن بات تأثيره اليوم أقلّ حتميّة بسبب صعود وزن العامل الجيوسياسي والطلب الرسمي. وأخيراً، تؤكد أرقام سوق لندن أنّ مسار القيمة القياسيّة ليس مقتصراً على عامي 2025 و2026، إذ سُجل في العام 2024 مستوىً قياسيًّا لسعر الذهب في مزاد جمعية سوق السبائك في لندن (LBMA) بلغ 2,788.54 دولاراً للأونصة بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، في حين بلغ متوسط سعر الذهب خلال العام نفسه نحو 2,386 دولاراً للأونصة. ويُظهر هذا الفارق بين الذروة السعرية والمتوسط السنوي أنّ مسار الإرتفاع لم يكن لحظياً أو مرتبطاً بحدث منفرد، بل نتج عن تراكم عوامل هيكلية متداخلة تجاوزت تأثير دوره أسعار الفائدة وحدها. ورغم الأهميّة التقليديّة لأسعار الفائدة في تقسيم تحركات الذهب،

### العوامل المحركة لأسعار الذهب في المرحلة الراهنة

تحدد حركة أسعار الذهب في المرحلة الراهنة عبر مزيج متداخل من العوامل النقدية والإستثمارية والجيوسينسية، مع بروز مؤشرات كمية تؤكّد تحول جزء مهمٍ من الطلب إلى طابع هيكلٍ لا دوري. فعلى مستوى التسعير، سُجل الذهب قياماً تاريخيّة متنالية، إذ أشار تتبع الأسواق إلى بلوغه 4,630 دولاراً للأونصة في منتصف يناير/كانون الثاني 2026، بعد مكاسب قوية خلال 2025 قدّرت بنحو أكثر من 64 %، وببداية العام 2026 على إرتفاع يتقدّم 6 % خلال أيامه الأولى، في إنعكاس مباشر لطلب الملاذات الآمنة وتوقعات تيسير نفط لاحقاً.

وفي قلب هذا المسار، يبرز الطلب الرسمي من البنوك المركزية كمحرك رئيسي، فقد أضافت البنوك المركزية 1,045 طناً إلى إحتياطاتها في العام 2024، بعد 1,037 طناً في العام 2023، و1,082 طناً في العام 2022 وهو يعتبر مستوىً قياسياً، وهو نمط شراء يتجاوز 1,000 طن سنوياً لثلاث سنوات متتالية ويعزّز أرضية سعرية أعلى للذهب مقارنة بدورات سابقة. وعلى صعيد الطلب الكلي، بلغ إجمالي الطلب العالمي على الذهب في العام 2024 متضمناً الإستثمار خارج البورصة 4,974 طناً بقيمة تقارب 382 مليار دولار، مع تسارع مشتريات البنوك المركزية في الرابع إلى 333 طناً، ما يوضح أنّ الرّخام كان واسع النطاق.

رسم بياني 2: تطور سعر الذهب العالمي مقابل صافي مشتريات البنوك المركزية (2010–2025)



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات IMF – International World Gold Council و Financial Statistics. \*تقديرى.



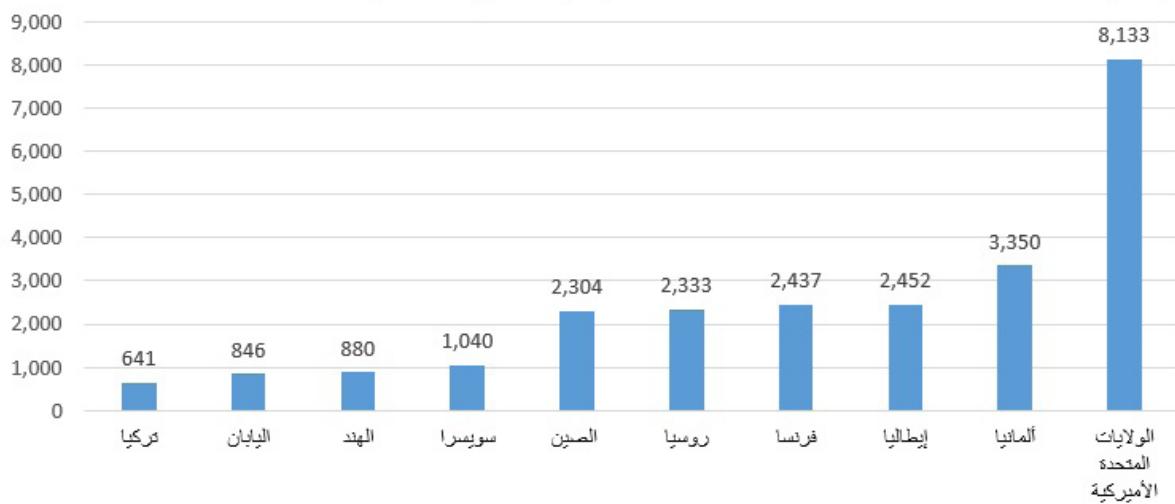
ويؤكد هذا التداخل بين العوامل النقدية وغير النقدية أن موجة الصعود الحالية لا تمثل إستجابة ظرفية لدورة فائدة بعينها، بل تعكس تحولاً بنرياً في موقع الذهب ضمن النظام المالي العالمي.

### **احتياطات المصارف المركزية من الذهب**

شهدت إحتياطات المصارف المركزية من الذهب خلال السنوات الأخيرة تحولاً بنرياً أعاد الذهب إلى موقع متقدم ضمن أدوات إدارة الإحتياطات الرسمية، بعد مرحلة طويلة من الإستقرار النسبي، فقد بلغت الاحتياطات الرسمية عالمياً نحو 35 ألف طن، أي ما يقارب 18 % من إجمالي الذهب المستخرج عالمياً، في دلالة واضحة على تنامي إدراك البنوك المركزية لأهمية الذهب كأصل سيادي ينبع بخصائص فريدة، أبرزها انعدام مخاطر الطرف المقابل، والإستقلال عن السياسات النقدية للدول المصدرة للعملات الإحتياطية. ويعكس هذا التوجه العالمي تحولاً في فلسفة إدارة الإحتياطات، حيث لم يعد الهدف محصوراً في تحقيق عائد مالي قصير الأجل، بل في تعزيز متنانة الميزانيات العمومية للبنوك المركزية ورفع قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ويتم تنفيذ مشتريات الذهب عادة عبر السوق الفوري أو إتفاقيات مباشرة مع المنتجين، وبوتيرة مدروسة لقادري التأثير الحاد على الأسعار، ما يعكس طابعاً إستراتيجياً طوיל الأجل لهذه القرارات.

فإن المسار الصعودي الراهن يعكس تفاعل مجموعة أوسع من العوامل غير النقدية المباشرة، فقد تحول الطلب الرسمي من البنوك المركزية إلى محرك هيكلية للأسعار، مع تجاوز مشترياتها حاجز 1,000 طن سنوياً خلال الفترة 2022-2024، مقارنة بمتوسطات تاريخية أدنى بكثير، ما وفر دعماً مستداماً للأسعار حتى في فترات تشديد الأوضاع النقدية. كما أسهم تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتنامي تسبيس النظام المالي الدولي في تعزيز جانبية الذهب كأصل محاید وغير مرتبط بمخاطر الطرف المقابل، لا سيما في ظل إتساع نطاق العقوبات المالية وإستخدام أدوات الدفع والإحتياطات لأغراض غير إقتصادية. وفي موازاة ذلك، أدىت الإختلالات المالية المتراكمة في الاقتصادات المتقدمة وإرتفاع مستويات الدين العام إلى تآكل نسيبي في الثقة طويلة الأجل بالعملات الإحتياطية التقليدية، ما دفع عدداً متزايداً من البنوك المركزية والمستثمرين إلى تعزيز حيازاتهم من الذهب كأدلة حفظ للقيمة. وإلى جانب الطلب الرسمي، ساهم الطلب الاستثماري عبر الأدوات المالية المدعومة بالذهب في رفع سيولة السوق وربط حركة الذهب بتقلبات المحافظة الاستثمارية العالمية، بينما عزّزت تقلبات أسعار الصرف في الاقتصادات الناشئة الطلب الفيزيائي على الذهب كوسيلة تحوط من تراجع العملات المحلية.

رسم بياني 3: ترتيب أكبر 10 دول من حيث احتياطيات الذهب (طن) – الرابع الثالث عام 2025



المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات World Gold Council

في إدارة الاحتياطيات، وبمدى تعمق إدراك صانعي السياسات النقدية لأهمية التنويع الحقيقي للأصول. وفي ظل تصاعد عدم اليقين العالمي، يتوقع أن يحتفظ الذهب بدور داعم وإن بدرجات متفاوتة في إستراتيجيات الاحتياطيات العربية خلال المرحلة المقبلة.

وتنظر ببيانات إحتياطات الذهب الرسمية في الرسم البياني رقم 3، أن التركيز العالمي لا يزال مرتفعاً لدى الاقتصادات المتقدمة، حيث تتصدر الولايات المتحدة القائمة بحوالي 8,133 طناً، أي أكثر من ضعفي مجموع حيازة أي دولة منفردة تليها، ثم ألمانيا (نحو 3,350 طناً)، تليها إيطاليا (نحو 2,452 طناً) ففرنسا (نحو 2,437 طناً)، ثم روسيا (نحو 2,333 طناً) والصين (نحو 2,290 طناً). ويستكمل نادي الكبار كلاً من سويسرا (نحو 1,040 طناً) والهند (نحو 878 طناً) واليابان (نحو 846 طناً)، وتركيا (نحو 641 طناً). وهكذا، فإن القسم الأكبر من الذهب الرسمي لا يزال متتركاً في الولايات المتحدة وأوروبا، بما يعكس دور الذهب كأصل ثقة تاريخي في ميزانيات البنوك المركزية، وليس كأداة إستثمارية قصيرة الأجل.

وعلى المستوى العربي، تُظهر بيانات المجلس العالمي للذهب ترکزاً نسبياً في عدد محدود من الدول، حيث تتصدر السعودية

وعلى الصعيد العربي، تتسم إحتياطات المصارف المركزية من الذهب بتباين ملحوظ يعكس اختلاف الهياكل الإقتصادية والأنظمة النقدية بين الدول العربية. ففي الاقتصادات النفطية ذات الفوائض الخارجية المرتفعة، تمثل البنوك المركزية إلى الإحتفاظ بجزء معتبر من إحتياطاتها على شكل أصول مالية سائلة، مع المحافظة على مستوى مستقر من الذهب كعنصر داعم للثقة والإستقرار طويلاً الأجل. وفي المقابل، تعتمد بعض الدول العربية ذات الموارد المحدودة أو المعرضة لتقلبات مالية ونقدية أكبر على الذهب كأداة تحوط سيادي لتعزيز مصداقية العملة الوطنية وتقليل الإنفاق على العملات الأجنبية. وتبرز أهمية الذهب في السياق العربي بوصفه أداة توازن نقيدي أكثر من كونه أداة إستثمارية، إذ يُسهم في دعم التقة بالسياسات النقدية، وتحسين صورة الملاحة الخارجية، وتوفير هامش أمان إضافي في فترات الضغوط على أسعار الصرف أو الاحتياطات الأجنبية. كما أن الإحتفاظ بالذهب يمنح المصارف المركزية العربية مرونة أكبر في إدارة الأزمات، ويحدّ من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق المالية العالمية أو بتسبيس النظام المالي الدولي. ويشير هذا الواقع إلى أن مستقبل إحتياطات الذهب في المصارف المركزية العربية مرشح لأن يتأثر بدرجة كبيرة بالتطورات العالمية

تغيّر بنية الطلب العالمي على الذهب. وفي هذا الإطار، قد تشهد الأسعار فترات من التذبذب أو التصحّح المرحلي كلما تحسّنت شهية المخاطرة أو ارتفعت العوائد الحقيقية، غير أن هذه الحركات يُحتمل أن تكون مؤقتة ولا تغيّر من الإتجاه العام طويلاً الأجل.

وعلى المدى المتوسط، يتوقّع أن يستمر الطلب الرسمي من المصارف المركزية في لعب دور داعم للأسعار، مدفوعاً بإعتبارات تتجاوز الحسابات الاستثمارية البحثة نحو اعتبارات السيادة النقدية وإدارة المخاطر النظمية. كما أن إستمرار التوترات الجيوسياسية، وتزايد استخدام الأدوات المالية في سياقات غير إقتصادية، يعزّزان موقع الذهب كأصل «محайд» وغير مرتبط بمخاطر الطرف المقابل، ما يُوفر قاعدة دعم إضافية للأسعار حتى في بيئات نقدية أقل تيسيراً.

أما على المدى الأبعد، فإن مستقبل أسعار الذهب سيبقى مرتبطاً بعمق التحوّلات في النظام النقدي الدولي ذاته، ولا سيما مدى قدرة العملات الاحتياطية التقليدية على الحفاظ على دورها الحالي في ظل نقاوم إختلالات الدين والعجزات المالية. وفي حال إستمرّ هذا المسار، يرجح أن يتكرّس الذهب كمكون شبه دائم في إستراتيجيات إدارة الاحتياطات والمحافظة الاستثمارية، مع إنقاله من أصل ملادي ظرفي إلى عنصر هيكلي في منظومة الإستقرار المالي العالمي.

**المصدر:** إدارة الأبحاث والدراسات - إتحاد المصارف العربية

بنحو 323 طناً، يليها لبنان بنحو 287 طناً، ثم الجزائر بحوالي 174 طناً، ثم العراق (حوالي 163 طناً) فليبيا (حوالي 147 طناً). ويعكس هذا التوزيع اختلاف نماذج إدارة الاحتياطات، فبعض الدول تعتمد الذهب كدعامة للثقة والسيادة النقدية خصوصاً في الاقتصادات الأكثر تعرضاً للصدمات، بينما تمثل دول أخرى لا سيما ذات الاحتياطات الأجنبية الكبيرة إلى تفضيل الأصول السائلة بالعملات الأجنبية مع الإبقاء على الذهب كركيزة إستقرار طويلة الأجل. كما تُظهر مؤشرات حديثة أن الدول العربية الخمس الأولى مجتمعةً (السعودية، لبنان، الجزائر، العراق، ليبيا) تمتلك قرابة 1,101 طن، ما يوضح أن النقل العربي في الذهب الرسمي موجود لكنه أقل بكثير مقارنةً بالكتل الكبرى عالمياً، مما يجعل أي زيادة عربية في الذهب ذات أثر تحوّطي استراتيجي أكثر من كونها قادرة وحدتها على إعادة تشكيل السوق العالمية.

### آفاق أسعار الذهب ومساراتها المحتملة

تدل المؤشرات الراهنة على أن أسعار الذهب قبلة على مرحلة تتسم ببعد المسارات أكثر من وضوح الإتجاه الأحادي، حيث بات تسعير الذهب إنعكاساً لتوازن دقيق بين عوامل دورية قصيرة الأجل وأخرى هيكلية طويلة الأمد. في المدى القريب، سيظل مسار أسعار الفائدة الحقيقة وتوجهات السياسة النقدية العالمية عاملاً مؤثراً في تحديد وتيرة التقلبات السعودية، إلا أن تأثيره مرجح أن يبقى محكوماً بسقف محدود مقارنة بدورات سابقة، في ظل



## هل سيستمر الشرق الأوسط صامداً في العام 2026؟



**بِقلم الدكتور جهاد أزعور**

**مدير إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى  
في صندوق النقد الدولي**

يُذكر العام 2025 كعام حاف بالصدمات والصمود، عام إتسم بعدم اليقين، ولكنه أيضاً عام إزدهار التكنولوجيا والأداء القياسي. فعلى رغم ارتفاع الرسوم الجمركية، والتشرذم الجيوسياسي، وتزايد حالة عدم اليقين في السياسات، حافظت التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي على استقرارهما في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ولم تتحقق الضغوط التضخمية التي كان يخشى منها كثيرون، وظلت الأسواق المالية مستقرة إلى حد كبير، بينما ساهم إزدهار التكنولوجيا في تحقيق أداء قياسي للأسوق.

لقد كانت قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الصمود لافتاً للنظر بشكل خاص. وبالإضافة إلى الرياح المعاكسة العالمية، واجه العديد من إقتصادات المنطقة صدمات داخلية حادة، تمثلت في تصاعد الصراعات في الصيف الماضي، وعام آخر من الأحداث المناخية المتطرفة، مثل الجفاف في شمال أفريقيا، واستمرار التراجع عن حزم التحفيز المالي التي تم إعتمادها خلال فترةجائحة «كورونا». ومع ذلك، حافظ النمو على مستوى. وتساعد عوامل عدة في تفسير هذه النتيجة، فقد قللت محدودية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة من التأثير المباشر للرسوم الجمركية المرتفعة. كما ساهم ارتفاع إنتاج النفط، عقب قرارات منظمة «أوبك+»، بإلغاء تخفيضات الإنتاج الطوعية التي بلغت 2.2 مليون برميل يومياً منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، في دعم المصدررين، في حين يستفاد المستوردون من إنخفاض أسعار الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، خفت التحويلات المالية المرتفعة، وتدفقات السياحة القوية، ومرنة الطلب المحلي من الأثر السلبي لهذه التحديات.

لكن هل سيستمر هذا الوضع؟ مع بداية العام 2026، يبقى السؤال

الرئيس: هل كان من الممكن الحفاظ على هذه المرونة؟ وبقى صندوق النقد الدولي متقللاً بحذر، إذ يتوقع أن يرتفع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى نحو 3.7% في العام 2026 مقارنة بـ 3.2% في العام 2025، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط، والطلب المحلي القوي، والإصلاحات المستمرة. لكن يجب الترتيث في هذا التفاؤل، إذ إن هناك 5 مخاطر على الأقل تستدعي الإنبهاء.

أولاً: آثار عدم اليقين نادراً ما تظهر في السياسات بشكل فوري، إذ يشير العديد من الألة التجريبية، بما في ذلك أبحاث صندوق النقد الدولي، إلى أن آثار عدم اليقين على الاستثمار، والتوظيف، والإستهلاك، غالباً ما تظهر بعد فترة طويلة. وإذا استمر عدم اليقين العالمي، فإنه قد يؤدي إلى تقليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تصل إلى 5% في حلول العام 2027.

وقد تكون بعض العوامل المؤقتة، مثل زيادة الواردات وتراكم المخزونات، قد أخفت التأثير الحقيقي في العام 2025، لكن مع تلاشي هذه التأثيرات قد يصبح تأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي العالمي وعلى إقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر وضوحاً.



وفي هذا السياق، ليس لدى صانعي السياسات خيار سوى إتباع نهج اقتصادي كلي حذر في العام 2026، إذ يوفر الزخم الحالي نافذة لإعادة بناء الاحتياطيات المالية والخارجية، خصوصاً في ظل محدودية الموارد المتاحة. ويعُد تعزيز الأطر المالية ودعم مصداقية السياسات النقدية من أهم وسائل الحماية من الصدمات المستقبلية.

وعلى المدى المتوسط، تظل الإصلاحات الهيكلية أمراً لا غنى عنه، وسيكون تسريع تنمية القطاع الخاص، والحد من هيمنة الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز الشمول المالي، وتتوسيع أنماط التجارة، عوامل أساسية لخلق فرص العمل وتحقيق نمو شامل. وسيتطلب الإستعداد لعصر الذكاء الاصطناعي الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، واللواحة التنظيمية، ورأس المال البشري. كما أن الإصلاحات في سوق العمل، ولا سيما تلك التي تعالج البطالة بين الشباب، هي أمر عاجل بالقدر عينه.

لقد أظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرونة إستثنائية، والتحدي الآن يمكن في تحويل الإستقرار قصير المدى إلى قوة دائمة. وإذا نجح صانعي السياسات في بناء الاحتياطيات وتحديث الأطر السياسية، فقد يُنكر العام 2026 ليس بإعتباره عاماً آخر من المرونة فحسب، ولكن كنقطة تحول.

(المصدر: جريدة الشرق الأوسط)

ثانياً: لقد شَكَلَ ازدهار الذكاء الاصطناعي عاملاً موازناً قوياً لصدمات هذا العام، فقد أدت التقييمات المرتفعة للأسمى وتدفقات الإستثمارات الكبيرة إلى القطاعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى دعم الثقة العالمية.

وقد يستمر العديد من اقتصادات المنطقة، ولا سيما دول الخليج، بكثافة في تبني الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للبيانات، مستفيدة من وفرة الأرضي، ورأس المال، والطاقة المتجددة الرخيصة نسبياً. ولكن تزايد المخاوف حالياً الإفراط في التفاؤل يثير تساؤلات حول كيفية تأثير تصحيح السوق على المنطقة.

وثالثاً: في حين يُتوقع أن تظل معدلات التضخم منخفضة، وأن تختفي أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، فإن الأوضاع المالية العالمية قد تشهد تشديداً غير متوقع. فمن المتوقع أن تظل احتياجات التمويل الإجمالية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند مستويات مرتفعة للغاية في العام 2026. ومع وصول الديون العامة في الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات قياسية جديدة، فإن العلاوات المرتفعة على الأجل الطويل قد تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة العالمية، وسيمثل تراجع تدفقات رأس المال اختباراً صعباً للدول التي لديها احتياجات كبيرة لإعادة التمويل واحتياطيات محدودة.

رابعاً: تظل أسواق النفط سلحاً ذا حدين، ففي العام 2025، دعمت ديناميكيات النفط كلّاً من المصدررين والموردين. وبالنطّل إلى المستقبل، فإن الأسعار قد ترتفع إذا كانت الطلبات على الوقود الأحفوري أقوى من المتوقع، أو إذا تسببت التوترات الجيوسياسية في تعطيل الإمدادات.

وفي المقابل، سيؤدي أي انخفاض حاد في الأسعار إلى الضغط على المصدررين، حتى مع توقعات بانخفاض فوائض الحساب الجاري في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى المتوسط. لذا، فإن إدارة التقلبات ستظل أمراً بالغ الأهمية.

خامساً: تظل الجغرافيا السياسية تلقي بظلالها. وفي نهاية العام 2025، ظهرت علامات أولية على التقدُّم نحو السلام وإعادة الإعمار في بعض أجزاء المنطقة، بما في ذلك سوريا. لكن التعافي من النزاع يظل هشاً ومعقداً، وسيكون تعزيز السلام، وإعادة بناء المؤسسات، وضمان الدعم الخارجي المستمر، عوامل حاسمة لتحقيق تعافٍ مستدام.

## المصارف الإسلامية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات وفرص



4 - الأمن السيبراني: حماية البيانات المالية والحفاظ على خصوصية الزبائن وعدم إنتهاك بياناتهم.

أما الفرص المستقبلية للمصارف الإسلامية، فهي:

- 1 - الابتكار في المنتجات المالية: تطوير منتجات جديدة، تواكب احتياجات العصر الرقمي مع الإلتزام بالشريعة.
- 2 - التوسيع في الأسواق العالمية: استخدام الذكاء الاصطناعي للوصول إلى جمهور أوسع في الأسواق غير الإسلامية.
- 3 - تعزيز الكفاءة التشغيلية: تقليل الكلف، وتحسين سرعة وكفاءة العمليات المصرفية.
- 4 - التعلم العميق والبيانات الضخمة: تحليل البيانات لفهم سلوكيات الزبائن، وتصميم حلول مبتكرة.

وأخيراً، المصارف الإسلامية أمام فرصة فريدة لتبني الذكاء الاصطناعي، مما يعزّز من قدرتها على المنافسة في السوق العالمية. ولتحقيق ذلك، يجب العمل على تجاوز التحديات المرتبطة بالتوافق الشرعي والبنية التحتية، والإستثمار في البحث والتطوير، مع التمسك بالمبادئ الإسلامية، مما يُمكّن أن يحدث نقلة نوعية في هذا القطاع.

أ.د. سعد العنزي

أستاذ إدارة الاعمال في جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد

تعتبر المصارف الإسلامية نموذجاً مصرفياً فريداً ومميزة، يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في إدارة العمليات المالية، مما يميزها عن النظام التجاري التقليدي. وتبذل في عصر الذكاء الاصطناعي العديد من الفرص لتحسين الخدمات المصرفية الإسلامية، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالابتكار والتوافق والمرونة مع المبادئ الشرعية.

من المبادئ الأساسية للمصارف الإسلامية، التالي:

- 1 - عدم الفائدة (الربا): جميع التعاملات خالية من الفائدة.
- 2 - المشاركة في الربح والخسارة: العقود تعتمد على شراكات، مثل المضاربة والمشاركة.
- 3 - الأنشطة الحلال: تجنب الاستثمار في الأنشطة المحرامة، مثل الكحول والمقامرة واليانصيب.
- 4 - أهمية العقود الشرعية: كالمرابحة، الإجارة والسلم.

ومن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية:

- 1 - إدارة وتحليل المخاطر: استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر المالية، بما يتماشى مع المعايير الشرعية.
- 2 - تحسين خدمة الزبائن: توفر الروبوتات الذكية خدمات إستشارية وفق الفتوى الشرعية.
- 3 - الإمتثال الشرعي الآلي: تطبق أدوات الذكاء الاصطناعي للتحقق من توافق المنتجات والخدمات مع الشريعة.
- 4 - التمويل الرقمي الإسلامي: تسهيل العمليات، مثل التمويل الجماعي الشرعي عبر المنصات الرقمية.

ومن أبرز التحديات في تبني الذكاء الاصطناعي في مجال العمل المصرفي الإسلامي:

- 1 - التوافق الشرعي: ضمان توافق خوارزميات الذكاء الاصطناعي، مع المبادئ الشرعية.
- 2 - البنية التحتية التكنولوجية: الحاجة إلى استثمارات كبيرة لتطوير أنظمة ذكاء إصطناعي متواقة مع الشريعة.
- 3 - نقص الكفاءات: قلة الخبراء الذين يجمعون بين المعرفة الشرعية والخبرة التقنية.

## «العرب كويين».. هل نحلم بإصدار عملة رقمية عربية؟



محمد علي ثامر

هذه العملات على علم التشغير المعدّ والخوارزميات للتثبت من معاملاتها، وإصدار الوحدات الخاصة بها، كوسيلة لإلغاء دور الجهات التنظيمية من حيث إصدار النقد ومراقبته وضبطه، وإلغاء دور المؤسسات المالية في الوساطة المالية لتحويل الأموال. وتعتبر عملة البيتكوين هي أولى العملات الإفتراضية المشفرة، والأكثر شهرةً وإنشاراً، والتي يعود تاريخها إلى العام 2008 نتيجة الورقة البيضاء التي نشرها مبرمج أو فريق مجهول الهوية، ينتحل إسم مستعار يُدعى «ساتوشي ناكاموتو»، وقد بدأت عملية إصدار هذه العملة في كانون الثاني/يناير 2009، وفي العام 2010 بدأت أول تجارب التداول بها من خلال مستخدمي منتدى Bitcointalk، بعرض شراء وجة بيترًا مقابل عشرة آلاف وحدة من عملة البيتكوين، وبقيمة 0,003 دولار مقابل كل وحدة، لتتوالى بعدها أسعار هذه العملة بالصعود التدريجي أو الإنهايار السريع في تناقضٍ عجيبٍ وغيرٍ ومُرِيبٍ في الوقت عينه. ومنذ بداية العام 2011 بدأت عملات إفتراضية مشفرة جديدة في الظهور منها: عملة التكوين – Altcoins، وهي عملة تقع لعملة البيتكوين السابقة، تلاها إطلاق أول بورصة للبيتكوين بلغت قيمة الوحدة الواحدة منها (30) دولاراً تقريباً، وخلال الفترة (2014 - 2016) شهدت البنية التحتية للبيتكوين تحسناً مستمراً، لا سيما مع

في عالم مليء بالتناقضات والصراعات في الاقتصاد العالمي، ونظراً إلى التقدم التكنولوجي والابتكارات والتقنيات التي لها تأثير كبير على النظام النقدي والمصرفي، وعلى وجه الخصوص على قطاع المدفوعات وتحويل الأموال، من خلال تنظيم عمليات الدفع والتسوية المنظورة، والعملات الرقمية والإفتراضية؛ وهذه الأخيرة ظهرت أول عملة إفتراضية مشفرة لها وهي البيتكوين ضمن موجة تلك التطورات والإبتكرات في عالم اليوم، تلاها ظهور العديد من العملات الإفتراضية الأخرى، حتى أصبحت معظم البنوك المركزية في العالم تفكّر أو تعمل على إصدار عملات رقمية خاصة بها، تتمتع بالشرعية القانونية، وتدعم ثقة المستهلك المالي، وتعتمد في تقديمها وتدالوها على وسائل وأدوات الدفع الإلكترونية خلافاً عن العملات الرقمية الإفتراضية التي لها جانب مخاطر كثيرة وجّهة... وطبعاً في منطقتنا العربية حيث لا يزال استخدام العملات الرقمية محدوداً جداً، أو تكاد تنتهي هنا أو هناك كمبادراتٍ فرديةٍ أو فُطريّة في هذا المجال؛ ولكن كتجوّه عربي ربما الوقت لا يزال بعيداً جداً، نحو إصدار عملة رقمية عربية؛ فالواقع العربي كما عاده لا هناك إتحاد عربي يجمع دوله وأقطاره، ولا هناك تكتل اقتصادي عربي واحد يعمل على إيجاد عملةٍ نقديةٍ واحدة، فما بالكم بعملة رقمية عربية؟!

### العملات الرقمية.. وتاريخ من الظهور

يا ترى ما هي العملات الرقمية؟! بل وما هي العملة الإفتراضية المشفرة؟! والإجابة على ذلك؛ تعتبر العملة الرقمية هي المظلة الرئيسية التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى سواء العملات الإلكترونية (E-money)، أو العملات الإفتراضية المشفرة (Virtual Currencies)، أو العملات الافتراضية القانونية (Cryptocurrencies)، أو العملات الرقمية المركزية (Central Bank Digital Currencies) والتي تصدرها البنوك المركزية أو مؤسسات النقد، أو العملات الرقمية الثابتة أو المستقرة (Stablecoin)، وبغض النظر عن المسميات الأخرى التي يمكن إطلاقها على هذه العملات يبقى الطابع الرئيسي لها أنها متاحةً بشكلٍ رقمي، وليس لها وجود ماديٍ (فيزيائيٍ) ملموس، رغم أن لها بعض الخصائص المماثلة للعملات القانونية المادية، وتعتمد

«ليب كوين» أي عملة ليتوانيا الرقمية، وهي أول عملة مدروسة من الحكومة في منطقة اليورو في قارة أوروبا، والتي أعلن عنها في العام 2018، وفي ذاك العام عينه أطلقت فنزويلا عملة رقمية باسم (البترو)، كما أطلقت سنغافورة عملتها الرقمية التي تستخدمها البنوك المحلية ل التداول وتحويل الأموال مع بعضها البعض بدلاً من تصفيية المدفوعات من خلال البنك المركزي السنغافوري.

كما صدر (الدولار الرملي أو ساند دولار SAND DOLLAR) (SAND DOLLAR) كعملة رقمية في جزر البهاما، والذي ظهر للمرة الأولى في أكتوبر / تشرين الأول 2020، وبعد عام واحد؛ أي في 25 أكتوبر / تشرين الأول 2021 أطلقت نيجيريا عملتها الرقمية (E-NAIRA)، ومن ثم تم تطوير اليوان الرقمي الصادر عن بنك الشعب الصيني - المصرف المركزي للصين -، وعرضه خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين في العام 2022، بينما لا زال مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأميركي يناقش إطلاق الدولار الرقمي.

للعلم هناك ما يقارب من (100) عملة رقمية صادرة عن بنوك مركبة تمر بمرحلة البحث أو التطوير، أبرزها (البن الياباني الرقمي، الفرنك السويسري الرقمي، اليورو الرقمي DIGITAL EURO)؛ لي nisi المنتمي إلى الاقتصادي العالمي مجلساً عالمياً لحكومة العملات الرقمية.

### **العملات الرقمية.. الهروب من المركبة**

هل العملات الإفتراضية المشفرة هي البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي؟ وهل اللامركبية تجلب الحرية المالية؟! هذان السؤالان المثيران هما المغزى في الأول والأخير من إصدار عملة رقمية لا يتم التحكم بها من قبل المؤسسات المالية المركبة، وكما في مثال، لاقت عملة البيتكوين إستحسان المتعاملين بها، لما توفره من مزايا عديدة مرتبطة بالدفع الفوري، وإلغاء المركبة والواسطة بين الأطراف ضمن منظومة عمليات الدفع والتحويل المالي وغيرها من المزايا؛ أي أنها عملة رقمية لا مركبة، من دون وجود بنك مركزي يتحكم بها، ويمكن إرسالها من شخص إلى آخر عبر شبكة البيتكوين بطريقة الند للند، دون الحاجة إلى طرف ثالث وسيط كالبنوك، وإنما يتم التحقق من حوالاتها باستخدام التشفير، حيث تذهب النقود من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري، ودون وجود أي رسوم تحويل، ودون المرور عبر أي مصارف أو أي جهات وسيطة من أي نوع كان؛ الأمر الذي أثار العديد من

افتتاح أول جهاز صراف آلي (ATM) لها في مقهي إسبريسو في مدينة فانكوفر في إقليم بريتيش كولومبيا الكندي في 30 أكتوبر / تشرين الأول 2013، وتعتبر ألمانيا الدولة الوحيدة التي إعترفت رسمياً بالبيتكوين بأنها نوع من النقود الإلكترونية المقبولة للتداول لديها.

وفي تشرين الثاني / من العام عينه، تم إطلاق ثاني عملة إفتراضية مشفرة في العالم هي لait كوين - Litecoin، وتختصر (LTC)، تتلها عملة الريل (Ripple-XRP)، والتي أطلقت في العام 2012، وهدف منها أن تحل محل شبكة سويفت العالمية كمزود خدمات تراسل مالية آمنة، أكثر منها عملة إفتراضية، أما رابع هذه العملات فهي عملة الإيثريوم - Ethereum، ويرمز لها بـ «إيثر»، والتي تم إطلاقها في العام 2015، وتدعم مجموعة من التطبيقات والأصول الرقمية المختلفة، وأصبحت تنافس البيتكوين أو تكاد تكون العملة الإفتراضية الثانية.. ليتجاوز عدد العملات الإفتراضية المشفرة في العالم نحو (4,000) عملة مشفرة متداولة بقيمة سوقية تتجاوز تريليون دولار، ومن أبرز هذه العملات: الـ (مونيرو، دوج كوين، نوفا كوين، بيونس كوين، بير كوين، فرز كوين، كاردانو، ستيلير، شين لينك، بييانس كوين، بلو كادوت) وغيرها، صادرة عنها وملزمة بها قانونياً، وتعتبر نسخاً رقمية عن النقود الأساسية الورقة والمعنوية التي تصدرها تلك البنوك، وتنظم العمل بها، وبالتالي فهي تتيح درجة أعلى من الأمان وليس متقلبة بطبيعتها، على عكس العملات المشفرة، وهذا النوع بعد وسيلة لتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق السياسة النقدية لهذه البنوك، وتهدف أيضاً إلى حوكمة حركة الأموال والسيطرة على أنظمة المدفوعات الرقمية المتزايدة ورفع كفاءتها وسرعتها وتنافسيتها، وتتبع السجلات الإلكترونية، وتتفقات العملات... إلخ، كما أنها تجعل عملية الدفع المحلية أكثر صلابةً وتدعم المنافسة، مما قد يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على القروض، وزيادة كفاءة المدفوعات، وتخفيض تكاليف المعاملات، ومن شأن هذه العملات أيضاً أن ترفع من مستوى الشفافية في تدفقات الأموال ويمكن أن تساعد على خفض عمليات إستبدال العملة.

ويمكن تصنيفها إلى عملات رقمية مخصصة لمعاملات التجئة اليومية للأفراد والأعمال التجارية، وإلى عملات رقمية مخصصة لمعاملات الجملة ذات التردد المنخفض والمبالغ الكبيرة أو العابرة للحدود التي تجريها المؤسسات المالية، وهناك خطوات جريئة وملموسة نفذتها بعض البنوك المركزية العالمية، وأبرزها: عملة



على أنظمة المدفوعات الرقمية المتزايدة ورفع كفاءتها وسرعتها وتناصفيتها، وتتبع السجلات الإلكترونية، وتتفقات العملات... إلخ، كما أنها تجعل عمليات الدفع المحلية أكثر صلابة وتدعم المنافسة، مما قد يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على القروض، وزيادة كفاءة المدفوعات، وتخفيف تكاليف المعاملات، ومن شأن هذه العملات أيضاً أن ترفع من مستوى الشفافية في تدفقات الأموال ويمكن أن تساعد على خفض عمليات استبدال العملة.

ويمكن تصنيفها إلى عملات رقمية مخصصة لمعاملات التجزئة اليومية للأفراد والأعمال التجارية، وإلى عملات رقمية مخصصة لمعاملات الجملة ذات التردد المنخفض والمبالغ الكبيرة أو العابرة للحدود التي تجريها المؤسسات المالية، وهناك خطوات جريئة ولملائمة نفذتها بعض البنوك المركزية العالمية، وأبرزها: عملة (ليب كوين) أي عملة ليتوانيا الرقمية، وهي أول عملة مدروسة من الحكومة في منطقة اليورو في قارة أوروبا، والتي أعلن عنها في العام 2018، وفي ذلك العام عينه أطلقت فنزويلا عملة رقمية باسم (البترو)، كما أطلقت سنغافورة عملتها الرقمية والتي تستخدمها البنوك المحلية لتداول وتحويل الأموال مع بعضها البعض بدلاً من تصفيية المدفوعات من خلال البنك المركزي السنغافوري.

كما صدر (الدولار الرملي أو ساند دولار SAND DOLLAR) كعملة رقمية في جزر البهاما، والذي ظهر للمرة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2020، وبعد عام واحد، أي في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 أطلقت نيجيريا عملتها الرقمية (E-NAIRA)، ومن ثم تم تطوير اليوان الرقمي الصادر عن بنك الشعب الصيني

المخاوف من هذه العملة المشفرة، ومن استشراء التعامل بها؛ نظراً لكونها لا تصدر عن بنوكٍ مركبة، ولا يوجد لها أي غطاء قانوني، بل تعتبر مصادرها مجهلة أحياناً، وبالتالي لا تخضع للقانون. أما ثاني تلك المخاوف هو تعرُّض أسواق الأصول الرقمية للعديد من الكوارث المزبلة أبرزها، فقد القيمة السوقية لهذه العملات؛ فمثلاً تراجعت عملة البيتكوين وهي أكبر العملات المشفرة من حيث حجم التعاملات وأوسعتها انتشاراً على مستوى العالم في العام 2022 وفقدت أكثر من (70%) من قيمتها، كما تعرَّضت عملات مشفرة أخرى مثل: تيرا ولونا للانهيار الكامل في الفترة ذاتها، كما أن من ضمن هذه المخاوف أيضاً تطور عمليات الاحتيال والاختراق لهذه العملات المشفرة، أي ما تشبه التقب الأسود، والذي تخفي بداخله الأموال.. وغيرها من المخاوف.

### تجارب دولية في إصدار عملة رقمية

وكلٌ وسيط بين مواصلة ركب التطور الحضاري في عالم النقد الإلكتروني وإستخدام العملات الرقمية المشفرة، ولتلقي المخاوف منها، بدأت معظم البنوك المركزية في العالم بإصدار عملات رقمية (CBDCs)؛ وهي عملات صادرة عنها وملزمة بها قانونياً، وتُعد نسخاً رقمية عن النقود الأساسية الورقية والمعدنية التي تصدرها تلك البنوك، وتنظم العمل بها، وبالتالي فهي تتبع درجة أعلى من الأمان وليس متقلبة بطبيعتها، على عكس العملات المشفرة، وهذا النوع يعد وسيلة لتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق السياسة النقدية لهذه البنوك، وتهدف أيضاً إلى حوكمة حركة الأموال والسيطرة

هناك إمكانية لنمها في المستقبل القريب؛ مما يتطلب من تلك البنوك السعي نحو مراقبة التطورات الحاصلة في هذه العملات من خلال عدست متعددة التخصصات، والجمع بين تكنولوجيا المعلومات، وتحليل السياسات لدراسة آثارها المحتملة على سياسة المدفوعات والإشراف والتنظيم، والسياسة النقدية، وتوفير الخدمات المالية، والاستقرار المالي، واتخاذ الإجراءات الالزمة للتعامل مع هذه العملات وأثارها.

### العرب كوين.. عملة رقمية عربية

يراهن العديد من الخبراء والإقتصاديين العالميين على أن العملات الرقمية هي عملة المستقبل، والعالم العربي أمام تحديات كبيرة في هذا المجال، والخيارات أمامه هو أن يذهب العالم العربي إلى إصدار عملة رقمية عربية، مما قد يكون ممكناً لتحقيق التكامل الإقتصادي، الذي طالما كان يطمح إليه، ولعل إصدار عملة رقمية تسمى (العرب كوين) على غرار تلك العملات الرقمية العالمية، لما فيه تسهيل المدفوعات بين دول الوطن العربي وتوحيدها، ويتضمن ذلك أيضاً إطلاق تكتل اقتصادي عربي يقوم على إنشاء هيئة نقد عربية موحدة، تصدر عملة نقبية عربية، سواءً أكانت نقبية ملموسة (ورقية ومعدنية)، أو رقمية (مستقرة أو افتراضية مشفرة)، فإذا لم تتحد في اتحاد عربي واحد على أرض الواقع فيجب علينا على أقل تقدير أن نتحدد رقمياً، وهذا هو أدنى مراتب الإتحاد رغم إنفاقنا كثيراً في العديد من العناصر الرئيسية كالموقع والتاريخ والدين واللغة، بل والمصير المشترك.

محمد علي ثامر  
كاتب وباحث إقتصادي يمني

- المصرف المركزي للصين -، وعرضه خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغتشانغ في العام 2022، بينما لا يزال مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يناقش إطلاق الدولار الرقمي. وللعلم هناك ما يقارب من (100) عملية رقمية صادرة عن بنوك مركبة تمرّ بمرحلة البحث أو التطوير، أبرزها (لينشي الياباني DIGITAL الرقمي، الفرنك السويسري الرقمي، اليورو الرقمي (EURO)); لينشي المنتدى الاقتصادي العالمي مجلساً عالمياً لحكومة العملات الرقمية، يضم أكثر من (40) بنكاً مركباً ومنظمات دولية، وباحثين أكاديميين ومؤسسات مالية، ويهدف هذا المجلس إلى تطوير إطار عملي لاعتماد العملات الرقمية.

### المبادرات العربية «الرقمية»

هناك العديد من المبادرات في مجال إصدار عملات رقمية، قُطرية أو غيرها؛ ولكن لا تزال في طور الإصدار التجاري فقط، ولم تتحول إلى عملة قانونية (100 %)، كما أن استخدامها في هذه المنطقة لا يزال محدوداً جداً، فمثلًا في يناير/كانون الثاني 2019 نفذ البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مشروع (عابر)، وهو أول عملة رقمية عربية، لا تتنمي للعملات الافتراضية المشفرة، وذلك اختباراً لقابلية التشغيل البيئي، ومنذ ذلك الوقت ولا تزال هذه العملة قيد التجريب، أو بالأحرى في مراحل التجربة الأولى؛ أي أنها لم تصدر بعد.. أما بقية الدول العربية فلا يزال العديد منها في طور البحث والدراسة لإصدار بنوكها المركزية لعملة رقمية خاصة بها.

وقد يعود ذلك، نتيجة عدم توافق الدعم لتلك العملات من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية في هذه المنطقة؛ ولكن لا يزال



## مستقبل التمويل عبر سلسلة الكتل يشهد نمواً متزايداً عالمياً

### مدفوعاً بالابتكار التكنولوجي

### تفاقم التحديات في البلدان العربية بسبب الإفتقار

### للبنية التحتية المتهيئة لسلسلة الكتل وضعف الوعي المالي

كما يتوقع أن يتجاوز سوق التمويل عبر سلسلة الكتل 1.5 تريليون دولار في حلول العام 2034 مع معدل نمو سنوي مركب (CAGR) يزيد عن 53 %، مما يؤكّد التحوّل الجذري في مجال التمويل العالمي.

ونعرض في هذا التحقيق، تطوّر نمو التمويل عبر سلسلة الكتل (onchain finance) عالمياً وفي الدول العربية. كما نسلط الضوء على التحديات التي تواجه التمويل عبر سلسلة الكتل مع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. كذلك نعرض التقنيات والبنية التحتية الرئيسية للتمويل عبر سلسلة الكتل، وللواحة التنظيمية، والمنصات الرئيسية التي تقدّم التمويل عبر سلسلة الكتل. ونختتم بالتوقعات المستقبلية للتمويل عبر سلسلة الكتل، والتوصيات للمصارف العربية لتعزيز قدراتها على التمويل عبر سلسلة الكتل.

يتوقع أن يصل حجم سوق التمويل عبر سلسلة الكتل إلى حوالي 32.36 مليار دولار في العام 2025، مدفوعاً بالنمو السريع في التمويل اللامركزي (decentralized finance DeFi) والأصول (tokenized real-world assets) الحقيقة المميزة. ويعكس هذا النمو توسيع نطاق الخدمات المالية القائمة على تقنية سلسلة الكتل، بما في ذلك الإقراض والتدالى وإدارة الأصول التي تتم عبر العقود الذكية. ويُعتبر قطاع تميّز الأصول الحقيقة (RWAs) (tokenization of real-world assets) الأسرع نمواً في سوق التمويل عبر سلسلة الكتل، وقد إرتفع حجمه من 5 مليارات دولار في العام 2022 إلى أكثر من 24 مليار دولار في حلول منتصف العام 2025، بزيادة قدرها 380 %. وقد نمت الإيرادات من الرسوم المفروضة على التطبيقات على سلسلة الكتل بنسبة 126 % في النصف الأول من العام 2025، مما يشير إلى تزايد الطلب من المستخدمين والنظام البيئي الملائم.

### حجم ونمو سوق التمويل عبر سلسلة الكتل

المحظوظ	سنة	قيمة	حجم سوق التمويل عبر سلسلة الكتل
والأصول المميزة DeFi يشمل والخدمات المالية على السلسلة	2025	32.36 مليار دولار	
ارتفاعاً من 5 مليارات دولار في عام 2022 (نمو بنسبة 380 %)	منتصف عام 2025	24 مليار دولار	الأصول الرمزية في العالم الحقيقي (RWAs)
رسوم مدفوعة على التطبيقات عبر سلسلة الكتل	النصف الأول من عام 2025	+126%	نمو إيرادات التمويل عبر سلسلة الكتل
يزيد عن بناءً على معدل نمو سنوي مركب 53 %	2034	1.5 تريليون دولار	حجم السوق المتوقع
يعكس رأس المال للاستثمارات في بروتوكولات التمويل اللامركزي	2025	-60 مليار دولار	القيمة الإجمالية لحجم سوق التمويل اللامركزي

## تطورات التمويل عبر سلسلة الكتل

التمويل عبر السلسلة (Onchain Finance) يشمل الأنشطة والخدمات المالية التي تُتَّفَّذ وُتُسْجَّل مباشرةً على سلسلة الكتل (blockchain)، من دون الإعتماد على الوسطاء التقليديين كالبنوك أو السمسرة. ويشمل تطبيقات التمويل اللامركزي (DeFi)، مثل الإقراض والإقتراض والتداول وإدارة الأصول، والتي تُدار جميعها بعقود ذكية. يُوفِّر التمويل عبر السلسلة شفافيةً وإمكانية وصول أكبر، مما يُمكِّن المستخدمين من التفاعل مع المنتجات المالية في بيئة آمنة.

### التقنيات والبنية التحتية للتمويل عبر سلسلة الكتل

الطبقة / المكون	التقنيات الأساسية	الوظائف	أمثلة / ملاحظات
الطبقة الأساسية	إيثيريوم، سولانا، أفالانش، كوزموس	الإجماع والأمن والتسوية	الإيثيريوم يهيمن على التمويل اللامركزي؛ سولانا محسنة للسرعة؛ كوزموس تُمكِّن السلسل المعارية
حلول التوسيع	عمليات التجميع المتغيرة، عمليات تجميع الجانبية	إمكانية التوسيع، ورسوم أقل، وتنفيذ أسرع	سلسلة ستارك نت ، التفاؤل، التحكيم
العقود الذكية	الصلابة، الصدأ، التحرك	الاتفاقات المالية الآلية	الإقراض والتداول والمشتقات وأنواع الامتثال
أطر استخدام الرموز	ERC-20، ERC-721، ERC-1155، ERC-1400	تمثيل الأصول (العملات والأوراق المالية والأصول المرجحة بالمخاطر)	السندات الرقمية، والأسهم، والعقارات، والعملات المستقرة
ال العملات المستقرة وأصول التسوية	العملات المستقرة المدعومة باليورو والدولار	تسوية متوقعة، تقلبات منخفضة	اعتماد على نطاق واسع
البنية التحتية للبيانات (أوراكل)	بايث ، الرسم البياني	تقديم مصادر بيانات آمنة، وتحليلات، ومعايير	تجلب مؤشرات
بروتوكولات التشغيل البيني	الجسور المقاطعة السلسلة	نقل السيولة، والاتصال متعدد السلاسل	ثقب دودي يربط بين سولانا وإيثيريوم وكوزموس أي بي سي
طبقات الخصوصية والامتثال	بيانات المعرفة الصفرية والمعاملات المرية	الامتثال التنظيمي وحماية البيانات	لمكافحة غسل الأموال ومعرفة العميل والتسوية السريعة
البنية التحتية للحراسة والوصول	محافظ الأجهزة، الحراسة المؤسسية	تخزين الأصول والوصول إليها بشكل آمن	فايربلوك وكوبينيز
أدوات المطورين والمؤسسات	الشبكات السحابية مثل أزور	تسهيل التبني والتكامل مع التجارة اللامركزية	تكامل بين فيزا والشبكات السحابية

يختلف التمويل عبر سلسلة الكتل (Onchain Finance) عن التمويل التقليدي إختلافاً جوهرياً في بنائه وسهولة الوصول إليه وشفافيته. يعتمد التمويل التقليدي على مؤسسات مرکزية، كالبنوك ومرکز المقاصلة، لإدارة المعاملات، وتعزيز الثقة، وحفظ السجلات، مما يؤدي غالباً إلى بطء في معاملات التسوية، ومحضورة في الوصول، وارتفاع في الرسوم. في المقابل، يعمل التمويل عبر سلسلة الكتل (Onchain Finance) على شبكات بلوكشين لامركزية، حيث تساعد العقود الذكية في أتمتة العمليات المالية، مما يقلل من عدد الوسطاء، ويتاح معاملات آنية بلا حدود. يُمكِّن التمويل عبر سلسلة الكتل المستخدمين من تحكم أكبر في الأصول، ويساعد في زيادة الشفافية والشمولية. إلا أن التمويل عبر سلسلة الكتل (Onchain Finance) يواجه تحديات عدّة منها عدم اليقين التنظيمي، وقلة الوعي المالي لدى المستخدمين، مما يجعل التمويل عبر سلسلة الكتل نموذجاً مكملاً للنظام المالي التقليدي، لا بديلاً عنه.

## مقارنة بين التمويل عبر سلسلة الكتل والتمويل التقليدي

التمويل التقليدي	التمويل عبر سلسلة الكتل	بنية تحتية
المؤسسات المركزية (البنوك، مراكز المراقبة، الهيئات التنظيمية)	اللامركزية تم بناؤه على شبكات البلوكشين	الية الثقة
مبني على الثقة من خلال الوسطاء والأطر القانونية محدودة: السجلات خاصة وتخضع لسيطرة المؤسسات	الثقة من خلال العقود الذكية والسجلات العامة مرتفع: جميع المعاملات قابلة للتحقق علينا	الشفافية
مقيّد بالجفرافيا والتوثيق والبوابة المؤسسة غالباً ما يتأخر بسبب العمليات اليدوية والوسطاء رسوم أعلى من البنوك والوسطاء وتقديمي الخدمات عرضة للاحتيال المؤسسي وانتهاكات البيانات والفشل النظمي	عالٍ ومتاح لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنٌت التسوية شبه الفورية عبر العقود الذكية رسوم أقل بسبب انخفاض عدد الوسطاء عرضة لأخطاء العقود الذكية واستغلال البروتوكول	إمكانية الوصول
راسخة ومحددة الابتكار مقيّد بالأنظمة القديمة والجمود التقليديي مألف وسهل الاستخدام بالنسبة لمعظم المستهلكين	غالباً ما تكون غير واضحة أو معقدة مرتفعة مع إمكانيات استخدام تقنيات التمويل اللامركزي يمكن أن تكون معقدة وقistica	السرعة والتسوية كفاءة الكلفة المخاطر الأمنية
		تجربة المستخدم

## تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط الضعف	نقاط القوة
إمكانية التوسيع: تواجه العديد من سلاسل الكتل صعوبات في التعامل مع أحجام المعاملات الكبيرة وازدحام الشبكة تجربة المستخدم: يمكن أن تكون الواجهات وسيلة العمل معقدة بالنسبة للمستخدمين غير الفنلن مخاطر العقود الذكية: يمكن أن تؤدي الأخطاء أو التعليمات البرمجية المكتوبة بشكل سيء إلى خسائر مالية عدم اليقين التقليدي: لا تزال الأطر القانونية تتتطور، مما يؤدي إلى تحديات تتعلق بالإمتثال	الشفافية: يتم تسجيل المعاملات في السجلات العامة، مما يقلل من الاحتيال ويزيد من المسائلة الكفاءة: تعمل العقود الذكية على أتمتة العمليات، مما يتبع تسوية أسرع وتكليف تشغيلية أقل إمكانية الوصول: متاحة لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنٌت، مما يعزز الشمول المالي عبر الحدود الأمان: تعمل البروتوكولات التشفيرية على تعزيز سلامة البيانات وقليل الاعتماد على الأنظمة المركزية
التهديدات	فرص
إجراءات التنظيمية الصارمة: قد تفرض الحكومات قيوداً أو حظراً على بعض أنشطة السلسلة تقلبات السوق: الأصول المشفرة متقلبة للغاية، مما يؤثر على الاستقرار وثقة المستخدم مخاطر الأمن السيبراني: قد يتم استهداف البروتوكولات من قبل المتسلين أو استغلالها من خلال الثغرات الأمنية مخاطر المركزية: قد تدعى بعض المنصات اللامركزية ولكنها تحتفظ بالسيطرة على الحكومة أو الأصول	تجزئة الأصول: يمكن تجزئة الأصول الحقيقة مثل العقارات والسلع وتدالوها على السلسلة المدفوعات عبر الحدود: تتيح إجراء معاملات دولية سريعة ومنخفضة التكلفة دون وسطاء الإقراض والتأمين اللامركزي: يفتح نماذج جديدة لإدارة الائتمان والمخاطر التكامل مع الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء: يعزز الأتمتة واتخاذ القرارات المالية في الوقت الفعلي

بين الإبتكار وحماية المستهلك والإستقرار المالي. في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وسنغافورة، تقدم الجهات التنظيمية أطرًا للعملات المستقرة والتمويل اللامركزي والأصول الرمزية، مع تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال ومعرفة العميل.

في الدول العربية، هناك نقاط قوية في التشريعات المتعلقة بالتمويل عبر سلسلة الكتل. تقدّم دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية برامج تجريبية وأنظمة ترخيص لبورصات العملات المشفرة ومنصات البلوك تشين، بهدف أن تصبح مراكز إقليمية للتكنولوجيا المالية. إلا أنه لا تزال دول عربية أخرى حذرة، وغالباً ما تفتقر إلى تعريفات قانونية واضحة للأصول الرقمية. إن توحيد اللوائح التنظيمية في جميع الدول العربية ومواءمتها مع المعايير العالمية أمرًا أساسياً لإطلاق العنوان للإمكانات الكاملة للتمويل عبر سلسلة الكتل في العالم العربي.

### المنصات الإلكترونية التي تقدم التمويل عبر سلسلة الكتل

هناك العديد من المنصات الإلكترونية الرائدة في تقديم خدمات التمويل عبر سلسلة الكتل، بدءاً من الإقراض اللامركزي ووصولاً إلى إدارة الأصول الرمزية. وتقدم هذه المنصات حلولاً مالية شفافة وآمنة وشاملة.

### التحديات التي تواجه التمويل عبر سلسلة الكتل

يُواجه التمويل عبر سلسلة الكتل (Onchain Finance) مجموعة تحديات ناجمة عن معوقات تكنولوجية وتنظيمية. على الصعيد العالمي، تُعوق التغيرات في العقود الذكية وقلة القابلية للتوسيع والمعايير المُجزأة، التبني السلس. ولا يزال عدم اليقين التنظيمي يُشكل عقبة رئيسية، حيث تُشكّل السياسات غير المنسقة مخاطر إمثال للمطوريين والمستخدمين على حد سواء. في الدول العربية، تتفاقم هذه التحديات بسبب الإنفاق للبنية التحتية المتينة لسلسلة الكتل، وضعف الوعي المالي، وال الحاجة إلى مواهمة المنتجات المالية عبر سلسلة الكتل مع مبادئ التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الأطر التنظيمية الموحدة وأنظمة الهوية الرقمية يقيّد قابلية التشغيل البيئي والثقة في المعاملات عبر الحدود. إن التغلب على هذه العقبات يتطلب جهوداً مُنسقة بين الحكومات والمؤسسات المالية ومبتكري التكنولوجيا لبناء أنظمة سلسلة كتل آمنة وشاملة ومتّوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### التشريعات

تتطور التشريعات لتنظيم التمويل عبر سلسلة الكتل بسرعة في جميع أنحاء العالم، حيث تسعى الحكومات إلى تحقيق التوازن



## المنصات الإلكترونية الرائدة التي تقدم التمويل عبر سلسلة الكتل

منصة	الخدمات	الميزات الرئيسية	الموقع الإلكتروني
Aave	الإقراض والاقتراض	بروتوكول الإقراض اللامركزي بأسعار فائدة متغيرة أو مستقرة	aave.com
كامبلوند	الإقراض والاقتراض	أسواق المال الغوارزمية للأصول المشفرة	compound.finance
مابل فاينانس	الإنتمان المؤسسي	القروض غير المضمونة للمؤسسات	maple.finance
يونيسواپ	بورصة لامركزية	مقاييس الرموز القائمة على إثيريوم	uniswap.org
كيرف فاينانس	بورصة العملات المستقرة	تم تحسين التداول منخفض الانزلاق للعملات المستقرة	curve.fi
بالاسر	السيولة والمحفظة	مجموعات السيولة القابلة للتخصيص وإعادة موازنة المحفظة	balancer.fi
أنزيم فاينانس	إدارة الأصول	محافظ العملات المشفرة	enzyme.finance
ساتريفوج	ترميز الأصول	الفوائح والعقارات والأصول الأخرى	centrifuge.io
أوندو فاينانس	سندات الخزانة الرقمية	يقدم تعرضاً رمزاً لسندات الخزانة الأمريكية والأصول ذات العائد	ondo.finance
نيكسوس المتباينة	تأمين	يغطي مخاطر العقود الذكية والبروتوكول	nexusmutual.io
إتشورايس	تأمين متعدد السلاسل	تأمين متعدد السلاسل	insurace.io
دائرة (USDC)	المدفوعات والخزانة	البنية التحتية للعملات المستقرة للمدفوعات وإدارة الخزانة	circle.com
سيلو	الدفع عبر الهاتف المحمول	منصة بلوكتشن تركز على الأدوات المالية التي تركز على الهاتف المحمول	celo.org
توكني	الأوراق المالية المميزة	الإصدار والامتثال للأوراق المالية الرقمية	tokeny.com
شين لينك	البنية التحتية لشركة أوراكل	موجزات البيانات اللامركزية للأسعار والطقس والأحداث في العالم الحقيقي	chain.link

### التمويل عبر سلسلة الكتل في الدول العربية

يشهد التمويل عبر سلسلة الكتل (Onchain finance) في الدول العربية تطويراً سريعاً، مدفوعاً بالتحول الرقمي، والتبني، والأطر التنظيمية المتقدمة في بعض الدول العربية. تقود الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين مبادرات في مجال التمويل المفتوح، على نطاق واسع يشمل الخدمات المصرفية المفتوحة والإستثمارات والتأمين وخدمات الإنتمان. ومن المتوقع أن



تنمو السوق الإقليمية للتمويل عبر سلسلة الكتل لتصل إلى 11.74 مليار دولار في حلول العام 2027، مما يعكس معدل نمو سنوي مركب (CAGR) بنسبة 45 %. ويدعم هذا النمو ارتفاع معدل إنتشار الهواتف الذكية، وتحسن البنية التحتية للإنترنت، وإستراتيجيات التكنولوجيا المالية المدعومة من الحكومات والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي والمشاركة الاقتصادية. كما تتعاون الجهات التنظيمية العربية إلى توحيد المعايير وتعزيز الإبتكار.

## الجوانب الرئيسية للتمويل عبر سلسلة الكتل في الدول العربية

الدولة	المبادرات	الموقف التنظيمي	أبرز أحداث السوق
الإمارات العربية المتحدة	دبي وأبو ظبي تستضيفان مراكز بلوكشين؛ وتنشطان في الأصول الرمزية والتمويل اللامركزي	دعم الابتكار؛ لواحة تشفير واضحة	رائدنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تبني تقنية البلوك تشين والاستثمار في التكنولوجيا المالية
المملكة العربية السعودية	رؤية 2030 تشمل التمويل الرقمي؛ والشركات مع شركات البلوك تشين	دعم بحذر، تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية	اهتمام متزايد بالعقارات المميزة والخدمات المصرفية الرقمية
البحرين	من أوائل المتبنين للوائح العملات المشفرة؛ تستضيف منصات التمويل اللامركزي	متقدمة؛ تم إصدار تراخيص التشفير	نظام بيئي قوي للتكنولوجيا المالية مع الخدمات المصرفية المفتوحة وتكامل التمويل عبر سلسلة الكتل
مصر	تطوير تقنية البلوك تشين للتحويلات المالية والشمول المالي	اطلاق محافظ؛ وصول محدود للعملات المشفرة	إمكانات عالية بسبب العدد الكبير من السكان غير المستفيدين من المصادر وانتشار الهاتف المحمول
الأردن	مشاريع تجريبية لتقنية البلوك تشين في القطاعين الحكومي والمالي	رصد التطورات	الاهتمام الناشئ بالهوية اللامركزية والتمويل
قطر	سانديوكس لدعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مجال التمويل عبر سلسلة الكتل	تنظيم العملات المشفرة؛ تشجيع الابتكار	التركيز على الاستخدام المؤسسي لسلسلة الكتل في مجال التمويل والامتثال
لبنان	تبني متزايد للعملات المشفرة في ظل الأزمة المصرفية	استخدام غير منظم وغير رسمي للعملات المشفرة	استخدام التمويل عبر سلسلة الكتل في التحويلات المالية والحفاظ على الثروة

### التوصيات للمصارف العربية لمواكبة تطورات التمويل عبر سلسلة الكتل

إدارة الأصول. وسيكون الاستثمار في سلسلة الكتل (blockchain) والتدريب من العوامل الأساسية في بناء الثقة وسهولة الاستخدام. ومع توجه دول الخليج نحو الاقتصادات الرقمية، فإن التبني المبكر للتمويل عبر سلسلة الكتل (onchain finance) سيضع المصارف العربية في مركز الصدارة في الإبتكار والمرورنة والشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدكتورة سهى معاذ

على المصارف العربية تبني التمويل عبر سلسلة الكتل (onchain finance) بشكل استباقي من خلال دمج البنية التحتية لسلسلة الكتل (blockchain) في عملياتها الأساسية، بدءاً من المدفوعات الرقمية، والتحقق الرقمي من الهوية، والإقرارات القائم على العقود الذكية. ومن خلال التعاون مع مراكز التكنولوجيا المالية الإقليمية والبيئات التنظيمية التجريبية، يمكن للمصارف العربية تطوير منتجات التمويل اللامركزي (DeFi) المتغوفقة مع الشريعة الإسلامية، وتبسيط المعاملات العابرة للحدود، وتعزيز الشفافية في

**شارك فيها الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح  
حلقة نقاشية في الجامعة اللبنانية الدولية (LIU) عن  
«مستقبل جدير بالثقة: إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي اللبناني والعربي»**



نظم طلاب إدارة الفعاليات (PREL405)، الجامعة اللبنانية الدولية (LIU)، بإشراف الأستاذ محمد عبد الله، حلقة نقاشية قيمة بعنوان «مستقبل جدير بالثقة: إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي اللبناني والعربي». وقد شارك في الحلقة الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، حيث تناولت هذه الحلقة التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، وسبل التعافي الاقتصادي، ودور الشباب في صياغة مستقبل الخدمات المالية.



# Your Trade Solution Destination



Dedicated to lead and develop a full banking array of both conventional and non-conventional solutions, fully customized to address our clients' needs, adding value and efficiency!



تطبيق الشروط والخدمات  
رقم التسجيل الضريبي 200-007-599

16990

[www.bdc.com.eg](http://www.bdc.com.eg)

بنك القاهرة  
Banque du Caire



## هل تحولت بنوك المراسلة الأميركيّة إلى بوابة للهيمنة الماليّة؟ نيويورك مركز عالمي.. والعرب يبحثون عن بدائل لمسار الأموال

استخداماً في التجارة والإحتياطات، ما فرض مرور المدفوعات عبر بنوك مراسلة وأنظمة مقاومة أميركية.

ووفق هذا المنظور، يؤكد الفريق الأول أن البنوك المراسلة تُعد جزءاً من آلية تنظيمية تضمن الإنضباط المالي والإمتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشتمل في الحفاظ على الإستقرار المالي العالمي، وإن كانت هذه الآلية مكلفة من حيث الرسوم ومتطلبات الإمتثال، وخصوصاً في المعاملات العابرة للحدود.

في المقابل، يذهب الفريق الثاني إلى أن هذا الدور التنظيمي تحول مع الوقت إلى نفوذ بنوي قابل للتفعيل سياسياً، معتمدين على حقيقة أن الوصول إلى أنظمة المقاومة الحيوية بالدولار بات شرطاً لا غنى عنه لأي بنك يسعى للمشاركة في التجارة والتمويل العالميين.

السلطات الأميركيّة قدرة قانونية على أي معاملة بالدولار في العالم. ويبلغ نصيب الدولار من حجم تمويل التجارة الدولي نحو 80.15 %، في مقابل 8.36 % لليوان الصيني و 6.17 % لليورو، ما يعكس قدرة الدولار على التحكم في تدفقات الأموال العالمية، بما في ذلك الأموال العربية».

ويشير د. السعدي إلى «أن الولايات المتحدة تستخدم الدولار كأداة سياسية، عبر العقوبات الاقتصادية والإستبعاد من نظام سويفت ومصادرة الأصول، بما يعكس أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي، ويمتد هذا التأثير ليشمل حالات «سلاح ناعم» عبر قطع العلاقات المصرفية مع دول مثل لبنان ولibia والسودان وسوريا، بذرية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لأسباب جيوسياسيّة، ما يؤدي عملياً إلى عزل هذه الدول عن النظام المالي العالمي»، مؤكداً «أن هيمنة الدولار اليوم ترتكز أكثر على بنية المدفوعات وأنظمة التسوية، وليس فقط على دور العملة، حيث يعالج نظام FedWire نحو 4 تريليونات دولار يومياً، وCHIPS حوالي 1.8 تريليون دولار، فيما تمر نحو 95 % من المدفوعات بالدولار عبر هذه الأنظمة. ورغم أن نظام سويفت ليس أميركياً، إلا أنه إلتزم غالباً بتوجيهات الولايات المتحدة في حالات إيران وروسيا، ما يعكس قدرة أميركية على التأثير على النظام المالي الدولي».

**هل أصبحت بنوك المراسلة الأميركيّة مجرد وسيط تقني، أم أدّا  
نفوذ تتجاوز حدود الاقتصاد إلى الجغرافيا السياسيّة؟**

في إستطلاع لـ «البيان» تنشره مجلة «إتحاد المصارف العربية» عن آراء مجموعة من المصرفيين والخبراء الماليين العرب والأجانب يعملون أو عملوا سابقاً في موقع بارزة في مؤسسات مالية حكومية أو شبه حكومية أو في القطاع الخاص، حيث إنقسمت آراؤهم حول دور بنوك المراسلة وهيمتها: الفريق الأول يرى أن بنوك المراسلة الأميركيّة تشكّل، بحكم الواقع، مفصلاً أساسياً في النظام المالي العالمي، في ظلّ هيمنة الواسعة للدولار على التجارة الدوليّة وتسوياتها. ويؤكد هؤلاء أن هذه هيمنة لا تنبغ بالضرورة من نيات سياسية مباشرة، بل من بنية تاريخية وإقتصادية عميقة جعلت الدولار العملة الأكثر



**د. ناصر السعدي:  
هيمنة الدولار ترتكز أكثر على بنية المدفوعات**

يرى الدكتور ناصر السعدي، الاقتصادي اللبناني المخضرم، مؤسس ورئيس شركة ناصر السعدي وشركاه، والذي عمل سابقاً كوزير للصناعة في الحكومة اللبنانية ونائب حاكم مصرف لبنان المركزي وكبير الاقتصاديين في مركز دبي المالي العالمي، «أن الدولار يهيمن على التجارة والمعاملات المالية الدولية، بما في ذلك النفط، من خلال شبكة بنوك المراسلة الأميركيّة، ما يمنح



الصعبة، سواء الدولار الأميركي أو الجنيه الإسترليني أو اليورو، أو أي عملة وطنية مستخدمة في التسويات الدولية»، مؤكداً «أن مرور العمليات عبر بنوك المراسلة ليس هيمنة أو عقوبة، بل متطلب فني وبنوي لا غنى عنه، حتى حال تسويات بمليارات الدولارات».

ويؤكد صالح «أن الدرهم أصبح من العملات القادرة على التحول إلى عملة صعبة مستقبلاً، نظراً إلى ارتفاع مستوى الثقة به وإعتماده في المعاملات الدولية».

وأكَّد الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «أن بنوك المراسلة الأميركيَّة لا تمثل هيمنة فعلية على حركة الأموال العربيَّة، بل إن السيطرة الفعلية تأتي من هيمنة الدولار على التجارة الدوليَّة، حيث لا يزال يشكل أكثر من 65% من المعاملات الدوليَّة»، مشيراً إلى «أن أي عملية مقاصة أو تسوية مالية دولية غالباً ما تمر عبر بنوك المراسلة الأميركيَّة، إذ تلتزم هذه البنوك بإجراءات صارمة لضمان صحة المعاملات والإمتثال للقوانين، ما يعزز الإستقرار المالي عالمياً وعلى مستوى المنطقة العربيَّة»، مؤكداً «أن بنوك المراسلة الأميركيَّة تقوم بعمليات «العناية الواجبة» لأي تحويل مالي، للتحقق من خلوها من عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب أو فساد، ما يُسهم في خلق نظم مالية مستقرة ومنتظمة»، مشيراً إلى «أن المصارف العربيَّة يجب أن تلتزم القوانين الدوليَّة الصارمة في هذا المجال، وأن البنوك المركزية العربيَّة قامت بدور ممتاز في تطبيق تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يعزز الثقة بالنظام المصرفي الإقليمي».

### جمال صالح:

**الدرهم الإماراتي من أكثر العملات إمتلاكاً  
لمقومات القدرة التحول على إلى عملة صعبة  
مستقبلًا**

من جهته، يرى جمال صالح، المدير العام لإتحاد مصارف الإمارات، «أن إعتماد البنوك على المراسلة الأميركيَّة في معظم المدفوعات الدوليَّة يشكّل حالة طبيعية في النظام المالي العالمي، ويعود ذلك إلى أن نحو 60 - 70% من معاملات التجارة الدوليَّة تتم بالدولار الأميركي، ما يجعل المرور عبر البنوك الأميركيَّة جزءاً من آليات العرض والطلب وشعبية العملة على مستوى العالم». ويشير صالح إلى «أن أي عملية تجارية بين دولتين عادةً ما تمر عبر البنوك التابعة للدولة المصدرة للعملة المستخدمة في الدفع. فعلى سبيل المثال، إذا أراد عميل في المغرب دفع مقابل بضائع لعميل في البحرين بالدولار، فمن الطبيعي أن تمر الحوالة عبر بنوك المراسلة في الولايات المتحدة، غالباً في نيويورك. وقد يؤدي ذلك إلى تكاليف إضافية نتيجة تعدد الرسوم أو وجود أكثر من بنك مراسل في العملية، وهو أمر شائع وطبيعي في النظام المالي الدولي»، موضحاً «أن هذا الأمر ينطبق على جميع العملات



### د. وسام فتوح:

**البنوك المركزية العربية قامت بدور ممتاز في تطبيق  
تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

الدول غير الخاضعة لعقوبات مباشرة»، موضحاً «أن هذه السيطرة ليست نتاج قرارات سياسية ظرفية، بل متعددة في البنية التحتية لنظام المقاصلة بالدولار، الذي يلزم البنوك العربية بالحفاظ على علاقات مراسلة مع مؤسسات مالية أميركية للوصول إلى أنظمة التسوية الحيوية، وعلى رأسها نظاماً فيديواير وتشيبس».

وأكد دويك «أن هيمنة الدولار لا تقتصر على دوره النقدي، بل تمتد إلى السيطرة على البنية التحتية للنظام المالي العالمي»، مشيراً إلى «أن أكثر من 95% من المدفوعات العابرة للحدود بالدولار تمر عبر بنوك أميركية في مرحلة ما من مراحل التسوية، ما يمنح واشنطن قردة إستثنائية على الرصد والتنفيذ والضغط التنظيمي على التدفقات المالية العالمية، ما يعزّز تأثير الدولار بما يتجاوز أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل أسعار الفائدة»، مشدداً على «أن الإعتماد على بنوك المراسلة الأمريكية يُمثل كلفة هيكلية دائمة للبنوك العربية، وليس مجرد ظرفية أو مرتبطة بالأزمات».

التنظيمية الأمريكية، والتي أصبحت أفضل الممارسات العالمية»، مؤكداً «أن تأثير بنوك المراسلة الأمريكية هيكلٌ وليس سياسياً، إذ يعتمد على بنية النظام المالي الدولي، وليس على نوايا سياسية محددة تجاه المنطقة العربية»، مشيراً إلى «أن الإعتماد على سلاسل التسوية الدولارية يتربّع عليه تكاليف هيكلية، تتجلى في إرتفاع تكاليف الإمتثال، والشّدد في متطلبات التوثيق، وإعتماد نهج أكثر تحفظاً في معالجة المعاملات».



**حمسة دويك:**  
البدائل الناشئة تسجل زخماً متزايداً  
لكنها لا تزال محدودة النطاق والتأثير



يرى حمسة دويك، رئيس قسم التداول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ساكسو بنك، «أن بنوك المراسلة الأمريكية تمثل أداة مؤسسية فعالة للسيطرة على تدفقات رأس المال العربي، حتى في

**ديفيد جيبسون - مور:**  
بنوك المراسلة الأمريكية تمارس نفوذها  
على النظام المالي العربي بشكل غير مباشر



ويرى المصرفي البريطاني المخضرم ديفيد جيبسون - مور، الرئيس التنفيذي لشركة غلف أناليتيكا، «أن بنوك المراسلة الأمريكية تمارس نفوذها على النظام المالي العربي بشكل غير مباشر، من خلال إطار الإمتثال وليس عبر السيطرة المباشرة»، موضحاً «أن هذه البنوك تعتمد معايير صارمة للعناية الواجبة، ومراقبة المخاطر، والتحقق من الإمتثال، متأثرة بالتوقعات

## أداء البنوك العربية الكبرى على مؤشر تعزيز الأصول

### «أبوظبي الأول» الأكثـر تعزيزاً لمحفظة أصوله بقيمة 35.44 مليار دولار

### خلال النصف الأول من العام 2025 و«الأهلي السعودي» وصيفاً

الأول من العام 2025، لتسجل 295.61 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقارنة بـ 271.36 مليار دولار في نهاية العام 2024.

ويستحوذ بنك أبوظبي التجاري على المركز الرابع، بعدما ارتفعت محفظته من الأصول بنحو 17.89 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2025، لتبلغ 195.64 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقابل 177.75 مليار دولار في نهاية العام 2024.

وحل خامساً مصرف الراجحي، حيث قفزت محفظته من الأصول بنحو 17.68 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2025، لتسجل 277.03 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقابل 259.35 مليار دولار في نهاية العام 2024.

واحتل البنك الأهلي المصري المركز السادس، بعدما صعدت محفظة الأصول لديه بحوالي 15.38 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2025، لتصل إلى 175.29 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقارنة بـ 159.91 مليار دولار في نهاية العام 2024.

وانتزع بنك قطر الوطني المركز السابع، حيث ارتفعت محفظة الأصول لديه بنحو 15.29 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من العام 2025، لتبلغ 371.42 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقابل 356.13 مليار دولار في نهاية العام 2024.

واقتضى بنك الكويت الوطني المركز الثامن، بعدما ارتفعت محفظته من الأصول بحوالي 11.86 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2025، لتسجل 142.83 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقابل 130.97 مليار دولار في نهاية العام 2024.

وحصد بنك الرياض المركز التاسع، حيث صعدت محفظة الأصول لديه بنحو 10.99 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من العام 2025، لتصل إلى 130.87 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقابل 119.88 مليار دولار في نهاية العام 2024.

أما عن المركز العاشر، فكان من نصيب بنك مصر، بعدما ارتفعت محفظته من الأصول بحوالي 10.74 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من العام 2025، لتسجل 81.68 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2025، مقابل 70.95 مليار دولار في نهاية العام 2024.



كشفت قائمة «First Bank» لرصد قيم الزيادة لإجمالي محفظة أصول البنوك العربية الكبرى خلال النصف الأول من العام 2025، عن سيطرة البنوك الإماراتية وال Saudia على 60% من القائمة، بواقع 3 بنوك لكل منها، بما يعكس قوة نماذج أعمالها وقدرتها على التوسيع المدروس، مدفوعة بمتانة إقتصادية وكفاءة في إدارة الأصول، وهو ما يرسخ موقعها القيادي على المستوى الإقليمي.

وإسْتَحْوَدَتِ الْبَنُوكُ الْمَصْرِيَّةُ عَلَى مَعْدِينِ ضَمِّنَ قَائِمَةَ أَكْثَرِ 10 بَنُوكٍ تَعْزِيزًا لِلْأَصْوَلِ، مَا يَعْكِسُ قَدْرَتِهَا عَلَى الْمُنَافِسَةِ عَلَى الصُّعُوبَيْنِ الْإِقْلِيمِيِّ وَالْعَرَبِيِّ، فِي حِينَ إِقْتَصَرَ تَمثِيلُ الْكُوَيْتِ وَقَطْرِ عَلَى مَقْعِدٍ وَاحِدٍ لِكُلِّ دُولَةٍ ضَمِّنَ الْعَشْرَةِ الْأَوَّلَيْنِ.

وَشَمِّلَ التَّصْنِيفُ الْبَنُوكَ الْعَرَبِيَّةَ الْكَبِيرَى، وَالَّتِي يَعْرُفُهَا مَرْكَزِ تَصْنِيفَاتِ «First Bank» عَلَى أَنَّهَا الْبَنُوكُ الَّتِي يَزِيدُ حِجْمَ أَصْوَلِهَا عَنْ 15 مِلِيَارِ دُولَارٍ.

وَعَلَى مَسْتَوِيِّ تَرْتِيبِ الْبَنُوكِ ضَمِّنَ الْقَائِمَةِ، إِحْتَلَ بَنُوكُ أَبُوظِبِيِّ الْأَوَّلِ صَدَارَةَ الْقَائِمَةِ، بَعْدَمَا تَمَكَّنَ مِنْ تَعْزِيزِ مَحْفَظَتِهِ مِنَ الْأَصْوَلِ، بَنْحَوِ 35.44 مِلِيَارِ دُولَارٍ خَلَالِ النَّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْعَامِ 2025، لِتَصُلَّ إِلَى 365.79 مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي نَهَايَةِ يُونِيُّو/حزيرانِ 2025، مَقْبَلًا 330.35 مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي نَهَايَةِ الْعَامِ 2024.

وَحَصَدَ الْبَنُوكُ الْأَهْلِيُّ السُّعُودِيُّ الْمَرْكَزِيُّ الثَّانِيُّ، حِيثَ ارْتَقَعَ مَحْفَظَتِهِ مِنَ الْأَصْوَلِ بَنْحَوِ 26.34 مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي الْأَشْهِرِ الْسَّتَّةِ الْأَوَّلِيِّ مِنَ الْعَامِ 2025، لِتَسْجُلَ 320.23 مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي نَهَايَةِ يُونِيُّو/حزيرانِ 2025، مَقْبَلًا 293.89 مِلِيَارِ دُولَارٍ فِي نَهَايَةِ الْعَامِ 2024.

وَجَاءَ الْبَنُوكُ الْإِمَارَاتِيُّ دَبِيِّ الْوَطَنِيِّ فِي الْمَرْكَزِ الْثَالِثِ، حِيثَ صَعَدَتِ مَحْفَظَةُ الْأَصْوَلِ لَدِيهِ بَحْوَالِيِّ 24.25 مِلِيَارِ دُولَارٍ خَلَالِ النَّصْفِ

## «المركزي السوداني» يقرر تعديل سقف التحويلات المالية بين البنوك



أوضح البنك المركزي السوداني أن المقاصة ستتم يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع إلى حين إشعار آخر، مؤكداً أن العمليات ستقتصر على الشيكات الصادرة بالعملة المحلية فقط.

### السياسة النقدية لبنك السودان المركزي 2026: بين الواقع والإلتزامات المعلنة

ويشير المصرفي والأستاذ الجامعي د. إبراهيم عبد الرحمن، إلى أن السياسة النقدية للعام 2026، إنسمت بطابع توسيعي محسوب، معتبراً أن «يستهدف نمو إسمى في عرض النقود بنسبة 47.6 %»، الوارد في الأولوية الثالثة، يعكس محاولة ضخ السيولة بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي في مرحلة التعافي، لكنه يتساءل في الوقت ذاته حول مدى إنسجام هذا النمو النقدي الكبير مع هدف كبح التضخم عند 65 %. ويشير إبراهيم إلى أن نجاح هذه المعادلة الدقيقة مرهون بقدرة البنك المركزي على إدارة السيولة بحذر، حتى لا يتحول التوسيع النقدي إلى وقود لموجة تضخمية جديدة. كما يثمن تركيز السياسات على تعزيز جانب العرض من النقد الأجنبي عبر ضبط حصائر الصادرات وإلزامها بالمرور عبر القنوات الرسمية، مؤكداً أن السيطرة على سوق الصرف الموازي وضمان توفر العملات الصعبة في السوق الرسمي، سيكون عاملاً حاسماً في إستقرار الجنيه السوداني ودعم قطاع الصادرات.

أعلن بنك السودان المركزي عن تمويل سقف التحويلات البنكية BBN ليصبح 3 ملايين جنيه بدلاً من مليون جنيه فقط، موضحاً أن القرار جاء إستجابةً لمتطلبات النشاط الاقتصادي المتنامي، ولتقليل القيود المفروضة على حركة الأموال بين البنوك، بما يعزز من كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي في إطار خطته لتطوير النظام المالي وتسهيل المعاملات المالية، بما يواكب حجم التعاملات المتزايد في السوق السودانية.

من ناحية أخرى، أعلنت مجموعة من البنوك السودانية إستئناف العمل بالمقاصة الإلكترونية بشكل رسمي، وذلك بعد صدور تعليمات جديدة من البنك المركزي لتنظيم تداول الشيكات البنكية. وطلبت البنوك من عملائها التوجّه إلى فروعها للحصول على دفاتر شيكات مرمرة تتوافق مع الضوابط المستحدثة، بما يتبع إستخدامها في عمليات المقاصة الإلكترونية بصورة قانونية ومنظمة.

من جهة أخرى، أعلن بنك السودان المركزي مطلع العام 2026 عن سياساته المالية والنقدية الجديدة، متضمنة حزمة إصلاحات مصرفية جوهرية ومحاور لتحقيق الإستقرار الاقتصادي. وقد شملت أولويات السياسة النقدية إصلاح الجهاز المالي وضمان إستمرارية عمله وتقوية نظم الدفع، وتعزيز الشمول المالي، وخفض معدل التضخم ومرنة واستقرار سعر الصرف، وتحسين إدارة العملة الوطنية.

ويضم النظام المالي في السودان 37 بنكاً، وعددًا محدودًا من المؤسسات المالية غير المصرفية، وتستحوذ أربعة بنوك مملوكة للدولة على نحو 14 % من إجمالي الأصول المصرفية، بينما تملك سبعة بنوك أجنبية قرابة 23 % من الأصول.

وتأتي هذه الخطوات الإصلاحية في ظل أوضاع إقتصادية حرجة، كبدت القطاع المالي خسائر جسيمة خلال حرب أبريل/نيسان 2023، فأغلقت أكثر من 70 % من فروع البنوك، وتعطلت السيولة المصرفية والإحتياطات النقدية، وتراجعت الودائع، وتأكلت الثقة في النظام المالي.

## بنك مصر يحصد الدرع الذهبي من يوتيوب ويتصدر منصات التواصل الاجتماعي



بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز مستويات التواصل معهم، إلى جانب ترسیخ رؤيته في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع من خلال منصات رقمية دارجة ومحتوى يسهم في نشر الثقافة المصرفية.

ويُعد هذا الإنجاز إمتداداً للنجاحات السابقة التي حققها بنك مصر على منصة يوتيوب، حيث كان أول بنك في مصر يحصل على الدرع الفضي عقب تخطي عدد المشتركين 100 ألف مشترك، في خطوة سباقية عكست ريادة البنك في استخدام القنوات الرقمية كأداة للتواصل الفعال مع المجتمع.

ويؤكد بنك مصر، أن هذا الإنجاز يعكس التزامه المستمر بتطوير حضوره الرقمي وتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، بما يرسّخ مكانته باعتباره الأكثر تأثيراً وتفاعلًا على المنصات الرقمية، ويجسد رؤيته في تقديم محتوى مصرفية مبتكرة يضع العميل في قلب أولوياته، ويدعم دوره الوطني في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

حصل بنك مصر، على الدرع الذهبي من منصة يوتيوب التابعة لمؤسسة جوجل العالمية، وذلك بعد تجاوز عدد المشتركين بالقناة الرسمية للبنك حاجز المليون مشترك.

وقد بلغ عدد مشتركي قناة بنك مصر على يوتيوب أكثر من مليوني مشترك، كما تخطى إجمالي عدد المشاهدات على القناة أكثر من 800 مليون مشاهدة، بما يعكس قوة المحتوى الذي يقدمه البنك وقدرته على الوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور بمختلف فئاته.

ويواصل بنك مصر تصدره للمشهد الرقمي، مؤكداً مكانته باعتباره صاحب أكبر قاعدة متابعين والأكثر تفاعلاً على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، بما يعكس الحضور القوي للبنك ونجاحه في بناء قنوات تواصل فعالة ومستدامة مع المجتمع.

ويعكس هذا النمو المتواصل نجاح إستراتيجية بنك مصر في توظيف المنصات الرقمية لدعم الشمول المالي، ونشر الثقافة المصرفية، والتعريف بالخدمات والمنتجات التي يتيحها البنك،

## ماستركارد ومجموعة QNB يعزّزان حلول المدفوعات في سوريا



ويعكس التزام البنك بريادة الابتكار الرقمي عبر شبكته الدولية وحرصه على تعزيز النمو المستدام في سوق يمتلك بإمكانات واعدة. ومن خلال هذا التعاون الجديد، يهدف الجانبان إلى المساهمة بشكل فعال في تطوير مشهد المدفوعات في سوريا ودعم إنتقاله نحو منظومة رقمية أكثر تطوراً.

ويقول آدم جونز، الرئيس الإقليمي لغرب المنطقة العربية لدى ماستركارد: «نواصل تعزيز وجودنا في سوريا بإعتبارنا من أوائل الشركات العاملة في هذه السوق المت坦مية. ويمثل دعم شركائنا من البنوك خطوة أساسية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية أمام ملايين المواطنين، ووضع الأسس لمنظومة مدفوعات قوية وجاهزة للمستقبل. ويأتي هذا العمل دعماً لرؤية سوريا في تحقيق تقدم إقتصادي مستدام، مع الإلتزام الكامل بالمتطلبات التنظيمية ومعايير الإمتثال».

أعلنت شركة ماستركارد عن منح ترخيص لمجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، يتاح لها توسيع أنشطة إصدار وقبول المدفوعات داخل سوريا، عبر تقديم حلول ماستركارد للمدفوعات، المقبولة محلياً ودولياً، للأفراد والشركات.

وستسهم هذه الخطوة، التي جاءت عقب توقيع مذكرة تفاهم بين ماستركارد ومصرف سوريا المركزي في سبتمبر /أيلول 2026 بهدف دعم عملية تحديث البنية التحتية للمدفوعات الرقمية في سوريا، في توسيع نطاق الوصول إلى معاملات رقمية سلسة وأمنة ومبتكرة.

ويُعد هذا التعاون محطة مهمة في الشراكة المستمرة بين ماستركارد و QNB في سوريا، ضمن جهودهما المشتركة لتعزيز تجربة الخدمات المصرفية الرقمية، ودعم الشمول المالي، ومنح فرص جديدة من خلال توظيف التكنولوجيا لإثراء حياة العملاء.



## تعزيزاً لمسيرة التحول الرقمي في القطاع المصرفي والسلك القضائي المصري «الأهلي المصري» يفتتح قاعات التقاضي الإلكترونية



على مختلف الأصعدة في سبيل تطوير منظومة التقاضي وتسهيل إجراءاتها على المتخاصمين، لا سيما في مجال التحول الرقمي لهذه المنظومة»، موضحاً «أن رقمنة الإجراءات ومخرجات التقاضي بشكل عام تمثل أحد الأركان الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة، والتي يوليهما البنك الأهلي المصري إهتماماً بالغاً، مؤكداً «أن قاعات التقاضي الإلكترونية ورقمنة منظومة التقاضي في البنك تعد وسيلة لتحسين الأوضاع بشكل أكثر كفاءة وفاعلية»، مضيفاً «أن هذه المبادرة تأتي في إطار مواكبة البنك لكافة المستحدثات التقنية التي تتم داخل مختلف الجهات الحكومية، والتي تتماشى مع استراتيجية البنك الشاملة، مما ينعكس بشكل إيجابي على سرعة إنجاز الأعمال المطلوبة وتوفير الوقت والجهد المبذول لكافة المتخاصمين في البنك».

### «الأهلي المصري» يسلم عدداً من البيوت

### والمشروعات الصغيرة للمستفيدين في محافظة أسوان

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن تسليم عدد من الوحدات السكنية والمشروعات لعدد من الأسر المستفيدة في محافظة أسوان في مركز دراو، قرية بنبان، في حضور اللواء الدكتور إسماعيل كمال محافظ أسوان، ومحمد الإتربي الرئيس

افتتاح البنك الأهلي المصري أول قاعات تقاضٍ إلكترونية متكاملة، وذلك في إطار إستراتيجيته الشاملة لرقمنة الإجراءات القضائية وتطوير منظومة العمل بالمجموعة القانونية، تأكيداً على التزام «الأهلي المصري» المستمر بالإبتكار والتطوير، وحرصه على الحفاظ على مكانته كمؤسسة مصرية رائدة ثوابت أحدث التطورات التكنولوجية، كما تعكس رؤية البنك في المساهمة الفعالة في دعم جهود الدولة المصرية لتحقيق العدالة الناجزة وتعزيز ثقة المتعاملين في المنظومة القضائية.

وقد شارك في الافتتاح المستشار الجليل عدنان فجرى وزير العدل، ومحمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ويحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك، وأشرف شعبان رئيس القانونية التنفيذي في البنك، ومحمد شعبان وكيل محافظ البنك المركزي للشؤون القانونية، إضافة إلى نخبة من كبار مسؤولي الجانبين.

وأكَّد فجرى «أن الدولة تضع منظومة التقاضي الإلكتروني على رأس أولوياتها الإستراتيجية، بهدف خفض الجهد وال النفقات وتسريع وتيرة الفصل في القضايا».

من جانبه، أكد الإتربي «أن مصر تشهد خطوات ثابتة ومتقدمة



على تنمية صعيد مصر في مختلف مجالات العمل المجتمعي بشكل متوازن».

من جانبه أعرب أحمد الجندي عن إعتزازه بالشراكة مع البنك الأهلي المصري في هذا المشروع الحيوي، «والتي تعزز أثر العمل المجتمعي المشترك بين القطاع المصرفي والمؤسسات الخيرية، بما يتحقق نتائج ملموسة على الأرض ويترك أثراً إيجابياً طوياً الأمد في المجتمعات المحلية»، مشيراً إلى «أن هذه المبادرة ليس مجرد إعادة بناء للبيوت المتهدمة، بل يمثل نموذجاً متكاملاً للتنمية المستدامة، من خلال دمج البعد الاجتماعي مع البعد الاقتصادي، عبر توفير مشروعات صغيرة ودعم مستدام للأسر المحتجزة، بما يسهم في تعزيز الإستقرار الاجتماعي ورفع جودة الحياة في المنطقة».



التنفيذي للبنك الأهلي المصري، دينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية، ومحمد عواره مدير التنمية المجتمعية في «الأهلي المصري» وأحمد الجندي رئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان وفريق عمل التنمية.

وأعرب اللواء إسماعيل كمال عن تقديره لهذه المبادرة «التي تساهم بشكل مباشر في تحسين حياة المواطنين»، مؤكداً «أهمية الشراكة بين «الأهلي المصري» وجمعية الأورمان في تنفيذ المشاريع التنموية والخيرية التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المناطق في محافظة أسوان».

من جانبه، أكد محمد الإتربي «إلتزام «الأهلي المصري» بدوره المجتمعي تجاه أهل مصر، حيث شملت هذه المبادرة إعادة بناء وتأهيل البيوت المتهدمة بالكامل، وتجهيزها بالأثاث اللازم، إلى جانب تقديم دعم مستدام للمستفيدين، بهدف تمكين أهل القرية إقتصادياً وإجتماعياً وتعزيز قدراتهم على الاعتماد الذاتي»، مؤكداً «أن البنك يحرص على إستمرار دعمه للمبادرات التي تساهم في تحسين جودة الحياة للأسر الأكثر احتياجاً، مع التركيز على تمكينهم من خلال المشروعات الصغيرة وبرامج التنمية المستدامة».

أما دينا أبو طالب فقالت: «إن البنك قام بتسليم 20 وحدة سكنية و 10 مشروعات صغيرة و 21 مشروع رأس ماشية للمستفيدين بالتعاون مع جمعية الأورمان، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة من المشروع وتوفير بيئة سكنية آمنة ومرية للأسر، وتمكينهم إقتصادياً، وهو ما يأتي في إطار إستراتيجية البنك المجتمعية التي تركز بشكل خاص



## «الأهلي المصري» مستشار مالي لتحالف مصرفي يضم QNB مصر وبنك القاهرة



للتوكيلات، ايكم، المهندس ابراهيم مكي، والمهندس علاء الدين عبد الفتاح، ورشا رمضان، والدكتور أمجد كامل، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العلمين لمنتجات السيليكون، ومحمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ومحمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر وعمر الحسيني، الرئيس التنفيذي لقطاعات الأسواق العالمية، ومحمد شاكر، المشرف على مجموعة الإنتمان المصرفي للشركات وقطاع الإنتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي في بنك القاهرة، وعدد كبير من قيادات القطاع المصرفي.

وقال محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن البنك نجح في تعزيز دوره الريادي كشريك إستراتيجي في تمويل المشروعات الوطنية الكبرى التي تماشى مع رؤية مصر 2030 وأهداف الدولة للتنمية المستدامة»، مشيراً إلى «أن البنك قام بدور المستشار المالي الرئيسي لمشروع شركة العلمين لمنتجات السيليكون لإنشاء المرحلة الأولى من مجمع السيليكون، حيث قاد عملية توفير تمويل بقيمة 140 مليون دولار يمثل 70 % من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع البالغة 200 مليون دولار»، مضيفاً «أن دور البنك الأهلي المصري شمل تصميم الهيكل التمويلي الأمثل بما يتوافق مع طبيعة المشروع ومتطلباته التمويلية والتشغيلية، بالإضافة إلى التفاوض مع البنوك المؤولة لضمان أفضل الشروط والأحكام التمويلية، وتيسير الجهود بين جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح عملية التمويل».

على صعيد آخر، أعلن البنك الأهلي المصري عن مشاركته كمستشار مالي رئيسي في تحالف مصرفي يضم QNB مصر، بصفته المرتب الرئيسي الأولي وسوق التمويل، ووكيلاً التمويل، وبمشاركة كل من البنك التجاري الدولي (CIB) بصفته المرتب الرئيسي الأولي وسوق التمويل وبنك المستدائد، وبنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسي الأولي وسوق التمويل ووكيلاً الضمان في ترتيب وتوفير تمويل مشترك بقيمة تقارب من 140 مليون دولار لصالح شركة العلمين لمنتجات السيليكون.

ويهدف هذا التمويل المشترك إلى تطوير وبناء وتنفيذ وتشغيل مجمع صناعي متكملاً لإنتاج معدن السيليكون ومشتقاته في المنطقة الصناعية بمدينة العلمين الجديدة، بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 45 ألف طن من السيليكون المعدني، وبإجمالي إستثمارات تقدر بنحو 200 مليون دولار.

ويأتي قيام التحالف المصرفي بدور المرتدين الرئيسيين لهذا القرض المشترك دعماً لتمويل المشروعات الصناعية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي، كما تؤكد إستراتيجية البنك المشاركة لدعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التصنيع المحلي، والمساهمة في تنفيذ مشروعات استراتيجية تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقد شارك في حضور حفل التوقيع المهندس كريم بدوى، وزير البترول والثروة المعدنية، ومن الشركة المصرية القابضة

## مزايا حساب ميغا توفير من بنك القاهرة لعام 2026



### سعر العائد الشهري

- من 0 إلى 99.999 جنيه: 0 %.
- من 100.000 جنيه إلى 999.999 جنيه : 11.00 %.
- من 1.000.000 جنيه إلى 9.999.999 جنيه: 13.50 %.
- من 10.000.000 جنيه إلى 29.999.999 جنيه: 16.50 %.
- من 30.000.000 جنيه فأكثر : 17.25 %.

### سعر العائد ربع سنوي

- من 0 إلى 99.999 جنيه: 0 %.
- من 100.000 جنيه إلى 999.999 جنيه: 11.50 %.
- من 1.000.000 جنيه إلى 9.999.999 جنيه: 13.75 %.
- من 10.000.000 جنيه إلى 29.999.999 جنيه: 16.75 %.
- من 30.000.000 جنيه فأكثر : 17.50 %.

### سعر العائد السنوي

- من 0 إلى 99.999 جنيه: 0 %.
- من 100.000 جنيه إلى 999.999 جنيه: 12.00 %.
- من 1.000.000 جنيه إلى 9.999.999 جنيه: 14.00 %.
- من 10.000.000 جنيه إلى 29.999.999 جنيه: 17.00 %.
- من 30.000.000 جنيه فأكثر : 17.75 %.

يبحث العديد من المواطنين عن أعلى حسابات التوفير في مصر، كوسيلة آمنة للحفاظ على قيمة أموالهم، وتحقيق أعلى عائد ، وتقدم البنوك العاملة في السوق المصري مجموعة متنوعة من حسابات التوفير بعوائد تأكسية تناسب مختلف الاحتياجات المالية.

ومن هذه البنوك يقدم بنك القاهرة حساب ميغا توفير بسعر عائد يصل إلى 17.75 % وفي حد أدنى لفتح الحساب يبدأ من 5000 جنيه .

### تفاصيل حساب ميغا توفير من بنك القاهرة

- الحد الأدنى لفتح الحساب: 5000 جنيه.
- الحد الأدنى لإنحساب العائد: 100.000 جنيه.
- يتم إحتساب العائد على الحد الأدنى لرصيد الحساب خلال الشهر.
- دورية صرف العائد: شهري، ربع سنوي، سنوي.
- إمكانية السحب أو الإيداع من كافة فروع بنك القاهرة على مستوى الجمهورية.
- إمكانية السحب أو الإيداع من خلال ماكينات الصراف الآلي على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع.

## «الكويت الدولي» يصدر صكوكاً بها لا يتجاوز 300 مليون دولار



أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) حصوله على موافقة هيئة أسواق المال على ما ورد في نشرة الإكتتاب الخاص لإصدار صكوك ضمن الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2) بقيمة لا تتجاوز 300 مليون دولار، على أن يقتصر هذا الإكتتاب على العملاء المحترفين فقط.

ويهدف البنك من خلال هذا الإصدار إلى تعزيز قاعدة رأس المال ودعم خططه التوسعية في السوق المحلية والإقليمية، بما يتماشى مع متطلبات بازل 3 واللوائح الرقابية ذات الصلة. وتشهد هذه الصكوك أداة تمويلية تساعد على تعزيز كفاية رأس المال وتحقيق التوازن بين النمو والاستدامة المالية.

ويأتي هذا التوجّه في ظل استمرار البنوك الكويتية في تنوع

مصادر تمويلها عبر أدوات الدين الإسلامية، بما يلبي الطلب المتزايد من المستثمرين المحترفين على الصكوك ويعزز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي في هذا القطاع.

## للمرة الأولى في ليبيا مصرف الجمهورية يطلق خدمة الدفع الإلكتروني في محطات الوقود

بالبني التحتية للمصارف التجارية وشركات الدفع الإلكتروني، والعمل على تطويرها، بما يضمن استمرارية الخدمات المصرفية وعدم انقطاعها.

### التوسيع في الدفع الإلكتروني

في 11 سبتمبر/أيلول 2025، ألزم مصرف ليبيا المركزي جميع المجال التجارية والأسوق في مختلف المدن والمناطق بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني كشرط لمنح أو تجديد التراخيص، في خطوة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

كما وجّه المصرف المركزي، في يونيو/تموز 2025، خطاباً إلى وزير التربية والتعليم العالي، دعا فيه إلى إلزام الجامعات والمعاهد والمدارس بتحصيل الرسوم عبر وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي 4 ديسمبر/كانون الأول 2025، أعلن مصرف ليبيا المركزي أن أدوات الدفع الإلكتروني سجلت إرتفاعاً غير مسبوق خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2025، حيث بلغ إجمالي حجم التداول للمدفوعات الإلكترونية 43.8 مليار دينار، ليترتفع بذلك إجمالي حجم التداول خلال العام 2025 إلى 328 مليار دينار، في مؤشر على تسارع وتيرة التحول الرقمي في القطاع المصرفي الليبي.



أعلن مصرف الجمهورية إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني في محطات الوقود، وذلك للمرة الأولى في ليبيا، من دون فرض أي عمولات، عبر خدمة «وان باي» «Mini Pay»، المتاحة من خلال تطبيق «مصرف بلس».

ويأتي إطلاق الخدمة في سياق توجه أوسع يقوده مصرف ليبيا المركزي، لتعزيز الشمول المالي، وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني، إذ في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2025، أعلن «المركزي» الإنفاق على تشكيل فريق عمل مشترك بين قطاعي الإتصالات والمصارف، لمتابعة ومعالجة التحديات المتعلقة

## البنك العربي ومركز هيا الثقافي يختتمان برنامج «المعرفة المالية والإبتكار التكنولوجي»



التفكير الإبداعي. وقد شمل الجانب التطبيقي ورش «الحصالة الذكية» التي أتاحت للأطفال من عمر 9-14 عاماً تصميم حصالات قادرة على عد العملات بإستخدام تقنيات (Arduino)، إلى جانب نشاط الروبوت جوينر الذي أتاح لليافعين تجربة بناء روبوت تفاعلي يصدر إشارات ضوئية وصوتية إستجابة لإدخال العملات المعدنية، مما منح المشاركين فرصة التعرّف على أساسيات البرمجة والإلكترونيات والميكانيك.

كما شارك متطوعو البنك العربي في تنفيذ الأنشطة، من خلال تقديم الدعم العملي والإشراف على التجارب التعليمية، تعزيزاً دور البنك في الاستثمار في طاقات الأجيال الناشئة ضمن إطار مسؤوليته المجتمعية.

وفي هذا السياق، قالت ريم العدون، المدير العام لمركز هيا الثقافي: «نفخر بتعاوننا الهدف المستمر مع البنك العربي، والذي أتاح لنا تصميم وتنفيذ برامج تعليمية مبتكرة تعرّف الأطفال

إختتم البنك العربي ومركز هيا الثقافي مؤخراً برنامج «المعرفة المالية والإبتكار التكنولوجي» الذي جرى تنفيذه على مدار ثلاثة أشهر، وإستهدف الأطفال واليافعين من المدارس الحكومية والجمعيات الخيرية في العاصمة عمان ومحافظات البلقاء، والزرقاء، ومأدبا. ويأتي دعم البنك العربي لهذا البرنامج إنطلاقاً من إلتزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية، وحرصه على الإستثمار في طاقات الأجيال الناشئة، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تعزّز دورهم المستقبلي، وتهئهم للمشاركة الفاعلة في بناء مجتمع أكثر وعياً وقدرة على الإبتكار.

وقد تم من خلال البرنامج تمكين 285 مشاركاً من إكتساب مهارات مالية وتقنولوجية وإبداعية، ضمن تجربة تعليمية تطبيقية عزّزت معارفهم وقدراتهم بطريقة مبتكرة وتفاعلية، حيث إنعدم على منهاجية تجمع بين التعليم العملي والتكنولوجيا والفنون، مقدماً نموذجاً متكاملاً يقرب المفاهيم المالية من الواقع اليومي للأطفال واليافعين، ويسهم في ترسیخ مبادئ الإدخار وتنمية مهارات



## الوصول ببداية

والمزايا بما يشّكل قيمة مضافة لتجربتهم المصرفية.

وتتضمن الحملة السحب على 60 جائزة طوال فترة الحملة الممتدة حتى نهاية العام 2026 بواقع 5 فائزين شهرياً، يحصل كل منهم على استرداد نقدي بنسبة 100 % وبحد أقصى 500 دولار، وذلك عند استخدام بطاقة البنك الإنثمانية في الشراء بمجموع 200 دولار فأكثر. كما تشمل الحملة أيضاً السحب على 3 جوائز كبرى في نهاية الحملة بقيمة 20,000 دولار لكل جائزة، للمعتمدين الذين يصل مجموع إستخدامهم للبطاقة إلى 1,000 دولار فأكثر خلال فترة الحملة.

ويقول وائل الخطيب مدير دائرة خدمات الأفراد في البنك العربي - فلسطين: «إن هذه الحملة تأتي إنسجاماً مع إستراتيجية البنك بدعم التحول الرقمي، وتقديم حلول دفع مبتكرة وآمنة لمعتمدنا، لشئهم في تعزيز تجربتهم المصرفية اليومية».

وأضاف الخطيب: «تعكس الحملة التزام البنك بتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وترسيخها ك الخيار العملي ومريج وآمن بإستخدام البطاقات الإنثمانية»، مشيراً إلى «أن إطلاق الحملة مع بداية العام الجديد (2026) يأتي تقديراً لثقة المعتمدين بالبنك، وحرصاً على مكافأتهم بعروض متميزة وجوائز ذات قيمة عالية».

واليافعين بأهمية الإدخار من خلال الفنون والتعلم التجريبي، وتزويدهم بمهارات تكنولوجية ومعرفية تُعزّز ثقتهم بأنفسهم وتفتح أمامهم آفاق المستقبل»، مشيرة إلى «أن هذا التعاون يشكّل خطوة محورية في رؤيتنا للوصول إلى أكبر عدد ممكن من أطفال ويايفي الأردن على اختلاف مواقعهم وقدراتهم».

### حملة «ستك على حسابنا» الخاصة بالبطاقات الإنثمانية

من جهة أخرى، أطلق البنك العربي مؤخراً حملة ترويجية جديدة تستهدف حاملي بطاقات البنك العربي الإنثمانية الحاليين والجدد بعنوان «ستك على حسابنا» من خلال تقديم مجموعة من الجوائز والمزايا القيمة. وتأتي هذه الحملة ضمن إستراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية وتحسين تجربة المعتمدين من خلال استخدام البطاقات الإنثمانية الصادرة عن البنك لعمليات الشراء والدفع عبر مختلف الوسائل لتواكب مختلف أنماط الانفاق اليومية.

ويأتي إطلاق الحملة مع بداية العام الجديد، لتنماشى مع تطلعات وإحتياجات المعتمدين المتوقعة مثل التسوق، والسفر، ودفع أقساط التعليم، وتسديد الفواتير المختلفة، حيث تتيح لهم إمكانية الدفع الإلكتروني باستخدام البطاقات الإنثمانية محلياً ودولياً أو عبر موقع التسوق الإلكتروني بطريقة آمنة وسلسة. كما تمنح الحملة المعتمدين فرصة الاستفادة من باقة مميزة من العروض

## رئيس البنك التجارى الدولى CIB هشام عز العرب: تحصين القطاع المصرفي ضرورة إستراتيجية لصمد الإقتصادات

مع الإضطرابات بسرعة وكفاءة»، مؤكداً «أن التحول الرقمي، رغم ما حققه من مكاسب في السرعة والشفافية وخفض التكلفة ورفع كفاءة العمليات، لا يكفي بمفرده لحماية الإقتصادات من المخاطر المتغيرة»، موضحاً «أن المعادلة الأكثر فاعلية اليوم هي دمج الرقمنة مع التمويل المستدام، عبر تضمين مؤشرات الإستدامة داخل المنتجات الرقمية والشركات والمعاملات وقرارات الإبتكار، بما يضمن أن تحرّك البنوك بسرعة ولكن في الإتجاه الصحيح أيضاً».

ولفت عز العرب إلى «أن التمويل المستدام يوجّه رأس المال نحو نمو أكثر شمولاً ومسؤولية بيئية وإجتماعية، بما يعزّز جودة الأصول وتحسين ملفات المخاطر وتقوية الميزانيات العمومية، إلى جانب توسيع نطاق الشمول المالي وخلق قيمة إقتصادية طويلة الأجل»، معتبراً «أن تصميم نموذج تشغيلي «محضن ضد الصدمات» داخل البنوك، خصوصاً في الأسواق الناشئة، يتطلّب أربعة محاور رئيسية، تشمل: أولاً: المرونة الإستراتيجية، عبر القدرة على التحرّك الفوري وقت الإضطرابات، وإعادة تخصيص الموارد، وتعديل إستراتيجيات الإنتمان والسيطرة ورأس المال.

ثانياً: التوسيع التكنولوجي لتتوسيع مصادر الدخل، وخفض تكلفة خدمة العملاء، وبناء أدوات متقدمة لإدارة المخاطر.

ثالثاً: الحوكمة المدفوعة بالإستدامة لضمان مراعاة الأثر طويل الأجل، والإلتزام بالمتطلبات الرقابية، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة.

رابعاً: تنمية رأس المال البشري من خلال تطوير المهارات القيادية والرقمية، وبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الإبتكار والجاهزية للتغيير.

وختّم عز العرب مؤكداً «أن مستقبل القطاع المصرفي لن يُقاس فقط بالقدرة على تحقيق الأرباح، بل بمدى قدرته على دعم إستقرار الإقتصادات، وتمكين المجتمعات، وبناء أنظمة مالية أكثر صلابة وإستدامة في مواجهة الصدمات».



أكّد هشام عز العرب، رئيس البنك التجارى الدولى CIB، «أن صمود الدول في مواجهة الأزمات لم يعد ينفصل عن صمود أنظمتها المصرفية، مشدّداً على أن تحصين القطاع المصرفي ضد الصدمات بات ضرورة إستراتيجية في ظل عالم تتزايد فيه التقلّبات وتتسارع فيه التحولات»، موضحاً «أن هذه الرؤية تأتي قبيل إنطلاق مناقشات المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس»، مشيراً إلى «أن هذا التوقيت يشهد تصاعداً غير مسبوق في التقلّبات العالمية، وإضطرابات سلاسل الإمداد، إلى جانب موجات من عدم اليقين المالي، وهو ما يفرض ضغوطاً متعددة على إقتصادات الدول»، لافتاً إلى «أن التطور التكنولوجي بات عاملاً محورياً في رفع الإنتاجية، وإعادة تشكيل توقعات العملاء».

وأضاف عز العرب: «أن البنوك اليوم لم تعد مجرد وسيط مالي، بل تمثل الجهاز الدورى للإقتصاد؛ إذ تدعم النمو، وتيسّر الإستثمار، وتتمويل القطاع الخاص».

ولفت عز العرب إلى «أن تعثّر المؤسسات المصرفية ينعكس مباشرة على إستقرار الإقتصادات، بينما يؤدي نجاحها في التكيف والإبتكار إلى ترسّيخ الإستقرار وتعزيز الثقة»، مشدّداً على «أن بناء قدرة إمتصاص الصدمات يتطلّب معماراً جديداً للصمود، قوامه تطوير القطاع المالي ليكون قادرًا على التعامل

## تباطؤ وتيرة النمو يؤدي إلى إتساع الفجوة في مستويات المعيشة عالمياً البنك الدولي: رغم الصمود... الاقتصاد العالمي يتجه للانخفاض في العام 2026



سبقت التغيرات في السياسات، إلى جانب إعادة التكيف السريعة في سلاسل الإمداد العالمية.

وبحسب التقرير، يتوقع أن يتلاشى أثر هذه الدفعة في العام 2026 بسبب تراجع التجارة والطلب المحلي، غير أن تيسير الأوضاع المالية العالمية وتوسيع حيز المالية العامة في عدد من الاقتصادات الكبرى ينبغي أن يسهما في التخفيف من حدة التباطؤ.

### توقعات التضخم

ويتوقع البنك الدولي أن ينخفض التضخم العالمي إلى 2.6% في العام 2026، مما يعكس ضعف أسواق العمل وتراجع أسعار الطاقة، مقدراً أن يتحسن النمو في العام 2027 مع تعديل تدفقات التجارة وانحسار حالة عدم اليقين حول السياسات.

ويقول إندرمييت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول لرئيس البنك لشؤون اقتصادات التنمية: «مع مرور كل عام، أصبح الاقتصاد العالمي أقل قدرة على تحقيق النمو، وأكثر قدرة على الصمود في مواجهة حالة عدم اليقين حول السياسات. لكن هذا التباين بين الديناميكية الاقتصادية والمرونة لا يمكنه أن يستمر لفترة طويلة من دون

أفاد البنك الدولي أن الاقتصاد العالمي أثبت قدرة أكبر على الصمود مما كان متوقعاً، رغم إستمرار التوترات التجارية وحالة عدم اليقين حول السياسات، مشيراً إلى أن النمو العالمي سيظل ثابتاً نسبياً خلال العامين المقبلين، لينخفض إلى 2.6% في العام 2026، قبل أن يرتفع إلى 2.7% في العام 2027، وهو تعديل بالزيادة، مقارنة بتوقعات يونيو (حزيران) 2025.

وتعكس القدرة على الصمود نمواً أفضل من المتوقع، ولا سيما في الولايات المتحدة التي تمثل نحو ثلثي التعديل بالزيادة في توقعات العام 2026، وفق ما جاء فيأحدث إصدار من تقرير «الآفاق الاقتصادية العالمية». وإذا تحققت هذه التوقعات، فإن عشرينات القرن الحالي في طريقها لتصبح العقد الأضعف للنمو العالمي منذ ستينيات القرن الماضي.

ويؤكد التقرير أن تباطؤ وتيرة النمو يؤدي إلى إتساع الفجوة في مستويات المعيشة عالمياً؛ ففي نهاية العام 2025، تجاوز نصيب الفرد من الدخل في معظم الاقتصادات المتقدمة مستويات العام 2019، بينما ظل نحو ربع الاقتصادات النامية عند مستويات أقل.

وفي العام 2025، يستفاد النمو العالمي من طفرة شهدتها التجارة

رأس المال المادي والرقمي والبشرى لزيادة الإنتاجية وتحسين فرص التوظيف، وثانيها تحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز مصداقية السياسات وضمان استقرار البيئة التنظيمية بما يتيح للشركات التوسيع، أما المحور الثالث فيتمثل في جذب رؤوس الأموال الخاصة على نطاق واسع لدعم الاستثمار. علماً أن هذه التدابير مجتمعةً سُتجه جهود خلق الوظائف نحو فرص عمل أكثر إنتاجية في القطاع الرسمي، بما يُسهم في دعم نمو الدخل والحدّ من الفقر.

### المالية العامة

ذلك تحتاج إلى اقتصادات النامية إلى تعزيز إستدامة ماليتها العامة التي تأكّلت في السنوات الأخيرة بفعل تولي الصدمات وتدالها، وإزدياد إحتياجاتها الإنمائية، وإرتفاع تكاليف خدمة الدين. كما يُخصّص التقرير فصلاً خاصاً لتحليل شامل لإستخدام قواعد المالية العامة في اقتصادات النامية، التي تتضمّن حدوداً واضحة لاقتراض الحكومات وإنفاقها، بما يُسهم في تحسين إدارة المالية العامة.

وترتبط هذه القواعد، عادةً، بنمو اقتصادي أقوى، وزيادة الاستثمارات الخاصة، واستقرار أكبر في القطاعات المالية، فضلاً عن تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية. بدوره، قال أيهان كوسى، نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي: «مع وصول الدين العام في اقتصادات الصاعدة والنامية إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من نصف قرن، أصبحت إستعادة مصداقية المالية العامة أولوية قصوى. ويمكن للقواعد المالية المُحكمة أن تساعد الحكومات على إستقرار مستويات الدين، وإعادة بناء هامش الأمان التي توفرها السياسات، وتعزيز القدرة على الاستجابة للصدمات بفاعلية أكبر».

غير أن هذه القواعد وحدها لا تكفي؛ فالصدقية، والتتنفيذ الفعلي، والإلتزام السياسي هي العوامل الحاسمة التي تحدد، في نهاية المطاف، ما إذا كانت قواعد المالية العامة ستتحجّم أم تحقق في تحقيق الإستقرار والنمو».

وبحسب التقرير، فإن أكثر من نصف اقتصادات النامية لديها، الآن، قاعدة مالية واحدة، على الأقل، قيد التطبيق، ويمكن أن

أن يؤدي إلى خلل في المالية العامة وأسوق الإنماء»، متوقعاً «أن ينمو الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة بوتيرة أبطأ مما كان عليه في تسعينيات القرن الماضي المضطربة، بينما يحمل مستويات قياسية من الديون العامة والخاصة. ولتفادي حدوث الركود وإرتفاع معدلات البطالة، يجب على الحكومات في اقتصادات الصاعدة والمتقدمة أن تعمل بقوّة على تحرير إستثمارات القطاع الخاص وأنشطة التجارة، وضبط الإستهلاك العام، إلى جانب الإستثمار في التقنيات الحديثة والتعليم».

### الاقتصادات النامية

ونُؤكِّد التقرير «أن يتباطأ نمو اقتصادات النامية في العام 2026 إلى 4 %، مقارنة بـ 4.2 % خلال العام 2025، قبل أن يرتفع قليلاً إلى 4.1 % في العام 2027 مع إنحسار التوترات التجارية، وإستقرار أسعار السلع الأولية، وتحسن الأوضاع المالية، فضلاً عن تعزيز تدفقات الإستثمار»، مقدراً «أن يرتفع معدل النمو في البلدان منخفضة الدخل، ليصل في المتوسط إلى 5.6 % خلال الفترة 2026-2027، مدوماً بقوّة الطلب المحلي، وتعافي الصادرات، وتراجع معدلات التضخم». غير أن هذا لن يكون كافياً لتضييق فجوة الدخل بين اقتصادات النامية والمتقدمة، وفق البنك الدولي، إذ «يتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات النامية 3 % في العام 2026؛ أي أقل بنحو نقطة مئوية عن متوسطه في الفترة 2000-2019»، مقدراً «أن يبلغ نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات النامية 12 % فقط من نظيره في اقتصادات المتقدمة».

### الوظائف

وقد تؤدي هذه الإتجاهات إلى تفاقم التحدّي المرتبط بتوفير الوظائف في اقتصادات النامية، حيث سيصل 1.2 مليار شاب إلى سن العمل، خلال العقد المقبل، وسيتطلّب التغلّب على هذا التحدّي، وفق البنك الدولي، بذل جهد شامل على صعيد السياسات يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها تعزيز

2.4 % في العام 2026 قبل أن يرتفع إلى 2.7 % في العام 2027.

• أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: يتوقع أن يرتفع معدل النمو تدريجياً إلى 2.3 % في العام 2026، قبل أن يتعزز ليبلغ 2.6 % في العام 2027.

• الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: يتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.6 % في العام 2026، وأن يواصل التحسن ليصل إلى 3.9 % في العام 2027.

• جنوب آسيا: يتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 6.2 % في العام 2026، قبل أن يتعافى ليصل إلى 6.5 % في العام 2027.

• أفريقيا جنوب الصحراء: يتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 4.3 % في العام 2026، وأن يواصل التحسن ليصل إلى 4.5 % في العام 2027.

تشمل هذه القواعد وضع حدود لعجز المالية العامة، أو الدين العام، أو النفقات الحكومية، أو تحصيل الإيرادات، موضحاً أن الإقتصادات النامية التي تعتمد قواعد مالية تشهد عادةً تحسناً في رصيد الموازنة بنحو 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بعد خمس سنوات، وذلك بعد إحتساب مدفوعات الفائدة وتقلبات الدورة الإقتصادية. كما أن تطبيق هذه القواعد يزيد بنحو 9 نقاط مئوية من إحتمالية تحقيق تحسن بأرصدة الموازنة على مدى سنوات عدة.

ويخلص التقرير إلى أن المنافع متعددة وطويلة الأجل لقواعد المالية العامة تعتمد بصورة كبيرة على قوة المؤسسات، والسياق الاقتصادي الذي تُطبق فيه هذه القواعد، إضافةً إلى جودة تصميمها.

### الآفاق الخاصة بمناطق في العالم

• شرق آسيا والمحيط الهادئ: يتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 4.4 % في العام 2026، وإلى 4.3 % في العام 2027.

• أوروبا وآسيا الوسطى: يتوقع أن يظل معدل النمو ثابتاً عند



## هل ترتفع أسعار النفط مع تصاعد أزمة فنزويلا؟ التدخل الأميركي في فنزويلا لن يكون له تأثير مباشر على أسعار النفط عالمياً في المدى القريب



من جانبه، يرى أحمد معطي، الخبير الاقتصادي، «أن الأسواق قامت بتسعيير هذه المخاطر مسبقاً، خصوصاً أن التصريحات الأمريكية حيال فنزويلا بدأت منذ شهور، ما دفع الدول إلى زيادة مخزوناتها بالفعل»، موضحاً «أن مخزونات الصين تجاوزت مليار برميل، بالتوازي مع ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة ودول كبرى أخرى، ما قلل من حساسية السوق تجاه أي نقص محتمل، خصوصاً مع وصول الإنتاج الأميركي إلى مستويات قياسية تراوح بين 13 و13.8 مليون برميل يومياً».

### ساويرس يتوقع إنهاياراً محتملاً لأسعار النفط

وفي رأي مناقض لما تقدم، وخلال مداخلة مع قناة «العربية نيوزنس»، أكد المهندس نجيب ساويرس، رجل الأعمال، «أن أسعار النفط قد تواجه إنهاياراً محتملاً عند فتح الأسواق»، موضحاً «أن السبب يمكن في إحتياطات فنزويلا الضخمة التي تُعد الأكبر على مستوى العالم»، مشيراً إلى «أن أي زيادة في الإنتاج الفنزولي ستتجاوز الطلب العالمي، مما قد يؤدي إلى إنهايار الأسعار»، لافتاً إلى «أن الأسواق ستتوقع إستثمارات كبيرة تؤدي إلى إرتفاع الإنتاج أضعاف الوضع الحالي».

ولفت ساويرس إلى «أن الإستقرار الداخلي في فنزويلا غير واضح»، مشدداً على «أن السينario الحالي لم يكن ليحدث إلا بتعاون عناصر من داخل النظام القديم»، مؤكداً «أن هناك من أعطى الضوء الأخضر للوصول إلى صيغة تفاهمية».

أجمع خبراء في قطاع الطاقة وإقتصاديون على أن السوق العالمية تمتلك حيزاً من المرونة والمعرض مما يجعله قادرًا على استيعاب أي إضطرابات محتملة في أسعار النفط العالمية بعد الضربة العسكرية الأمريكية لفنزويلا، مؤكدين أن التأثيرات المحتملة إن وجدت ستكون في نطاق محدود ومؤقت، لا سيما في ظل التخمة الإنتاجية وإرتفاع المخزونات لدى الدول الكبرى.

وشهدت فنزويلا أخيراً، تطورات عسكرية وسياسية متسرعة، عقب إعلان الولايات المتحدة تنفيذ عملية إستهدفت تغيير المشهد الحاكم في البلاد، وسط إنتشار عسكري مكثف في العاصمة كراكاس، وإعلان السلطات الفنزويلية حالة الطوارئ والتعبئة العامة، وإعتبار ما جرى إعتداء يستهدف سيادة الدولة وثرواتها النفطية.

ونقلأً عن مصدرين مطلعين على عمليات شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA)، (وكالة رويتز)، فإن إنتاج النفط وعمليات التكرير واصلا العمل بصورة طبيعية، من دون تسجيل أضرار مباشرة لحقت بالمنشآت النفطية جراء الضربة الأمريكية. وأشار التقرير إلى تعرض ميناء «لا جوييرا» القريب من كراكاس لأضرار، وهو ميناء تجاري رئيسي لا يُستخدم في تصدير النفط.

كما نكرت الوكالة أن الحصار الأميركي المفروض على ناقلات النفط منذ ديسمبر / كانون الأول 2025، ومصادرة شحنتين من الخام، أديا إلى تراجع صادرات فنزويلا مؤخراً إلى نحو نصف مستوياتها السابقة، مع إتجاه عدد كبير من شركات الشحن لغير مسارتها بعيداً عن المياه الفنزويلية، ما تسبب في تكدس المخزونات لدى PDVSA.

### تخمة المعروض من النفط

في هذا السياق، أكد الدكتور جمال القليبي، أستاذ هندسة البترول والطاقة، «أن التوترات المرتبطة بالأوضاع في فنزويلا، على خلفية التدخل الأميركي، لن يكون لها تأثير مباشر أو حد على أسعار النفط عالمياً في المدى القريب، في ظل حالة التخمة الواضحة التي تشهد لها السوق العالمية».

### تدخل محسوب والسوق قادرة على الاستيعاب

من جانبه، أكد المهندس أسامة كمال، وزير البترول الأسبق، «أن التطورات المرتبطة بالتدخل الأميركي في فنزويلا لن يكون لها أي تأثير يذكر على سوق النفط العالمية»، واصفاً هذا التدخل بأنه محسوب ولا يحمل مخاطر حقيقة على إستقرار الأسعار. المخاطر مسيرة مسبقاً والخسارة الأكبر لفنزويلا

## كيف سيتحرك إقتصاد مصر في العام 2026؟ «بلومبرغ»: الاقتصاد المصري يتتعافى بوتيرة أقوى والنمو مرشح للتسارع في 2026



الموازنة، ما يضغط على بنود الإنفاق الأخرى بالموازنة من مكونات إستثمارية وصحية وتعليمية وتنموية وغيرها.

### «بلومبرغ»: الاقتصاد المصري يتتعافى بوتيرة أقوى

وتشير أحدث نتائج استطلاع أجراه «بلومبرغ» إلى توقعات بنمو الاقتصاد المصري بنسبة 4.4 % في العام 2025، مع تسارع وتيرة النمو إلى 4.7 % في العام 2026، رغم إستمرار الضغوط التضخمية.

وتشير هذه التقديرات تحسناً مقارنة بتوقعات الاستطلاع السابق، الذي قدر نمو الاقتصاد المصري عند 4.1 % في العام 2025 و 4.6 % في العام 2026، في إشارة إلى تحسن تقييم المحللين لمسار التعافي الاقتصادي خلال العام المقبل، بحسب الاستطلاع الذي شمل 14 إقتصادياً.

يأتي ذلك في ظل أداء أفضل من المتوقع خلال النصف الأول من العام 2025، بدعم من تحسن استقرار سوق الصرف، إلى جانب تأثير الإصلاحات الاقتصادية والتడفقات المرتبطة بجزمة الدعم المالي الموقعة مع صندوق النقد الدولي.

يبداً اقتصاد مصر في العام 2026 بمؤشرات يغلب عليها الجانب الإيجابي في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي وإستقرار سعر صرف الجنيه والتوجه نحو تشطيط الاقتصاد عبر تقليل تكلفة التمويلات لمجتمع الأعمال، فضلاً عن تحفيز الصادرات والحد من فاتورة الإستيراد، وسط العديد من التحديات، يأتي في مقدمها ملف الدين والإلتزامات المطلوب سدادها.

### أداء إيجابي

وقد شهد العام 2025 أداء إيجابياً للمؤشرات الاقتصادية، بقيادة معدل النمو الذي سجل 5.3 % في الربع الأول من 2025/2026، وتستهدف الحكومة متوسط نمو خلال العام بنحو 5 %، بالتوازي مع توقعات المؤسسات المالية أن تتحسن التدفقات الدولية من المصادر الأساسية وتنفيذ صفقات خصخصة جديدة للأصول الحكومية.

### تفاقم عجز الموازنة

في الوقت نفسه، يعني إقتصاد مصر في العام 2026 من تفاقم مستمر لعجز الموازنة، بضغط من مدفوعات فوائد الدين التي تقترب من الإستحواذ بمفردتها على 60 % من مصروفات

## مصر تواجه تحديات تضخمية

ورغم خفض توقعات التضخم للعام الحالي بنصف نقطة مؤوية عن التقديرات السابقة إلى 14.5 %، رفع الإقتصاديون الذين شملهم الاستطلاع توقعات العام المقبل إلى 12.3 % مقارنة بـ 11 %، ما يعكس إستمرار التحديات التضخمية.

وقد تباطأت وتيرة التضخم في المدن المصرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، بعدهما تسارعت في الشهر السابق للمرة الأولى منذ 4 أشهر، وذلك بفضل نمو ضعيف لأسعار الأغذية والمشروبات مما بدد أثر زيادات أكبر في بنود أخرى بسلة أسعار المستهلكين. وكان التضخم في مصر قد بلغ ذروته التاريخية عند 38 % في سبتمبر/أيلول 2023، قبل أن يبدأ في التراجع التدريجي عقب توقيع حزمة إنقاذ مالي في مارس/آذار 2024 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ساهمت في تخفيف الضغوط السعرية وإستعادة قدر من الإستقرار.

وخلال الربع الثالث من العام 2025، نما الاقتصاد المصري بنسبة 5.3 % في أقوى أداء له منذ 14 فصلاً، أي منذ 3 سنوات ونصف السنة، بفضل تحسن إيرادات قناة السويس وقطاعي السياحة والصناعات التحويلية، رغم إستمرار الإنكماش الإستخاراجات. وخلال تلك الفترة التي تمثل الربع الأول من السنة المالية 2025/2026، سجلت القناة نمواً في الإيرادات بنسبة 8.6 % خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر/أيلول، لتنهي سلسلة من الإنكماشات إستمرت لما يقارب 18 شهراً.

وتتقاطع توقعات «بلومبرغ» مع تقديرات الصندوق، الذي وصف أداء الإقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام 2025 بأنه «جاء أفضل من التوقعات»، ما دفعه إلى رفع توقعاته لنمو الاقتصاد في السنة المالية 2025-2026 إلى 4.5 %.

## «ستاندرد تشارترد» يتوقع للبنان في العام 2026 عودة مسار النمو بعد سبع سنوات متالية من الإنكماش



الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى الدمج التدريجي للإقتصاد غير الشرعي في الإقتصاد الوطني، بغية دعم النمو على المديين المتوسط والطويل.

وتطرق التقرير إلى تقديرات وزارة الإقتصاد والتجارة التي تشير إلى أن لبنان يحتاج إلى إستثمارات خارجية تراوح بين 70 و100 مليار دولار خلال العقد المقبل، مؤكداً أن زخم الإصلاحات تسارع خلال العام 2025، ما يمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق على مستوى خبراء صندوق النقد الدولي، رغم إستمرار المخاطر السياسية التي قد تعرقل مسار الإصلاح، ولا سيما مع إقتراب الإستحقاق الانتخابي.

توقع بنك «ستاندرد تشارترد» أن يسجل الإقتصاد اللبناني نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5 % في العام 2025، مشيراً إلى أن لبنان عاد إلى مسار النمو بعد سبع سنوات متالية من الإنكمash. كما رجح البنك أن يستمر هذا الزخم في العام 2026، مع تحقيق نسبة نمو مماثلة، شرط مواصلة الإصلاحات المرتبطة ببرنامج مرتب مع صندوق النقد الدولي.

وفي تقرير، أوردته نشرة بنك بيبلوس Lebanon this week، توقع أن يعود الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى مستوى ما قبل الأزمة، والمقرر بنحو 55 مليار دولار، في حلول العام 2028،

مدفوعاً بارتفاع الإستهلاك وتحسن محدود في الإستثمارات، لا سيما مع إنطلاق جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب. في المقابل، حذر التقرير من السيناريو «الأسوأ»، الذي يفترض تباطؤ نمو الإستثمارات وتأخر الإصلاحات السياسية والهيكلية، ما قد يعرقل التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وفي هذه الحالة، قد يتأنّر تعافي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ما بعد العام 2032.

وعلى الصعيد التشريعي، توقع التقرير أن يقر مجلس النواب اللبناني قانون الفجوة المالية قبل الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في أيار 2026، مشيراً إلى أن زيادة الإستثمارات، وتنفيذ

17 عاماً بعد الأزمة... كيف تقود واشنطن موجة التحفيز التنظيمي للبنوك عالمياً؟

## المصارف الكبرى: بين التيسير التنظيمي الأميركي وتحديات المخاطر الدولية



خسائر القروض خلال فترات الأزمات، ويحقق تكافؤ الفرص بين البنوك.

لكن في الواقع، هناك مساحة واسعة للمناورة، كما يتضح من اختلاف طرق تطبيق أحدث القواعد المعروفة باسم «نهاية بازل 3».

وأرجأ كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا تطبيق أجزاء رئيسية من هذه القواعد، مثل تلك المتعلقة بأنشطة التداول المصرفي، في إنتظار الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة.

### الولايات المتحدة مقابل أوروبا

تبعد متطلبات نسبة رأس المال للبنوك في منطقة اليورو وبريطانيا والولايات المتحدة متشابهة نظرياً.

يُحدد الاحتياطي الفيدرالي نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول، CFT1، وهو المقياس الأكثر شيوعاً لرأس المال، بين 10.9 % و 11.8 %، بعد إضافة بنود خاصة ببنوك ستريت» الكبرى، مثل «جي بي مورغان» و«سيتي» و«غولدمان ساكس».

بعد مرور سبعة عشر عاماً على الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أواخر العام 2007، بدأت الهيئات التنظيمية حول العالم في تخفيف الإجراءات البيروقراطية المفروضة على البنوك، سعياً منها لحفظ على قدرة المقرضين على المنافسة وتحفيز إقتصاداتها، وفق صحيفة «الشرق الأوسط».

ونقود إدارة دونالد ترامب هذه الجهد، بما في ذلك إتخاذ تدابير لتقليل حجم رأس المال الذي يلزم المقرضون بتخصيصه. ويشير خفض متطلبات رأس المال إلى بعض المراقبين من أن الولايات المتحدة قد أشعلت شرارة تراجع عالمي عن اللوائح المصممة لحماية الأنظمة المالية، في وقت تزداد فيه المخاوف بشأن فقاعات السوق ومخاطر الإستقرار المالي.

### المشهد العالمي

على المستوى الدولي، يفترض أن تتوافق الهيئات التنظيمية في كل دولة مع نظام «بازل» التنظيمي، الذي وضع بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008، ويهدف إلى ضمان تطبيق معايير دنيا لرأس المال في جميع أنحاء العالم، بما يتيح للمقرضين تجاوز



الأميركية الإعتماد على نماذجها الداخلية لتحديد ترجيح المخاطر، ما يعني غالباً قيوداً أكثر صرامة للبنوك الكبيرة.

### التحفيض التنظيمي في الولايات المتحدة

تعمل الهيئات التنظيمية الأميركية، التي عينها الرئيس دونالد ترامب، على تأجيل وتحفيض تطبيق القواعد الجديدة، بالإضافة إلى مراجعة وإعادة صياغة لوائح رأس المال الحالية، بحجة جعلها أكثر ملاءمة للمخاطر الفعلية.

وتشمل المقترنات، بقيادة ميشيل بومان من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، تعديل قواعد الرافعة المالية، والرسوم الإضافية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية العالمية، وإعادة النظر في متطلبات المرحلة النهائية من اتفاقية «بازل 3».

كما يجري الاحتياطي الفيدرالي إصلاحاً شاملًا لاختبارات الضغط السنوية للبنوك الكبيرة، وهو تحتلّ متوقع أن يقلص رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمواجهة الخسائر المحتملة، ما يمنحك المقرضين الأميركيين فائضاً أكبر بكثير في رأس المال. وقد حملوا «مورغان ستانلي» أن هذه التغييرات المحتملة قد تُتيح للبنوك الأميركية تريليون دولار إضافية في قدرتها على الإقراض.

مع ذلك، لا يعني هذا بالضرورة أن البنوك ستزيد من القروض، إذ قد تفضل بعضها زيادة توزيعات الأرباح على المستثمرين أو تمويل عمليات الاستحواذ.



أما في منطقة اليورو، فيبلغ متوسط نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول لدى البنك المركزي الأوروبي 11.2 % للمقرضين، بما في ذلك «دويتشه بنك» و«سانلاندير» و«بي إن بي باريبا»، بالإضافة إلى متطلبات «الركيزة الثانية» الخاصة بكل بنك، والتي تبلغ نحو 1.2 %.

وخفّضت لجنة السياسة المالية في بنك إنكلترا الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول إلى 11 %، من دون إحتساب الإضافات الخاصة بكل بنك، والتي قد تصل حالياً إلى حوالي 2.5 % للبنوك الكبرى.

وتحفّظ جميع البنوك الكبرى برأس مال يفوق المطلوب، حيث تهدف هذه الاحتياطيات الذاتية لتهيئة المخاوف التنظيمية وتعزيز ثقة المستثمرين.

### هل يمكن المقارنة بين البنوك؟

وفق الرؤساء التنفيذيين للبنوك الكبرى، تواجه بنوكهم تحديات أكبر من مجرد أرقام رأس المال، فمقارنة النسب البسيطة قد تكون مضللة، إذ تتبع الهيئات الرقابية الاحترازية مناهج مختلفة تعكس اختلاف القطاعات المصرفية المحلية.

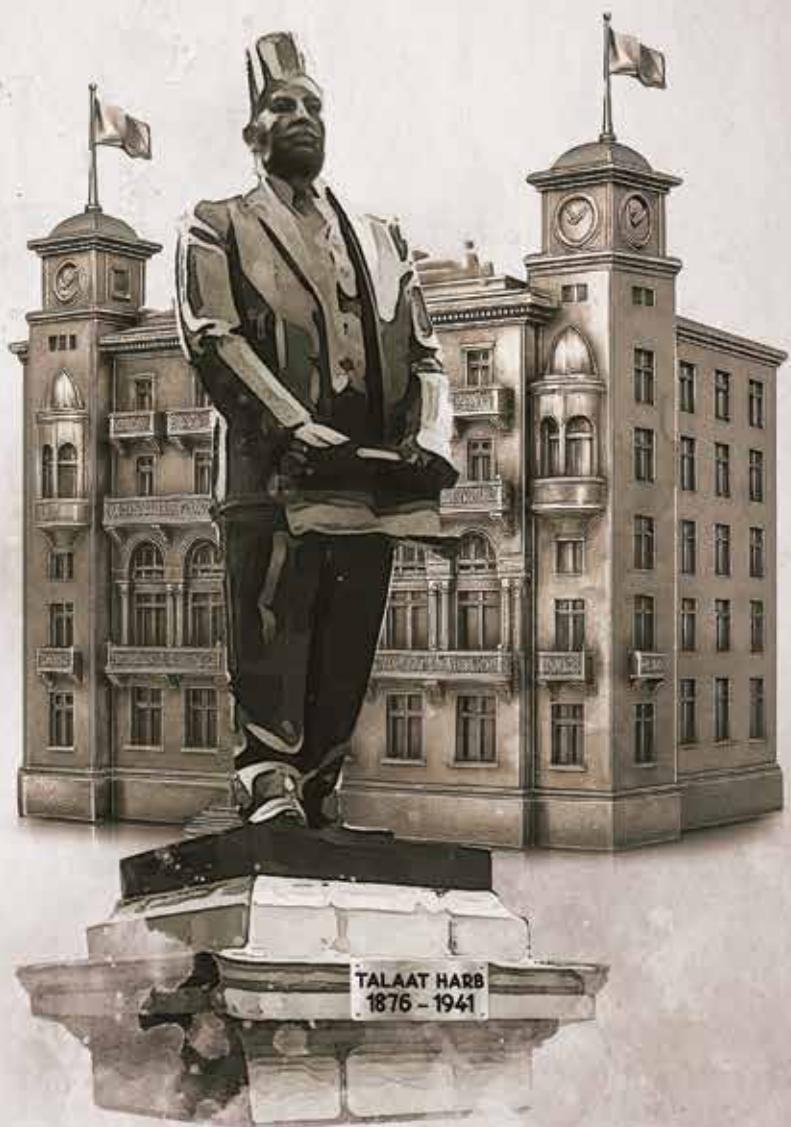
وتتألف قواعد رأس المال من جزأين: ترجيح المخاطر، الذي يقيس مخاطر أصول البنك، ونسبة رأس المال، التي تحدد حجم رأس المال الذي يجب على البنك الاحتفاظ به كنسبة من تلك الأصول.

على عكس المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، لا تستطيع البنوك

## A Legacy of National Pride and Progress

For over a century, Banque Misr has stood as a symbol of economic strength, cultural identity, and unwavering commitment to future generations

- As a pioneer in national projects, structured finance, and acquisitions, the bank has been a trusted partner in driving large-scale developments and supporting diverse sectors of the economy
- Banque Misr serves a wide client base with an innovative portfolio of products and services, including a full suite of Shariah-compliant solutions offered through its Islamic banking network, "Kenana"
- Renowned for excellence, the bank has received recognition from leading global institutions for its leadership across various business sectors
- With a strong regional and international presence, Banque Misr operates one of the largest banking branch networks in Egypt and the Middle East
- Banque Misr is a pioneer in sustainability, consistently upholding the highest standards of responsible banking





GLOBAL  
FINANCE

البنك العربي...  
أفضل بنك في الشرق الأوسط  
لعام 2025

[arabbank.com](http://arabbank.com)



البنك العربي  
ARAB BANK



السوق - بول بدار -